

جامع معتمد لدراسة العربية
كلية اللغة العربية
مجمع الدراسات العليا
فرع اللغة

وَفَتْخَانِ وَمِنْهُ لَكُمُ الْعِلْمُ الْكَمِيلُ
عَبْدُكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
أَبُو بَكْرِ

رسالة دكتوراه

إِعْدَاد
مَعَاوَنَةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

إشراف
د. محمد محمد الطست ساعي



العام الجامعي ۱۴۰۹ - ۱۴۱۰ھ



بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه :
"شرح الجمل" .

الدرجة العلمية : دكتوراه .

الطالب : حماد بن محمد بن حامد الشمالي

ملخص البحث

هذا البحث يتكون من قسمين رئيسيين : القسم الأول الدراسة ، وهي تشتمل على فصلين .
الفصل الأول : آبن الفخار وآراؤه ، وفيه المباحث التالية : عصره - أسمه وشهرته وكنيته -
صفاته والشأن عليه - حياته وتنقلاته - ثقافته - مؤلفاته - شيوخه - تلاميذه - وفاته - من يعرف
بآبن الفخار .

الفصل الثاني : شرح آبن الفخار للجمل ، ويشتمل على المباحث التالية : توثيق نسبة الكتاب -
منهج آبن الفخار في الشرح - مقارنة بين شرح آبن الفخار وشرحين من شروح الجمل - مصادره -
شواهد - وأخيراً وصف النسخ .

أما القسم الثاني وهو تحقيق الكتاب ، فهو يشتمل على النص المحقق ، ثم على الفهارس
الفنية المختلفة .

وقد ظهر من خلال هذا البحث أن أبا عبد الله بن الفخار ينتهي إلى مذهب
أهل البصرة ، مع الأخذ في بعض الأحيان بمذهب الكوفيين ، ورأيت أيضاً من خلال كتابه
هذا أنه يقدر آراء سيبويه تقديراً كبيراً ، وله مع أبي القاسم الزجاجي صاحب الكتاب
المشروح مواقف كثيرة يظهر في غالبها بمظهر الذاب عن أبي القاسم الزجاجي .
ثم إنه أدرج في كتابه هذا كثيراً من آراء العلماء مشهورهم ومغمورهم ، وناقش
كثيراً منهم على تفاوت ملحوظ في مناقشة أولئك ، فقد أطال مع آبن مالك ومع أبي حيان
إطالة مفيدة كشفت عن شخصيته العلمية ، وكان في تلك المناقشات يناقش بأسلوب ملوّه
الأدب والاحترام لأهل العلم .

ومن أهم ما يلاحظ في هذا الكتاب قلة الشواهد الشعرية قلة واضحة ، وهذا يرجع إلى
أن أبا عبد الله بن الفخار يعتبر الشعر باب ضرورة لا يسع الناثر ارتكابها .
ثم ظهر في هذا الكتاب أمر آخر هو من أكبر مزاياه ، ألا وهو كثرة القواعد العامة من
مثل قوله : حمل النقيض على نقيضه - والدخول في أوسع البابين - وحمل المطلق على المقيّد
وغيرها كثير . ويلاحظ أيضاً أن مؤلف هذا الكتاب ساق فيه قدراً كبيراً من النوازل النحوية تتمثل
في بعض الحكايات التي كانت تقع له أو لغيره من العلماء ، دلت في بعض جوانبها على صورة
ذلك العصر . والله الموفق ،،

عميد كلية اللغة العربية

المشرف

الطالب

د / محمد بن مريسي الحارثي

د / محمود محمد الطناحي

حماد بن محمد بن حامد الشمالي

١٤٠٩/١١/١٧هـ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه .

وبعد : فإنّ مجالَ تحقيقِ كتب الأوائل من المجالات التي تكسب الباحث

خبرة وعلم بفقّه على أولئك العلماء ؛ ولما لهذا المذهب من فوائد واضحة يكتسبها

الباحث فأننى كنت أفكر فى كتاب من كتب النحو ليكون موضوعاً لدراسة المرحلة

التي كنت أنرى الالتحاق بها ، فكان من الكتب التي وقعت تحت يديّ نسختان من

شرح جمل الزجاجي لأبي عبد الله بن الفخار البيري ، تفضل الاخ الدكتور عياد الثبتي

باعارتي إياهما ، وكانت إحداهما من مخطوطات مكتبة عبدالحى الكتاني ضمن الخزانة

العامة بالرّباط ، والثانية من مخطوطات الزاوية الحمزية بالخزانة العامة أيضاً ، وبعد

مراجعتهما مراجعة طويلة - لأقف على تصوير واضح لشخصية أبى الفخار العلمية - وجدت

أنه عالماً من علماء القرن الثامن المتميزين الذين أسهموا فى دراسة النحو بجهود كبيرة

كان نتاجها كتابه هذا ، فكان يصحب ذلك مراجعة لكتب التراجم التي ترجمت له ،

فرأيتها تضعه فى منزلة عليّ قلّ أن يزاحمه عليها أحد فى تلك الفترة ، فرأيت فى

تحقيق هذا الكتاب ودراسته كشفاً عن علم من أعلام النحو قلّ أن يعرفه أحد فى عصرنا

هذا مع غزارة علمه ، وفيه أيضاً كشف عن كتاب له مميزات وخصائصه التي منها كثرة

ذكر الاصول والقواعد العامة ، وكثرة التوجيهات الجليّة ، وذكر لكثير من الاخبار

والحكايات الطريفة التي تخلو منها كثير من كتب النحو ، هذا بالإضافة الى شذوذ عن

نسق التأليفات المطولات فى النحو ، أذ أن هذا الشرح قلّ مؤلفه فيه الاستشهاد بالشعر

قلة ملفتة للنظر .

وبعد جمع نسخ الكتاب بدأت فى تحقيقه ، ثم استقر مخطط تحقيقه على أن يكون

فى قسمين :

قسم للتحقيق ، وقسم للدراسة .

فكان منهج التحقيق أن جعلت مخطوطات مكتبة عبدالحى الكتاني التي فى الخزانة

العامة بالرّباط رقم ١٦٦٤ أصلاً ، ثم قابلت النسختين الاخرين عليها ، ومازادت به

النسختان وضعته بين قوسين مربعين [] ثم أشرت الى النسخة صاحبة الزيادة ،

(ب)

و هناك زيادات يسيرة جدا زدتها من عندى ، ليستقيم الكلام وضعتها أيضا بين ذينك القوسين
اما الزيادات الكبيرة التى يزيد بها الاصل فاننى أضعها بين رقمين متحدين أحدهما عند
أول تلك الزيادة والثانى عند اخرها ثم أشير الى أنها من الاصل ، أما الزيادات الصغيرة
التي يزيد بها الاصل فإننى أضع عليها رقماً واحداً ثم أشير إلى ذلك فى الهامش بما يحددها ،
أما فروق النسخ التى لا تغير المعنى ، فاننى اثبت ما فى الاصل ثم أشير الى ماعدها فى هامش
التحقيق وربما تركت بعض تلك الفروق دون اشارة وذلك فى مواضع قليلة ، وأما الفروق
ذات التأثير فى المعنى فالمثبت ما ظهر لى صحته ثم أشير الى ماعدها فى الهامش ، أما
الفروق الطويلة فاننى أثبت ما فى الاصل واضعه بين رقمين متحدين ثم أشير الى ما عدها ،
إلا إن كان نصاً غير صحيح أو أقل وضوحاً ، فعندئذ أضع فى المتن النص الصحيح أو الواضح
ثم أذكر نص الاصل فى الهامش .

هذه هى خطوات التحقيق التى سرت عليها لاقامة النص على صورة صحيحة أو قريبة
من الصحة ، يصحب تلك الخطوات أمور أخرى من تخريج للشواهد المختلفة من آيات
وأحاديث وأقوال وأشعار قدر الوسع والطاقة ، ثم ربطت مسائل الكتاب بكتب النحو المختلفة
وخرجت أقوال العلماء من كتبهم ما وجدت الى ذلك سبيلا .

أما القسم الاخر من البحث ، وهو قسم الدراسة ، فقد قسمته الى :

الفصل الاول : ابن الفخار وآراؤه ، ويشتمل على المباحث التالية :

عصره ، اسمه ، حياته وتنقلاته ، ثقافته ، مؤلفاته ، شيوخه ، تلاميذه ، وفاته ، من يعرف
بابن الفخار .

آراؤه : التقدير ، دلالة الاعراب على المعنى ، موقف ابن الفخار من أبى القاسم

الزجاجي ، اختياراته ، مخالفاته ، موقفه من البصريين والكوفيين ، توجيهاته .

الفصل الثانى : شرح ابن الفخار للجمل ، وفيه المباحث التالية :

توثيق نسبة الكتاب ، منهج ابن الفخار فى شرح الجمل ، المقارنة بين شرحين من

شروح الجمل ، الاول شرح الجمل لابن عصفور ، والثانى البسيط لابن أبى الربيع .

مصادره ، شواهد ، وصف النسخ ، ثم أتبعته النص المحقق بالفهارس العلمية .

وبعد هذا ، فاننى أشكر الله تعالى شكرا كثيراً الذى أعان على اتمام هذا البحث

بهذه الصورة التى أرجو أن تكون قريبة من الصواب .

(ج)

ثم أشكر سعادة المشرف على هذا البحث الدكتور محمود محمد الطناحي الذي كان لي عوناً على اتمامه ، وكان مثالا للصدق والاخلاص والامانة ، فكافأه الله بما هو أهل له .

ثم أشكر الاخ الفاضل الدكتور عياد بن عيد الثبيتي على تفضله باعطائي صورتين من نسخ هذا الشرح هما نسخة مكتبة عبدالحى الكتانى ، وصورة نسخة مكتبة الزاوية الحمزية ، وكانت هاتان النسختان أولى مراحل التفكير فى هذا البحث ، ثم أشكره على ماتفضل به من اعارتي بعض المراجع التى أفدت منها فى عملى هذا ، فله منى الشكر ومن الله الاجر .

ثم انى اشكر الاخ الفاضل الدكتور سعد بن حمدان الغامدى على مبدله لى من مساعدة ذات أثر فى هذا البحث ، فأشكره شكر الاخ وأتمنى له المثوبة والتوفيق .

ثم انى أشكر الاخ الفاضل الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مدير مركز البحث العلمى سابقا ، فقد كان له مساعدات اقدرها له وأشكره عليها فجزاه الله خيرا .

ثم أشكر كلية اللغة العربية بجامعة ام القرى ممثلة فى عميدها السابق الدكتور الفاضل عليان بن محمد الحازمي ، وعميدها الحالى الدكتور الفاضل محمد بن مريسي الحارثي ، اشكر هذه الكلية على مابذلته من مساعدات ظاهرة لطلابها ومن تذليل للعقبات التى تواجههم أرجولها اطراد النمو والتوفيق .

ثم أشكر معهد البحوث بجامعة ام القرى سابقا ولاحقا الذى وفر لطلاب العلم كثيرا من سبله فجعل الكثير من كتب الثقافة الاسلامية فى متناول جميع من يصل اليه . أسأل الله له التوفيق والسداد ، واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،،

القسم الأول :

الدراسة

الفصل الأول

ابن الفخار وآراؤه

ويشتمل على المباحث التالية :

- عصره .
- اسمه وتسبه وشهرته وكنيته .
- صفات ابن الفخار والثناء عليه .
- حياته وتنقلاته .
- ثقافته .
- مؤلفاته .
- شيوخه .
- تلاميذه .
- وفاته .
- من يعرف بابن الفخار .
- آراؤه : التقدير ، دلالة الأعراب على المعنى ،
موقف ابن الفخار من أبي إسحاق الزجاجي ، اختياراته ،
مخالفات ابن الفخار ، موقف ابن الفخار من البصريين
والكوفيين ، توجيهاته .

عصر ابن الفخار :

عاش ابن الفخار في ظل مملكة بني الأحمر ، في الفترة الواقعة
في أواخر القرن السابع الى عام اربعة وخمسين وسبعمئة وهي أخصب فترات
الثقافة العربية في تلك الاصلق .

فقد شهدت تلك البقاع ساسة لهم عناية كبيرة بالعلم وأهلـه ،
فهذا هو السلطان يوسف بن اسماعيل وابنه السلطان محمد يجريان على
العلماء والمتعلمين جراية خاصة بهم ، ثم يجريان أيضا لهم جرايات أخر
اضافية في حال قيامهم باعمال أخرى مع قيامهم بالتدريس ^(١) ، فضلا
عن أن كثيرا منهم كانت له اهتمامات علمية فهذا محمد بن محمد بن يوسف
ثاني ملوك بني نصرت : ٧٠١ هـ يقرض الشعر ، وله توقيعات تشذ عن
الاحصاء ^(٢) ما يدل على أن له تصرف في الأدب واهتماما به .

وهذا ابنه محمد بن محمد بن يوسف ثالث ملوك بني نصر
كان له شعر " مستطرف من مثله بل يفضل به الكثير ممن ينتحل مسن
الملك الشعر " ^(٣) ، وهو الذي بنى المسجد الأعظم بغرناطة ، الذي
كان منارا للعلم تجتمع فيه حلق الدروس في مختلف الفنون الثقافية ، يدرس
به نخبة من مدرسي غرناطة المشهورين ، الى جانب مدرسة غرناطة
الآتية الذكر .

(١) تاريخ التعليم في الأندلس : ١٨٥ .

(٢) الاحاطة : ٥٥٨/١ .

(٣) اللوحة البدرية في الدولة النصرية : ٦١-٦٢ .

ومجانب عناية هذا الأثير بقرض الشعر ، فقد كان " يصفى إليه
ويثيب عليه ، فيجيز الشعراء " . . . ويعرف مقادير العلماء " (١)

ومما يدل على أن أمراء النصريين كان لهم اهتمام واضح بالعلم
أنه نشأ في ظل دولتهم أعظم حدث علمي في الأندلس ، هو تشييد
المدرسة النصرية أو " اليوسفية " نسبة إلى الأربينائها وهو يوسف بن
اسماعيل الأول قد أمر بإنشائها عام ٧٥٠ هـ وهي تدل على اهتمام
بالغ بالعلم واهله ، ونتيجة لذلك الاهتمام فانه أسدّد القيام بإنشائها
إلى أحد أكابر رجال الدولة في ذلك العصر وهو أبو النعيم رضوان النصرى
الحاجب ، الذى وصفه ابن الخطيب بأنه حسنة الدولة النصرية ، وبعد
ذلك فان هذا الحاجب قد " سبب إليها الفوائد ، ووقف عليها الرباع المغلة ،
وانفرد بمنقبتها ، وجاءت نسيجه وحدها بهجة وظرفا وفخامة ، وجلب الماء
الكثير إليها من النهر فأبد سقيه عليها " (٢) فكان الطلبة يتوافدون عليها
حتى من أرباب المسيحية .

ثم رتب في هذه المدرسة مدرسيها وهم نخبة شيوخ العلم
في ذلك الوقت ، وكان قد استقدم بعضهم من غير غرناطة ، فمن ألك
المدرسون في زمن ابن الفخار أبو زكريا بن هذيل الذى اشتهر
بعلم الطب ، فقدم لتدريس الطب والأصول والفرائض (٣) ، وابن الفخار
صاحبنا الذى انتصب فيها لتدريس النحو ، وأبو عبد الله البيانى الذى
كان يقرئ الفقه ، وانتصب للفتيا ، توفي عام ٧٥٣ هـ مدرسا بهما (٥) ،

(١) الإحاطة ٥٤٥/١
هكذا في الإحاطة ، والصواب : نسيج وحدها .

(٢) الإحاطة ٥٠٨/١

(٣) نفح الطيب ٤٨٧/٥ - ٤٩٢

(٥) الديباج المذهب ٢٩٧

وأبو عبدالله محمد بن احمد بن محمد العجيسى التلمساني ،
قدم للانندلس عام ٧٤٨ ودرس بالمدرسة ثم رحل الى المغرب في
أواخر عام ٧٥٤هـ^(١) ، ومنهم أبو عليّ الزواوي ، وسوف أترجم له في
تلاميذ ابن الفخار - قدم للانندلس عام ٧٥٣ ، فتقدم مقرئاً بالمدرسة
تحت جراية نبيهة ، ونقل لسان الدين بن الخطيب حين وزارته الفقيه
محمد بن محمد بن بيبش العبدري من سبتة الى غرناطة ، وجعله مقرئاً
فشغل ذلك المنصب الى أن توفي سنة ٧٥٣هـ^(٢) . وبالجملة ، فقد
كان نتاج عصر تلك الدولة كثيراً من أهل العلم الذين تصدروا صفحات تاريخ
تلك الحقبة من امثال ابن الخطيب وابن زمرك وأبي الحسن البناهي ،
وابن الفخار وابن بيبش العبدري ، وأبي الفرج بن لب وغيرهم ممن
سأذكرهم في شيوخ ابن الفخار أوفي تلاميذه .

(١) نيل الابتهاج ٠٢٦٨

(٢) الاحاطة ٢٧/٣ .

اسم ابن الفخار^(١) ونسبه وشهرته وكنيته :

هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد^(٢) بن هذيل^(٣) الخولاني البيري ويكنى بأبي عبدالله . فهو ينتسب إلى خولان القبيلة اليمنية ، وكان بالبيرة منهم بعض البيوتات^(٤) ، ثم ينسب إلى البيرة ، والبيرة كورة كبيرة بالاندلس تضم عدة مدن منها غرناطة التي اقام فيها ابن الفخار آخر حياته ، وبها توفي .

والبيرة بقطع همزتها مع كسرهما على وزن "كبريتة" كذا قال ياقوت^(٥) ، وذكر ابن الجوزي أنها بفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف ، وبالراء ، ثم ذكر أنها "بيره"^(٦) ظناً منه أن الالف واللام التي في أولها للتعريف ، وليست كذلك وإنما هما من بنية الكلمة ، ولذا قال ياقوت : إن همزتها همزة قطع ، فعلى ذلك يكون النسب إليها ، "إلبيري" وكذلك ينسب إليها ياقوت والسيوطي^(٧) ، إلا أن الكثير ينسب إليها فيقول "البيري" فيحذفون منها الالف واللام اللتين من بنائها ، ومنهم لسان الدين بن الخطيب^(٨) ، والشاطبي^(٩) ، والراعي^(١٠) وغيرهم ، ويدوان ذلك طلباً للتخفيف .

- (١) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٦-٣٩ ، وغاية النهاية ٢/٢٠٠-٢٠١ ، والدرر الكامنة ٤/٢١٦ ، وبغية الوعاة ١/١٧٤-١٧٥ ، ونفح الطيب ٥/٣٥٥-٣٥٩ ، ٣٧٨-٣٨٢ ، ٣٨٣ وشذرات الذهب ٦/١٧٦ وشجرة النور الزكية ٢٢٨ ، ولابن الفخار ذكر في الافادات والانشادات انظره في فهارس الكتاب . وفي برنامج المنتورى : ٣ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١١١ ، ١٣٤ ، ١٧٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٢ ، ٢٢٤ . وفي فهرس السراج : ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩٨ ، ٣٢٢ .
- (٢) ذكر هذا الاسم السراج ، والمنتورى .
- (٣) زيادة زاد بها المنتورى عن جميع من ترجم له .
- (٤) جمهرة الانساب : ٤١٨ . (٥) معجم البلدان "البيره" ١/٢٤٤ .
- (٦) غاية النهاية ٢/٢٠٠ . (٧) بغية الوعاة ١/١٧٤ .
- (٨) الاحاطة ٣/٣٥ . (٩) الافادات والانشادات : ١٦٨ .
- (١٠) الوجوه المرضية ١١١ ، ١٣٤ ، ١٦٣ .

صفات ابن الفخار والثنا عليه :

قال لسان الدين : * كان فاضلا ، تقيا ، منقبضا ، عاكفا على العلم ملازما للتدريس ، . . . لا يأخذ [على التعليم] أجرا ، وخصوصا فيما دون البداية إلا الجراية المعروفة ، مقتصدا في أحواله ، وقورا ، مفرط الطول نحيفا سريعا الخطو ، قليل الالتفات والتعريح ، متوسط الزى ، متبذلا في معالجة ما يمتلكه بخارج البلد ، قليل الدهاء والتصنع ، غريب النزعة ، جامعا بين الحرص والقناعة * (١) ، وهو موصوف بحسن القَدِّ والصورة . (٢)

ومما يدل على صلاحه ما ذكره ابواسحاق الشاطبي ، من أنه دعا الله أن يريه إياه في المنام فيوصيه بوصية ينتفع بها في الحالة التي هو عليها من طلب العلم ، قال : فلما نمت تلك الليلة رأيت كأنني أدخل عليه في داره التي كان يسكن بها ، فقلت له : يا سيدي أوصني ، فقال لي : لا تعترض على أحد . (٣)

ومن ذلك ما ذكره أبو عبد الله البلنسي قال : أصابت أبي أزمة شديدة لحقنا بسببها كرب شديد ، فبينما أنا ليلة نائم إذ أتاني رجل حسن القَدِّ والصورة أشبه رجل بالاستاذ ابن الفخار شيخنا فقال لي : أين دعاء الخضر ؟ ، فقلت له : وأين هو ؟ ، فقال لي : قل : " اللهم يا من لا يشغله سمع عن سمع ، ويا من لا يغلطه المسائل ، ويا من لا يتبسم من إلحاح الملحين أنقني برّك عفوك وحلاوة مغفرتك ، قال : وقد كنت حفظته قديما ونسيته ، فذكرته عند ذلك ، ثم قال : قل : " اللهم أدعني

(١) الإحاطة ٣/٣٥-٣٦ .

(٢) الإفادات والانشادات : ٩٤ .

(٣) الإفادات والانشادات ٩٨ .

الدين واغني من الفقر ، اللهم خرلي ، واخرلي ، فاني قد عجزت
عن صلاح نفسي وفوضت لك أمري .

ومن الأوصاف التي وُصِفَ بها ابنُ الفخار : الاستاذ ^(١) ، الآية
الكبرى ، امام الجماعة وسيبويه العصر ^(٢) ، شيخ الجماعة ، الاستاذ رحلة
الوقت ^(٣) ، امام العربية ^(٤) ، شيخ العصر ^(٥) ، الامام المجمع على
امامته في فن العربية المفتوح عليه من الله فيها حفظا واضطلاعا ونقلًا
وتوجيها بما لا مطمع فيه لسواه . ^(٦)

الشيخ الفقيه الاستاذ الكبير النحوي الشهير ^(٨) ، الاستاذ الكبير
العلم الخطير ^(٩) ، استاذ الجماعة ورئيس النحاة بقرنطة ^(١٠) ، وغير
ذلك من الأوصاف التي ذكرها أكثر مترجميه .

وما أثنى عليه به ما رثاه به ابن حنبل حين وقف على قبره في
يوم عيد وهي : ^(١١)

-
- (١) الاحاطة : ١٦٩/١ ، ٢٠٣ .
(٢) الاحاطة : ٤٨٧/١ .
(٣) الاحاطة : ١٣٤/٢ ، ٣٧٥/٤ ، وفهرس السراج ٢٠٣ .
(٤) الاحاطة : ٣٠٢/٢ .
(٥) الاحاطة : ١١٧/٤ .
(٦) الاحاطة : ٢٥٤/٤ .
(٧) الاحاطة : ٤٥٨/٤ ، ونفح الطيب : ٣٥٥/٥ .
(٨) الافادات والانشادات : ٩٦ .
(٩) الافادات والانشادات : ٩٨ .
(١٠) فهرس السراج : ٢٨٠ .
(١١) الابيات في الافادات والانشادات : ١٦١ ونفح الطيب : ٣٨٢/٥ .

أيا جدت قد أحرز الشرف المحضا
بأن صار مشوى السيد العالم الأرضي
عجبت لما أحرزته من معارف
وشتى فعال لم تزل تعمرا لأرضا
طويت عليه وهو عين زمانه
فيا جفن عين الدهر لم تؤثرا الغمضا
فحيك من صوب الحيا كل ديمة
تديم له في الجنة الرفع والحفضا
فها نحن في عهد الاسى عند قبر
وقوف لنقضي من عيادته الغرضا
كمثل الذى كنا وقوفا بباب
بعيد الاماني زائرين له أيضا
ومنا سلام لا يزال يخصه
يذكره من بعض أشواقنا البعض
ورثاه أيضا محمد بن عبدالله اللوشى بقصيدة من واحد وعشرين
بيتا أوردها لسان الدين في الإحاطة ضمن ترجمة ابن الفخار ، واستغرب
أنه لم يرث بسواها مع علو مكانته . (١)

(١) الإحاطة : ٣٧/٣ - ٣٨ .

حياته وتنقلاته :

ليس لدينا ما يفيدنا عن نشأة ابن الفخار الأولى ، وعن الأسرة التي نشأ فيها سوى ما نراه على غلاف إحدى نسخ شرحه للجمل وهي التي رمزت لها بـ " ح " وما على تلك النسخة يفيد أن والنسب ابن الفخار كان موسوما بالعلم ، إذ وصف بأنه الفقيه الجليل المعظم الصالح الناسك الورع المتبتل الخطيب الفاضل الكامل المبرور المقدس . هذه الأوصاف تعطى أن ابن الفخار كان له سبب بالعلم لا نعلم مدى تأثيره به ، وهل أدرك والده الموصوف بتلك الأوصاف أم لا ؟ .

ولعله عاش طفولته الأولى في غرناطة التي هي عاصمة إقليم البيرة المنسوب إليها فهذه صفحة من تاريخ حياة ابن الفخار لا تزال مطوية عنا ، لا نعلم عنها شيئا .

ثم بعد ذلك نجده في سبته ، والأغلب أنه انتقل إليها في سن مبكرة من عمره فقد ذكر الشاطبي تلميذ ابن الفخار أن الشيخ محمد بن إبراهيم الحضرمي القاضي بسبته استاذ ابن الفخار سأل تلميذه عن قوله :
زيد قام ، أيكون زيد فاعلاً ؟ فقال : لا أدري ، وذلك لأنني لم أكن حينئذ في هذه الطبقة^(١) ، وذكر هو أنه كان في سبته زمن الطلب^(٢) ، بل أن كل أساتذته المعروفين من أهل سبته ، وأن بعض من أخذ عنهم وهو محمد ابن عبد المهيم الحضرمي قد توفي سنة ٧١٢ هـ فمتى كان أخذه عنه ؟

(١) الإفادات والانشادات

(٢) الشرح : ١٠٨٦ .

لا بد أن يكون قبل ذلك التاريخ ، وما قبل هذا التاريخ بحوالي أربعة وعشرين عاما كانت وفاة ابن أبي الربيع وهو لم يأخذ عنه ، ولو أدركه لأخذ عنه ، لأنه من أشهر مدرسي سبته في ذلك الوقت ، من كل ذلك نصل الى أنه كان صغيرا ، لأن وفاته كانت سنة ٧٥٤ ولم يذكر عنه أنه عُمر .

ومن جوانب حياته أننا نجد في شرحه أنه كان في فاس في مجلس أبي الحسن الصغير المتوفي سنة ٧١٩ هـ ، والمفهوم من كلامه أنه حضر هذا المجلس عرضا ولم يكن من طلبة أبي الحسن ^(١) ، ولعله كان في زمن الطلب أو قريبا منه ، ثم نراه مرة أخرى يحضر مجلسا من مجالس العلم في مدينة فاس الا أنه في هذه المرة كان يجيب جواب العالم المتمكن ، بل ان طلب من حضر ذلك المجلس من ابن الفخار الجواب يدل على أنه قد صلب عوده واستحكم أمره وعلا ذكره والّا لما سأله السائل ذاكراً أن تلك السألة قد دارت قديماً وحديثاً ولم يقفوا منها على طمانينة فسؤا لهم له يدل على أنهم يأطون أنهم سيجدون عنده جوابا ، وهذا لا يكون الا لمن علا كعبه في هذا الفن .

وبعد فترة الطلب نجده منتصبا للتدريس في ماله ^(٢) ، ولا نعلم في أيّ زمن كان ذلك ، لكنه من المؤكد أنه قبل اقامته بغرناطة ، لأنه كان فيها خطيبا ومدرسا حتى توفي ، فمن الممكن أنه انتقل الى ماله بعد تحصيله العلم في سبته . ثم بعد ذلك نجده في غرناطة كبير



(١) الافادات والانشادات

(٢) الشرح : ١٠٨٦ .

(٣) الافادات والانشادات : ١٣٥ ونفح الطيب : ٣٧٩/٣ ،

والاحاطة : ٩٧/٢ .

اساتذتها انتصب للتدريس بالمدرسة النصرية وقام بالخطبة بالجامع
الاعظم ، وكان في تلك الفترة من انتقل في السفارة الى العدو مع أماله
من الفقهاء^(١) وتوجه أيضا في السفارة بصحبة لسان الدين^(٢) ، هذا
هوكل ما أمكن جمعه عن حياة ابن الفخار والله أعلم.

(١) الا حاطة : ٠٦٣/٣

(٢) الا حاطة : ٠٣٧/٣

ثقافته :

بلغ ابن الفخار الغاية القصوى في علم النحو التي لا مطمح لأحد وراءها^(١) ، فقد قال لسان الدين ابن الخطيب في شأنه : وهو ممن لازمه مدة ، وصحبه في الرسالة الى المغرب " أستاذ الجماعة وعلم الصناعة وسيبويه العصر ، وآخر الطبقة من أهل هذا الفن ... عاكفا على العلم ملازما للتدريس ، امام الائمة من غير مدافع ، مبرزاً ... منتشر الذكر بعيد الصيت ، عظيم الشهرة مستبجر الحفظ ، يتفجر بالعربية تفجر البحر ، ويسترسل استرسال القطر ، قد خالطت دمه ولحمه ، لا يشكل عليه منها شئ ، ولا يعوزه توجيه ، ولا تشدُّ عنه حجة ، جدد بالاندلس ما كان قد درَس من لدن وفاة أبي علي الشلوبين ... وكان له مشاركة في غير صناعة العربية من قراءات وفقه وعروض وتفسير " .^(٢)

ولعل مكانة ابن الفخار كان من اساتذة المدرسة النصرية^(٣) التي أسسها يوسف بن اسماعيل ، " فجاءت نسيجة وحدها بهجة وصدراً وظرفاً وفخامة " ^(٤) ، وكانت أنوّه أماكن التدريس بغرناطة^(٥) ، وكان ابن الفخار يدرس بها النحو فيما أظن وان كان يحسن من العلوم الأخرى بعضها كما ذكر فيما سبق .

(١) الإحاطة : ٤٥٨/٤

(٢) الإحاطة : ٣٦/٣

(٣) الإحاطة : ٣٦/٣

(٤) الإحاطة : ٥٠٩/١ بنصه .

(٥) رحلة القلصاوى : ١٦٧ بنصها .

وما يدل على اتساع ثقافة ابن الفخار ما نجده في برنامج المنتوري من رواية كثير من كتب العلم من طريقه وهي في قنون مختلفة واليك ثبتا بما ورد من روايته :

- ١ - كتاب المفردات للحافظ أبي عمر الداني .^(١)
- ٢ - كتاب ايجاز البيان في قراءة ورش للحافظ أبي عمر عثمان بن سعيد الداني .^(٢)
- ٣ - كتاب التعريف والاعلام بما انبهم في القرآن من الاسماء والاعلام للاستاذ أبي زيد السهيلي .^(٣)
- ٤ - كتاب الاكمال والاتمام لكتاب التعريف والاعلام تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن محمد بن علي بن خضر بن عسكر الفسائي .^(٤)
- ٥ - كتاب التقصي لما في الموطأ ، من رواية يحيى بن يحيى الليثي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنده ومقطوعه ، وموقفه وملاغته للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري .^(٥)
- ٦ - كتاب الرسالة للشيخ أبي محمد بن عبدالله بن أبي زييد القيرواني .^(٦)
- ٧ - كتاب تلقين المبتدى وتذكير المنتهي للقاضي أبي محمد عبدالوهاب ابن علي . . . البغدادى .^(٧)

-
- (١) برنامج المنتورى : ٠٣
 - (٢) برنامج المنتورى : ٠٢٠
 - (٣) برنامج المنتورى : ٠٣٠
 - (٤) برنامج المنتورى : ٠٣١
 - (٥) برنامج المنتورى : ٠٣٨
 - (٦) برنامج المنتورى ٨٥-٨٦ وفهرس السراج ٢٠٣
 - (٧) برنامج المنتورى : ٨٦-٨٧

- (١)
٨ - كتاب الكافي للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النعمري.
٩ - كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي. (٢)
١٠ - الكراسة المنسوبة لأبي موسى الجزولي. (٣)
١١ - برنامج الاستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي. (٤)

هذه هي الكتب التي نص على اسمائها المنتورى وكانت مروية من طريق ابن الفخار، وهناك كثير من المؤلفين نص على اسمائهم دون أن ينص على اسماء مؤلفياتهم وهي أيضا مروية من طريق ابن الفخار، واليك اسماء أولئك المؤلفين الذين روى مؤلفاتهم :

- ١ - تأليف الشيخ أبي محمد عبدالله بن أبي زيد عبد الرحمن بن أبي اسحاق سعد بن بلال النفزى القيرواني المالكي، وهي نحو من عشرين تأليفا. (٥)
٢ - تأليف الأديب أبي الحسن سلام بن عبدالله بن سلام الباهلي الاشبيلي ومنظوماته. (٦)
٣ - تأليف أبي الفضل جعفر بن ... بن يوسف بن عيسى بن سليمان اللخمي الشنتمري حفيد الأعم. (٧)
٤ - تأليف الامام أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى ابن ابراهيم بن يحيى بن القطان الحميري القرطبي. (٨)

-
- (١) برنامج المنتورى : ٨٧-٨٨ .
(٢) برنامج المنتورى : ٩٢ .
(٣) برنامج المنتورى : ٩٣ وفهرس السراج ٢٠٣ .
(٤) برنامج المنتورى : ١١١ .
(٥) برنامج المنتورى : ١٣٤ .
(٦) برنامج المنتورى : ١٧٢ .
(٧) برنامج المنتورى : ١٧٢ .
(٨) برنامج المنتورى : ١٩٢ .

- ٥ - تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبع بن المناصف الأزدي القرطبي ومنظوماته. (١)
- ٦ - تأليف القاضي أبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن جوهر الليثي. (٢)
- ٧ - تأليف أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى الشريشي شارح المقامات. (٣)
- ٨ - تأليف الخطيب أبي الحسن علي بن أحمد بن عبدالله بن خير. (٤)
- ٩ - تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن علي بن خضر بن هوزن بن عسكر الغساني المالقي. (٥)
- ١٠ - تأليف الخطيب أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن قاسم. (٦)
- ١١ - تأليف الأديب أبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن يحيى الخزرجي ومنظوماته. (٧)
- ١٢ - تأليف الأستاذ أبي البقاء يعيش بن علي بن مسعود بن يعيش الانصاري الشلبي نزيل فاس. (٨)
- ١٣ - تأليف القاضي أبي الحسن ظاهر بن علي بن عبد الرحمن السلمي الجزيري المراكشي. (٩)

-
- (١) برنامج المنتورى : ٠١٩٢
- (٢) برنامج المنتورى : ٠١٩٢
- (٣) برنامج المنتورى : ٠١٩٢
- (٤) برنامج المنتورى : ٠١٩٣
- (٥) برنامج المنتورى : ٠١٩٣
- (٦) برنامج المنتورى : ٠١٩٣
- (٧) برنامج المنتورى : ٠١٩٣
- (٨) برنامج المنتورى : ٠١٩٣
- (٩) برنامج المنتورى : ٠١٩٤

- ١٤- تأليف القاضي أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر اليحصبي
الموروي. (١)
- ١٥- تأليف الأستاذ أبي عبدالله محمد بن أيوب محمد بن وهب بن
محمد بن وهب بن محمد بن نوح الفافقي. (٢)
- ١٦- تأليف الخطيب أبي محمد عبد العظيم بن عبدالله بن يوسف
ابن الشيخ حفيد... الحجاج بن الشيخ المالقي. (٣)
- ١٧- تأليف الشيخ أبي الحسن علي بن عبدالله المتيوى شارح الرسالة.
(٤)
- ١٨- تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن الحسن بن عمر/المحلي الفهرى
ومنظوماته. (٥)
- ١٩- تأليف الشيخ أبي العباس أحمد بن يوسف بن أحمد بن يوسف
ابن ابراهيم بن أحمد بن خلف بن الحسن بن الوليد السلمى
المعروف بابن فرتون. (٦)
- ٢٠- تأليف المحدث أبي على حسن بن علي بن محمد بن القطان
الحميرى وهي عشرون. (٧)

هذه هي جميع ما ذكره المنتوري في برنامجه وهي تدل على سعة
اطلاع وتنوع في الثقافة بخاصة في القراءات والفقه والعروض والتفسير والأدب.
مع العلم أن هذه المرويات ليست كل ما كان يرويه ابن الفخار .

-
- (١) برنامج المنتوري : ١٩٤٠
- (٢) برنامج المنتوري : ١٩٤٠
- (٣) برنامج المنتوري : ٢٠٣٠
- (٤) برنامج المنتوري : ٢٠٣٠
- (٥) برنامج المنتوري : ٢٠٣٠
- (٦) برنامج المنتوري : ٢٠٣٠
- (٧) برنامج المنتوري : ١٠٣٠

فقد ذكر السراج في فهرسه أن ابن حياتي محمد بن علي الفافقي قرأ على ابن الفخار القرآن بالقراءات السبع في ثمان ختمات ختمة لكل امام الا نافعا فانه قرأ له ختمتين برواية ورش وقالون عنه بما تضمنه كتاب التفسير ثم ذكر عنه بعض الكتب التي رواها له كلها أو بعضها (١) وهي :

- ١ - كتاب سيبويه ، دولا منه .
- ٢ - وايضاح الفاسي " بعضا منه " .
- ٣ - جمل الزجاجي " جميعه " .
- ٤ - تصنيف أبي عثمان المازني تصنيف أبي الفتح بن جني " جميعه " .
- ٥ - فصيح ثعلب " جميعه " .
- ٦ - عروض بن الشاط " جميعه " .
- ٧ - برنامج الاستاذ أبي اسحاق الفافقي " جميعه " .
- ٨ - برنامج الاستاذ أبي الحسن بن أبي الربيع جمع تلميذه ابن الشاط " جميعه " .
- ٩ - ... كتاب لابي القاسم الجلاب " بعضا منه " .
- ١٠ - سنن ابي داود .
- ١١ - الشمائل للحافظ عيسى الترمذى .
- ١٢ - الاحكام لعبد الحق الاشبيلي .
- ١٣ - رسالة الامام ابي القاسم القشيري .
- ١٤ - الكامل للمبرد .
- ١٥ - النوادر لابن علي البغدادي .
- ١٦ - الحماسة للاعلم .

وذكر أيضا السراج عن شيخه أبي الحجاج يوسف بن رضوان بن يوسف
ابن رضوان وهو تلميذ لابن الفخار أنه أخذ عن ابن الفخار الخلاصة لابن
مالك^(١)، وكذلك أخذها عنه الشاطبي فيما ذكر المجارى^(٢) وهناك كتاب
التنبيه رواه عن أبي إسحاق الغافقي فيما ذكر ابن الجزرى^(٣) وليس هذا
كل ما يرويه ابن الفخار فيما اظن، فان هناك كتباً أوردها في شرحه
وبعض العلماء الذين يذكرونهم دون أن يسمى كتبهم فالغالب أنه يرويها
أيضاً وسأذكر ذلك في مصادره بما يغني عن ذكره هنا، هذا وما هو جدير
بالإشارة أن في فهرس السراج بعض الأحاديث عن الرسول صلى الله
عليه وسلم كان في سندها ابن الفخار.^(٤)

هذه هي جملة ما استطعت جمعه من مرويات ابن الفخار .

والله أعلم .

-
- (١) فهرس السراج : ٢٨٠ .
(٢) برنامج المجارى : ١١٦ .
(٣) غاية النهاية ١ / ٢٠٠ .
(٤) فهرس السراج : ٢٠٨ ، ٢١٤ .

موء لفاتـــــــــــــــــه :

يذكر المنتورى أن لابن الفخار موء لفات (١) ، إلا أنه أمسك
عن ذكر اسمائها كما هي عاداته في كثير مما يذكره من أصحاب الموء لفات ،
ومع ذلك فإنه لم يتيسر لي معرفة شيء من أسماء تلك الموء لفات رغم
أنني استعرضت الاحاطة كلها - ولم اعتمد على فهرسها لقصورها قصورا
واضحا - ، وكذلك استعرضت برنامج المنتورى كاملا وفهرس السراج وغيرها
فلم أتمكن من معرفة بعض أسماء تلك الموء لفات ولم يقع لي أن لابن
الفخار موء لفات سوى ما ذكره المنتورى وهو يرويها عن شيخه ابي عبدالله
البلنسي تلميذ ابن الفخار ، وما هو جدير بالاشارة أن البغدادي صاحب
هدية العارفين أراد أن يترجم لابن الفخار صاحبنا فذكر اسمه وكنيته
وسنة وفاته وهي ٧٥٤ هـ ثم نسبته الى جذام والى ماله وهي نسبة ابن
الفخار الاركشى المتوفى ٧٢٣ ثم ذكر تحت ذلك الاسم ترجمة الاركشي
بما فيها موء لفاته وهي كثيرة ، فقد اختلط عليه الامر شأن غيره ممن وقع
في مثل هذا الخلط .

(١) برنامج المنتورى : ٢٢٤ .

شيوخه :

١ - القاضي أبو اسحاق ابراهيم بن احمد بن عيسى الفافقي

الاشبيلي (١).

أستاذ كبير القدر كان أوجد عصره ، غلبت عليه العربية والقراءات ،

خرج من اشبيلية وعمره خمس سنوات زمن تغلب النصارى عليها سنة ست واربعين وستمائة ، وكان ملازماً لأبي الحسين بن أبي الربيع ، وتصدر بعد وفاته للقراء في مكانه ، ولي القضاء بسبته ، وله تأليف نافعة في العربية وغيرها ، ذكر ابن الفخار أنه تتلمذ عليه (٢) ، وعليه كان جل اعتماده ، توفي سنة خمس عشرة وسبعمائة ، اوست عشرة وسبعمائة .

٢ - أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن بن

محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الحضرمي (٣).

كاتبٌ عَلَامَةٌ عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني ، وكاتبٌ

عَلَامَةٌ أبوه أبي الحسن ملك المغرب . بيته بيت علم ، يهبرز في علوم

كثيرة ، وله الامامة في الحديث ، كان مقصوداً على الاجادة والافادة الى أن

ولي الكتابة فاستغرقت عليه كل وقته ، يروى عن الف شيخ جمعها في مشيخة

ضاعت من يده ، وقد رأيت منها نقلاً في زمن متأخر عن زمن مؤلفها ،

ذكر ابن الفخار أنه شيخه (٤) وذكر ذلك أيضا الشاطبي (٥) ، ولد بسبته

(١) ترجمته في المرقبة العليا : ١٣٣ ، وغاية النهاية ٨ / ١ ، وبغية

الوعاء ٤٠٥ / ١ ودره الحجال : ١٧٦ / ١ .

(٢) الشرح : ١١١ ، ٤٥٧ ، وغيرها حسب ما هو في فهرس الاعلام .

(٣) ترجمته في الاحاطة : ١١ / ٤ ، ومستودع العلامة ومستبدع العلامة :

٥٠ ، وبغية الوعاء : ١١٦ / ٢ ودره الحجال : ١٧٣ / ٢ ، وجذوة

الاقتباس : ٤٤٤ .

(٤) الشرح : ٨٣٠ (٥) الافادات والانشادات : ١٦٨ .

سنة ست وسبعين وستمائة ، ومات بتونس في الطاعون العام سنة تسع واربعين وسبعمائة .

٣ - قاسم بن عبدالله بن محمد الانصارى المعروف بابن الشَّاطِ (١) يكنى أبا القاسم ، والشاط اسم لجده ، أقرأ عمره بسببته الاصول والفرائض ، مقدمٌ موصوفٌ بالامامة ، وكان موفور الحظ من الفقه حسن المشاركة في العربية كاتباً مترسلاً ريان من الادب ، له نظر في العقلیات .

ذكر ابن الفخار أنه شيخه (٢) ولد سنة ثلاث واربعين وستمائة ، وتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة .

٤ - أبو عبدالله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميري (٣)

يعرف بأبن عبد المنعم ، وهو من أهل سببته ، كان رجلاً صدق طيب اللهجة سليم الصدر ، تام الرجولة ، صالحاً ، قرأ كثيراً وهو ابن سبع وعشرين أو أزيد ففاق أهل الدؤب والسابقة * وكان من صدور الحفاظ لم يستظهر أحد من اهل زمانه ما استظهره ، فكاد يستظهر كتاب التاج للجوهري وغيره ، قيما على كتاب سيبويه يسرده بلفظه ، اختبره الفاسيون في ذلك غير ما مرة ، طبقة في الشطرنج ، شاركا في الاصول آخذاً في العلوم العقلية مع ملازمة السنة ، يُعَرَّبُ أبداً كلامه ، أخذ عن أبي اسحاق الغافقي ، ولازم ابن الشاط ، وذكر ابن الفخار أنه أخذ عنه ، وذكر في هامش جذوة الاقتباس أنه توفى سنة خمسين وسبعمائة .

(١) ترجمته في برنامج الوادي آشي : ١٦٨ والاحاطة : ٢٥٩/٤ ،

والديباج المذهب ١٥٢/٢ ، ودرّة الحجال : ٢٢٠/٣ .

(٢) الشرح : ٣٣٢ .

(٣) ترجمته في الاحاطة ٣/١٣٤ - ١٣٥ ، وبغية الوعاة ١/١٦٤ ،

عن الاحاطة ، وله ترجمة مختصرة في جذوة الاقتباس : ٣١٦ .

٥ - أبو عبد الله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي (١).

كان فقيهاً محدثاً عارفاً بالعربية ريان في الأدب ، قيد على كتاب مالك تقييداً حسناً ، وكان فريداً في سمو الهمة ، مقتصراً على فائدة ربيع له ، له تواليف مفيدة ، توفي شهيداً بجبل الفتح أصابه حجر المنجنيق في رأسه ، وقد اطلال ابن الخطيب في الثناء عليه ، ذكر ابن الفخار أنه سمعه (٢) ، توفي سنة أربع وثلاثين وسبعمائة .

٦ - أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الفهرى السبتي خطيب غرناطة بالمسجد الأعظم (٣) وهو صاحب الرحلة المشهورة " ملء العيبه " توسع في الرواية وذهب في ذلك الى أبعد غاية وكان من أهل المعرفة بعلم القراءات وصناعة العربية وعلم البيان والعروض والقافية ، وكان أديباً خطيباً بليفاً قرأ بسبته على ابن أبي الربيع ، وقيد تقييداً حسناً على كتاب سيبويه ، وقرأ على غيره من أهل المشرق والمغرب ما يطول ذكره وهو في رحلته المذكورة ، ذكر ابن الخطيب تتلمذ ابن الفخار عليه (٤) ، ولد سنة سبع وخمسين وستمائة وتوفي سنة إحدى وعشرين وسبعمائة .

٧ - أبو عبد الله محمد بن عبد الهيم بن محمد بن علي محمد الحضرمي (٥).

كان في قطره كبير القدر ، ولي قضاء سبته ، لقابته من رؤسائهم

(١) ترجمته في الاحاطة ١٤٣/٢ وغاية النهاية ٢١١/٢ ودرة الحجال

٠١١٢/٢

(٢) الشرح : ٧٣ .

(٣) ترجمته في الاحاطة ١٣٥/٣ غاية النهاية ٢١٩/٢ ، وجذوة

الاقتباس : ٢٨٩ ، ودرة الحجال ، ٩٦/٢ .

(٤) الاحاطة : ٣٦/٣ . (٥) ترجمته في المرقبة العليا : ١٣٢ .

بني العزفي فقام بالاحكام أجمل قيام ، مستعينا بحسن النظر وفضل الجاه وعزة النزاهة ، وكان شديدا على الشهداء ، ثم تراجع عن ذلك لبيتين كتيهما أحد المتخاصمين عنده في جدار مجلسه ، رحل إلى غناطة ثم عاد إلى وطنه سبعة . ذكر الشاطبي أن ابن الفخار تتلمذ عليه (١) وهو والد عبد المهين السابق ذكره . توفي سنة اثنتي عشرة وسبعمائة .

٨ - ابن حريث : أبو عبد الله محمد بن حريث العبدري . (٢)

أخذ عن عبد العزيز الحراني ، وعبد المؤمن بن خلف التونسي وغيرهما ، وأجازا له سنة أربع وثمانين وستمائة . أخذ عنه ابن الفخار فيما ذكر لسان الدين (٣) ، ووصفه بالامام الزاهد ، ونبه أنه من أهل سبتة . (٤)

هو لاء هم أهم الشيوخ الذين تمكنت من الحصول على تراجمهم ، وهناك شيخان آخران لابن الفخار لم أتمكن من معرفتهما وهما :

١ - أبو العباس الحسني ، ذكر تتلمذ ابن الفخار عليه لسان الدين ابن الخطيب ووصفه بأنه مرقى فاضل . (٥)

٢ - أبو عبد الله بن القرطبي ، ذكر تتلمذ ابن الفخار عليه لسان الدين ، ووصفه بأنه قاض . (٦)

هو لاء هم كل ما تمكنت من معرفته من شيوخ ابن الفخار . والله أعلم .

(١) الافادات والانشادات : ١٦٨ .

(٢) ترجمته في درة الحجال : ٢٤٨/٢ .

(٣) الاحاطة ٣/٣٦ .

(٤) الاحاطة ٢/٨٩ .

(٥) الاحاطة ٣/٣٦ ، ١٩٩ .

(٦) الاحاطة ٣/٣٦ .

تلاميذه :

ذكر في الاحاطة أن ابن الفخار قل في الاندلس من لم يأخذ عنه من الطلبة ^(١) ، ومع ذلك فأنني لم أتمكن من جمع عدد كبير من تلاميذه وهم :

١ - ابواسحاق الشاطبي :

ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفرناطي الشهير بالشاطبي ^(٢) ، كان أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً لغوياً بيانياً نظاراً ثبثاً ورعاً صالحاً زاهداً اماماً مطلقاً بختاً جدياً بارعاً في العلوم ، من افراد العلماء المحققين الاثبات ، اخذ عن ابن الفخار ولازمه حتى مات ، وعن الشريف ابوالقاسم السبتي ، وعن الشريف ابي عبدالله التلمساني ، وعن ابي عبدالله المقري ، وعن ابي سعيد بن لب ، وعن ابن مرزوق الجد ، وعن أبي علي منصور الزواوي ، وعن ابي عبدالله البلنسي ، وغيرهم . وعلى كل حال فقدرة في العلم فوق ما يذكر ، وتحليلته في التحقيق فوق ما يشهر ، شرح ألفية ابن مالك شرحاً جليلاً لا نظير له ، وله في الاصول الموافقات وهو من أقبل الكتاب ، والاعتصام وهو في غاية الجودة ، توفي رحمه الله ^{سنة} تسعين وسبع مائة .

٢ - أبو جعفر أحمد بن أبي سهل بن سعيد بن أبي سهل

الخرجي ^(٣) ، من أهل الخير والعفاف والطهارة ، أصل البيت معروف

(١) الاحاطة ٣/٣٦٠

(٢) ترجمته في برنامج المجارى ١١٦-١٢٢ ونيل الابتهاج ٤٦-٥٠٠

(٣) الاحاطة ٣/٣٦٠

القدّم بيلده قرأ بفغرناطة ، ولازم الاستاذ ابن الفخار وغيره ، ولي القضاء بيلده الحمة ثم بمآلقه ، ذكر ابن الخطيب أنه لا زال حيا حين تأليف الاحاطة .

٣ - ابو جعفر أحمد بن محمد بن علي بن يحيى بن محمد بن مصارف بن عبد الله . (١)

لم يثن عليه لسان الدين فقال : من أهل الطلب والسلطنة والاجتهاد ، ومن يقصر تحصيله عن مدى اجتهاده خلوب اللسان غريب الشكل وحشيه ، شتيت الشعر معفيه ، شديد الاقتحام والتسور ، قادر على اللصوق بالاشراف . رمى بنفسه على مشيخة الوقت ، يطرقهم طروق الامراض الوافدة ، قرأ على الاستاذ ابن الفخار ، وصاهره الاستاذ على ابنته ، وانتفع به الى أن ساء ما بينهما ، وذكر في الاحاطة أنه لا زال حيا حين تأليف الاحاطة .

٤ - أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الفرناطي الرعيني . (٢)

رفيق بن جابر الأعمى ، وهما المشهوران بالأعمى والبصير ، لشدة تلازمهما طول عمرهما ، خرج للحج عام ثمانية وثلاثين وسبعمئة ، فحج وقدم القاهرة فأخذ عن أبي حيان قليلا ، ثم قدم دمشق فسمع من المزي ثم توجه الى بعلبك ، ثم أقام بحلب هو وصاحبه ، وهو عارف بالنحو وفنون اللسان ، مقتدر على النظم والنثر . دينا حسن الخلق ، كثير التواليف في العربية وغيرها أخذ عن ابن الفخار . ولد بعد السبعمئة ، وتوفي منتصف رمضان سنة تسع وسبعين وسبعمئة .

(١) ترجمته في الاحاطة ٢٠٢/١ - ٢٠٤ .
(٢) ترجمته في غاية النهاية ١٥١/١ والدرر الكامنة ١/٤٣٠ ، وبغية الوعاة ٤٠٢/١ وايضا ضمن ترجمة صاحبه في بغية الوعاة ٣٤/١ .

٥ - حبيب بن محمد بن حبيب (١) ، من اهل النجش بوادي المنصورة بالمرية .

ذكر لسان الدين أنه على سجية غريبه من الانقباض المشوب بالاسترسال، والامانة مع الحاجة ، يحفظ الغريب من اللغة ، ويقول شعرا في غاية الركاقة ، وله قيام على الفقه وحفظ القرآن ، التمس من ابن الفخار الشفاعة ، له عند لسان الدين بن الخطيب في طلب جارية يلتمسها من السلطان فأسغفه ابن الفخار .

٦ - أبو محمد عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزي الكلي (٢) .

من أهل غرناطة ومن بيت نباهة وعلم ، ابو الامام الشهير ، وهذا أديب حافظ ، قام على فن العربية مشاركا في فنون لسانيه سواء ، قعد للاقراء ببلدة غرناطة ثم مستقلا ، ثم تقدم للقضاء ، أخذ عن كثير منهم والده وابو البركات بن الحجاج البلفيقي ، وقاضي الجماعة الشريف ابو القاسم ، والأستاذ ابو عبد الله البياني ، وأخذ عن ابن الفخار النحو وغيره (٣) كما قال المجاري .

٧ - أبو القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان بن يوسف ابن رضوان النجاري (٤) .

من أهل مالقة ، قال ابن السراج في حقه : هو الفقيه الخطيب البليغ اللغوي الراوية المتقن الناظم الناصر الصدر الأوسع ،

-
- (١) ترجمته في الاحاطة ١/٤٨٧ .
(٢) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٩٢ - ٣٩٩ ، وبرنامج المجاري ٨٤ - ٩٢ ونفع الطيب ٥/٥٣٩ - ٥٤٠ .
(٣) برنامج المجاري : ٩١ - ٩٢ .
(٤) ترجمته في الاحاطة ٤/٤٢٣ - ٤٥٦ مستودع العلامة ٥٢ ، وفهرس ابن السراج ٢٧٤ - ٢٨٢ وجذوة الاقتباس ٤٣٥ - ٤٣٩ .

رئيس الكتاب بفاس ، وصاحب العلالة بها ، وهو فاضل لوزعي مع الدين والتصوّن مُعِمُّ مُخَوِّلٌ في الخير ، مستولٍ على خصال حميدة ^{قرأ} على الاستاذ ابي عبدالله بن أبي الجيش ، والقاضي ابي جعفر بن عبد الحق ، وأبي جعفر الطنجالي ، وأبي بكر بن منظور ، وعلى رئيس الكتاب أبي الحسن الجيّاب ، وأبي القاسم بن أحمد الحسني ، ولزم الرئيس محمد بن عبد المهيمس الحضرمي ، وأخذ عن ابن الفخار ^(١) وغيرهم ، توفي سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

٨ - أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب القرناطسي الثعلبي ^(٢) " بالمثلثة " .

شيخ الأندلس في زمانه ومفتيها وخطيب جامع غرناطة ، جلس للتدريس بمدرسة غرناطة بعد وفاة ابن الفخار بستة عشر يوماً فقط ^(٣) ، أخذ عن أبي الحسن القيحاوي ، والخطيب أبي اسحاق بن أبي العاصي ، وأخذ العربية عن ابن الفخار ، ولد سنة احدى وسبعمائة وتوفي سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

٩ - أبو بكر محمد بن أحمد بن زيد بن أحمد بن زيد بن الحسن بن أيوب بن حامد بن زيد بن منسخل الغافقي ^(٤) . من أهل غرناطة وسكن وادي آش ، وأصله من أهل أشبيلية ، وهم فرسانٌ ولهم شرف قديم ، وكان هذا الرجل عينا من أعيان الأندلس ،

(١) ترجمته في المحاطة: ٤٤٢/٤-٤٥٦ ، ومستودع العلامة: ٥٩ ، وفهرس ابن السراج: ٤٧٤-٤٨٢ ، وجذوة الأقباس: ٤٣٥-٤٣٩

(٢) ترجمته في الاحاطة ٢٥٣/٤ - ٢٥٤ ، وغاية النهاية ٨/٢ ،

وبغية الوعاة ٢٤٣/٢ ، وانظر ترجمته أيضا في مقدمة تقييده على الجمل .

(٣) انظر وفاة ابن الفخار وانظر الاحاطة ٢٥٤/٤ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ١٣٣/٢ - ١٣٦ .

وصدرا من صدورها ، عفا متعاوننا ، استعمل في الوزارة ببلده ، قرأ بفَرْنَاطة
على شيخ الجماعة ابن الفخار ، وعلى الاستاذ أبي عبدالله الطرسوني ،
توفي سنة اثنتين وستين وسبعمائة .

١٠- أبو عبدالله محمد بن سعد بن محمد بن لب بن حسن
ابن حسن بن عبد الرحمن بن بقي بن مخلد . (١)

رجل فاضل حسن العشرة ، معروف الذكاء حسن المشاركة في
فنون من قراءات وفقه ونحو وغير ذلك ، جلس للتدريس بجامع الربض
ثم بمسجد البكري بفَرْنَاطة ، قرأ على أبيه وعلى أبي عبدالله بن طرفه
وأبي عبدالله بن عامر ، وقرأ العربية على ابن الفخار ، وجود عليه القرآن (٢)
بالقراءات السبع ، وقرأ على أبي عبدالله أيضا فصيح ثعلب قراءة تفهم
وتفقه (٣) . ولد سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة وتوفي سنة احدى وتسعين
وسبعمائة .

١١- أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد بن أحمد بن
علي السلماني الشهير (٤) بلسان الدين بن الخطيب السلماني ، نسبة
الى بنى سلامان من زهران ، وهو أشهر من أن يعرف به نادرة الاندلس

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٩ - ٤١ ، وبرنامج المجارى : ١٢٤-١٢٥ ،

ويذكر في برنامج المنتورى : ٣٩ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ . ونيسل

الابتهاج : ٢٧٢ .

(٢) الاحاطة ٣/٤٠ .

(٣) برنامج المجارى : ١٢٥ .

(٤) ترجمته في جذوة الاقتباس ٣٠٨-٣١١ وفي الجزء الخامس من

نفح الطيب وكان تأليفه من اجل ابن الخطيب هذا ، وله ترجمة

ضافية في الاعلام ٦/٢٣٥ .

ووزيرها وكاتبها الذي ملا الطروس روعة وبياناً له باع طويل في علوم كثيرة ، أخذ عن عدد كبير منهم الاستاذ الصالح محمد بن عبد الولي العواد ، وابي القاسم بن جزى ، وأخذ عن ابن الفخار العربية والفقه والتفسير ، وأخذ أيضاً عن القاضي محمد بن أبي بكر ، وتأدب بأبي الحسن بن الجياب ، وعلى أبي البركات ، وأخذ الطب عن أبي زكريا بن هذيل ، وكان وزيراً لأبي الحجاج يوسف بن اسماعيل ثم لابنه من بعده " الغني بالله " محمد وعظمت مكانته ثم شعر بوشاية حساده فانتقل الى العدو وتأثّل ضياعاً بفاس ثم جرت محاكمة بتهمة الزندقة بناءً على طلب الغني بالله فُدس له من حنقه حتى الموت في سجنه بفاس ، وذلك سنة ست وثمانين وسبع مائة ، وذكر الزركلي أنّ وفاته كانت في سنة ست وسبعين بأن ولادته كانت سنة ثلاث عشر وسبع مائة .

١٢ - أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن محمد البلنسي

ثم الغرناطي . (١)

كان قياماً على العربية والبيان ، ذا كرا لكثير من المسائل حافظاً متقناً ، أصابت يمينه يديه زمانة ، جُل انتفاعه بابن الفخار (٢) وقرأ على غيره ، وألف كتاباً في التفسير متعدد الأسفار ، واستدرك على السهيلي في أعلام القرآن ، جرت له محنة مع السلطان ثم صفح عنه لحسن تلاوته القرآن . ولد عام أربع عشرة وسبع مائة ، وتوفي عام اثنين وثمانين وسبع مائة .

(١) ترجمته في الاحاطة ٣٨/٣-٣٩ والدرر الكامنة ٢٠٧/٤-٢٠٨ ،

وبرناج المنتوري ٢٢٦ وقد تردد ذكره فيه كثير ، ذكرت ذلك في ثقافة ابن الفخار ، وهو أيضاً في بغية الوعاة ١/١٩١ وانظر مقدمة كتابه " صلة الجمع وعائد التذييل " .

(٢) الاحاطة ٣٩/٣ .

١٣ - محمد بن علي بن حياتي . (١)

هو الاستاذ المقرئ النحوى المحقق ، المنفرد بالامامة في النحو ،
نشأ بفغرناطة ، ولازم شيخ الجماعة ابن الفخار ، وقرأ عليه بالسبع ثمان ختمات ،
انتقل الى فاس ، ودرس بها ، وهو اول من ادخل كتاب المرادى على الفية
ابن مالك لمدينة فاس ، ولد سنة ثمان عشر وسبعمائة ، وتوفي سنة
ثمان وثمانين وسبعمائة ، وقيل احدى وثمانين .

١٤ - أبو عبدالله محمد بن عمر بن يحيى بن العربي
الفساني يعرف بابن العربي . (٢)

كان من أهل العلم والفضل ، وكان له تحقق بضبط القراءات ،
والقيام عليها ، وعناية بعلم العربية مع مشاركة في غير ذلك من الفنون ،
انتصب للقراءة والتدريس بالحمة ، وتخرج على يديه جمع وافر من
الطلبة ، تجول في الأندلس والعدوة ، وأخذ عن لقي من الشيوخ ،
أخذ بالمرية عن شيخها ابن أبي العيش وبفغرناطة عن أبي جعفر بن
الزبير ، وأبي الحسن مستقور ، وببلش عن أبي عبدالله بن الكماد ،
وبما لقه عن الاستاذ ابن الفخار وغيرهم كثير ، وكل من ذكر اجازله اجازة
عامة ، ولد عام اثنين وثمانين وستمائة ، وتوفي عام ثمانية واربعين وسبعمائة .

(١) ترجمته في فهرس السراج : ٢٠٢ ، وعنه في نيل الابتهاج : ٢٧٢

وجذوة الاقتباس : ٢٣٧ .

(٢) ترجمته في الاحاطة : ٩٦/٣ .

١٥ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عمر بن إبراهيم

ابن عبد الله الكنانى القيباطى الأندلسى (١).

أستاذ مقرأ عالم كامل ، انتهت اليه مشيخة الاقراء في زمانه
بالاندلس ذكر له ابن الجزرى مسألة خطأ فيها ، وهي ترقيق لفظ
الجلالة عند ورش بعد الراء في قوله لذكر الله ، وأفغير الله .

قرأ على جده أبي الحسن علي بن عمر ، وقرأ على سعيد بن
لب وعلى القاضي أبي البركات بن الحاج وابن بيبش وعلى ابن الفخار
وأخذ عنه قوانين ابن أبي الربيع . (٢)

١٦ - ابن الخشاب .

أبو القاسم محمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن
علي الأنصارى . (٣)

كان راوية عارفا بالوثائق خطيبا بليفاكثير التلاوة للقرآن وقورا
حسن السمات طبع الشيبة ، أخذ عن والده وخاله الاستاذ أبي عبد الله
ابن سلمون وعن أبي الحسن القيباطى وأبي علي عمر بن عتيق وأبي القاسم
ابن جزى ، وابن الفخار ، وأجازة المزني والبرزالي ، وأبوحيان وغيرهم في
جماعة يقاربون أربعمائة شيخ .

(١) ترجمته في برنامج المجارى ٩٢ - ١٠٤ ، وغاية النهاية ٢٤٣/٢ -

٢٤٤ ونيل الابتهاج : ٢٨٣ .

(٢) برنامج المجارى : ١٠١ - ١٠٢ .

(٣) ترجمته في فهرس ابن السراج ٣٢١ - ٣٢٤ وعنه في نيل

الابتهاج ٢٧٠ - ٢٧١ .

١٧ - ابن زمرك .

محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن
محمد الصريحي . (١)

يكنى أبا عبدالله ، وهو من شرق الأندلس وسكن سلفه ربح
البيّازين من غرناطة ، وهو من مفاخر الأندلس وعظمائها كان جامعاً لكثير
من الخصال النبيلة ، شعلة من الذكاء والفطنة حاضر الجواب ، فكهاً
شاعراً مقلّماً ، بعد شأوه في علوم كثيرة من عربية وتفسير وأخبار مشوفاً
الى السلوك ، صاحباً للصوفية ، ثم عانى الأدب ، فكان أملك به ، ترقى
الى الكتابة عند ولد السلطان أمير المسلمين بالمغرب أبي سالم
ابراهيم بن أمير المسلمين أبي الحسن علي بن عثمان بن يعقوب ، ثم عن
السلطان ، ثم رجع الى الأندلس بصحبه صاحب الأمر به بعد رجوعه
اليه من خلّعه ، فكان كاتب سره ونال حظوة عظيمة من بعده .

قرأ العربية على ابن الفخار وعلى أبي سعيد بن لب واختص
بالتقى الخطيب ابن مرزوق وغيرهم كثير ، ولد عام ثلاثة وثلاثين
وسبعمائة ، وكان حياً سنة اثنين وتسعين وسبعمائة .

(١) ترجمته في الاحاطة ٣٠٠/٢ - ٣١٤ ، ونيل الابتهاج ٢٨٢ - ٢٨٣ ،
عن الاحاطة ، وله ترجمة ضافية في نفح الطيب ، وهناك دراسة
عن ابن زمرك بعنوان : ابن زمرك الغرناطي سيرته وأدبه
للدكتور : أحمد سليم الحمصي .

١٨ - أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي . (١)

من أهل تلمسان ثم سكن غرناطة ، فكان من مدرسي مدرسة غرناطة المشهورة ، وهو موصوف بخلال حميدة من عفة ، وسلامة باطن ، وطهارة وعكوف على ما يعينه ، موجب لحق خصمه مشابر على تعلم العلم وتعليمه لا يرى غضاظة في أخذه ممن هودونه ، ثم امتحن بتكفيره لشكّه في كفر رجل نال من جانب الله والنبوة ، فصرف عن الأندلس ، أخذ عن والده وعن منصور المشدالي ، وأبي عبد الله الزواوي ، وعبد المهيمن الحضرمي ، ولازم ابن الفخار إلى وفاته وكتب له بالاجازة والاذن له بالتحليق في موضع بالمدرسة بعده . ولد سنة عشر وسبعمائة ، وكان حيا سنة سبعين وسبعمائة .

١٩ - يحيى بن عبد الله بن يحيى بن زكريا الأنصاري . (٢)

متفنن في العلوم الشرعية من فقه وأحكام ، وله التقدم في علم الفرائض والحساب ، تولى قضاء عدة مواضع من الأندلس ، ثم استعمل في النيابة عن قاضي الحضرة ، ثم استقضى بمدينة وادي آش ، وخطب بالمسجد الأعظم ، أخذ اجازة عن الشيخ أبي اسحاق بن أبي العاص ، والخطيب أبي علي القرشي ، وعن الخطيب أبي عبد الله البلياني ، وعن ابن الفخار وغيرهم . هو " هـ " هم جميع من استطعت معرفته من تلاميذ ابن الفخار ، والا فهم أكثر بكثير من هذا العدد والله أعلم .

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/ ٣٢٤ - ٣٣٠ وبرنامج السراج ٢٩٨ ، وما

بعدها ونيل الابتهاج ٣٤٥ - ٣٤٧ وانظر مراجع أخرى في

ترجمته في الافادات والانشادات : ٨٧ هامش " ٢ " .

(٢) ترجمته في الاحاطة ٤/ ٣٧٤ - ٣٧٥ .

وفاته :

هناك ثلاثة تواريخ لوفاة ابن الفخار ، وهذه الثلاثة التواريخ تتراوح ما بين عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة ، وستة وخمسين وسبعمائة ، وليس فيها تاريخ نستطيع الجزم به ، وأنه هو السنة الصحيحة التي توفي فيها ابن الفخار .

فأول تلك التواريخ ذكره ابن الجزري ، وهو يوم الثلاثاء السادس من صفر عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة^(١) . ولم أجد لابن الجزري متابعا على ذلك ، ولعله استفاد هذا التاريخ من شيخه أبي جعفر أحمد ابن مالك الفرناطي الذي هو أحد تلاميذ ابن الفخار ، لأن ابن الجزري يذكر أن أبا جعفر أثنى على ابن الفخار خيرا .

التاريخ الثاني ، ذكره لسان الدين بن الخطيب وتابعه عليه كل من ترجم لابن الفخار ، فتأثير ترجمة لسان الدين واضحة في جميع التراجم التالية لها لا استثنى أحدا ممن ذكر ابن الفخار إلا ابن الجزري السابق ذكره ، والتاريخ الذي حدد به لسان الدين وفاة ابن الفخار هو : ليلة الاثنين الثاني عشر من رجب عام أربعة وخمسين وسبعمائة^(٢) .

وثالث تلك التواريخ نجده عرضا عند أبي اسحاق الشاطبي ، وهو في الحقيقة ليس تأريخا لوفاة ابن الفخار وإنما يدل على أنه كان حيا في سنة ست وخمسين وسبعمائة .

(١) غاية النهاية ٢ / ٢٠٠ .

(٢) الاحاطة ٣ / ٣٩٠ .

قال الشاطبي : " أنشدني الفقيه الاستاذ الكبير ابن الفخار -
رحمه الله - وقال : القى القى في سرى بيت لم اسمعه قط في السادس
عشر من رجب عام ستة وخمسين وسبع مائة " (١) فهذا التاريخ يدل على
أن ابن الفخار كان حيا في هذا التاريخ ، ولعل الأولى من هذه التواريخ
هو ما ذكره لسان الدين ، لاهتمامه بأمر التاريخ ، ولأنه من أهل غرناطة ،
التي توفي بها ابن الفخار ، ولما لزمته لابن الفخار ، ولهذا فأنني اعتمدت
هذا التاريخ في بعض الاشارات التي لها علاقة به . والله أعلم .

(١) الافادات والانشادات : ١٤٣ .

من يعرف بابن الفخار :

هناك مجموعة من العلماء اشتهروا " بابن الفخار " وأريد أن أذكر هنا من تيسر لي جمعه من هؤلاء العلماء ، ليقع التمييز بينهم وبين ابن الفخار صاحبنا " محمد بن علي بن أحمد الخولاني البصري " . وأكثر هؤلاء العلماء اشتباها به هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجذامي المالقي الأركشي . كذا ذكره لسان الدين ^(١) ولد بين الثلاثين والأربعين وستائة ، وتوفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة ، فهو من معاصري ابن الفخار صاحبنا وكان بينهما مودة . ^(٢)

واسم ابن الفخار الجذامي عند البغدادى في هدية العارفين : محمد بن علي بن محمد بن الفخار الجذامي ^(٣) هكذا . ثم يذكر أنه توفي سنة ٧٥٤ وهي ليست سنة وفاته ، وإنما هي سنة وفاة ابن الفخار الخولاني صاحبنا ، ثم يذكر أنه استاذ لسان الدين ، واستاذ لسان الدين هو صاحبنا الخولاني وكذلك خلط في الكنية فجعل كنية الخولاني للجذامي ، فقد خلط بين الرجلين خلطا واضحا فجاء من الترجمة للخولاني صاحبنا ، وجزء آخر منها للجذامي الأركشي المالقي .

ومن الخلط بين الشخصيتين أن ابن الفخار الجذامي اسمه عند لسان الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد

(١) الاحاطة ٩١ / ٣ - ٩٥ .

(٢) الافادات والانشادات : ١٣٦ .

(٣) هدية العارفين ١٥٩ / ٦ .

وهو عند البغدادي محمد بن علي بن محمد ولسان الدين امك بهذا من البغدادي ، ومن الخلط بين هاتين الشخصيتين أيضا ما وقع في درة الحجال فقد ترجم ابن القاضي للجذامي مرتين ، الأولى سماه محمد بن علي بن محمد الجذامي^(١) ، والثانية سماه محمد بن علي بن أحمد ابن الفخار الجذامي الاركشي^(٢) . فبين الترجمتين اللتين للجذامي اختلاف وهو وجود اسم "أحمد" في الثانية وهو في آباء الخولاني ، فيبدو أن الأمر غير واضح عند ابن القاضي إذ أنه لم يوافق لسان الدين في جرّ نسب الجذامي فكان منه مزجه بالخولاني .

وبعد هذا أورد هنا أسماء الذين شهروا بابن الفخار وهم :

- ١ - أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن الفخار يعرف بابن بشكوال توفي سنة ٤١٩ هـ له ترجمة في الديباج المذهب : ٢٧١ . ونفح الطيب : ٦٠ / ٤ ، وشجرة النور الزكية : ١١٢ .
- ٢ - أبو عبد الله محمد بن الحسن بن كامل بن الفخار المالقي ، صاحب نصف الرطب توفي سنة ٥٣٩ هـ وله ترجمة في الذيل والتكملة ١٦٣ / ٦ .
- ٣ - أبو الحسن شاكر بن محمد بن الحسن بن محمد بن كامل الحضرمي ابن الفخار توفي سنة ٥٨٦ هـ وله ترجمة في الذيل والتكملة : ١٦٤ / ٤ .
- ٤ - أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن خلف بن أحمد ابن الفخار الأنصاري المالقي البلنسي الاصل توفي سنة ٥٩٠ هـ وهو الحافظ المشهور بكثرة محفوظه له ترجمة في الذيل والتكملة ٨٧ / ٦ ، وشجرة النور الزكية ١٥٩ .

(١) درة الحجال ٨٣ / ٢ .

(٢) درة الحجال

٥ - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الفخار الأزدى الأشبيلي توفي
في حدود سنة ٦٤٠ هـ +

٦ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله ابن الفخار البلنسي
له ترجمة في الذيل والتكملة القسم الثاني من السفر الخامس:
٦٦٥ .

٧ - أبو الحسن ابن الفخار الشريشي ، ورد عرضا في ترجمة ابن الفخار
الأَنْصَارِي السابق من الذيل والتكملة ٨٨/٦ وهو من تلاميذه .

٨ - أبو عبد الله ابن الفخار وهو ابن أخت ابن الفخار الحافظ الأَنْصَارِي
ورد عرضا في ترجمة خاله من الذيل : ٩٠/٦ .

٩ - أبو عبد الله الفخار " بدون ابن " المعروف بابن خزيمة له ذكر
في الإحاطة : ٢٠٥/١ .

١٠ - أبو بكر محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن الأزدى الفخار " بدون
ابن " له ترجمة في الذيل والتكملة : ٥٠٦/٦ .

١١ - أبو عبد الله بن الفخار ، له ذكر في ذرة الحجال : ٢٩٣/٢ ،
أحد تلاميذه توفي سنة : ٨٦٥ .

والله أعلم ،،،

آراء ابن الفخار

(١) التقدير :

من الأمور الشائعة في النحو : التقدير ، ونعلم أن من أسباب وضع النحو دخول غير العرب في الاسلام ، فلما دخلوا في هذا الدين كانوا في حاجة الى معرفة لغته ، وهي المفتاح الأول لفهم التشريع ، فكان في التقدير سبيل لفهم كثير من مسائل النحو وطردها على وتيرة واحدة ، وتقريب لفهمها ؛ لأن النحو بني على العامل ، فبالقدير يظهر العامل الذي تنشأ عنه الحركة . فالمنادى في نحو : يا عبدالله منصوب . وكذلك " زيدا " في نحو : زيدا ضربته ، فعبدالله وزيد منصوبان بناصب مقدر ، فناسب المنادى فعل تقديره : أدعو ، أو أريد ، أو أنادى ؛ لأن المنادى عندهم من باب المفعول به ، وناسب الاسم المشغول عنه فعل يفسره الفعل المذكور ، فاجتمع المنصوبان في أن العامل فيهما فعل ، وهو كثيراً ما يعمل النصب ، فبذلك يكون التقدير سبيلاً لفهم كثير من المسائل النحوية ، إلا أن بعض النحاة لم يرض تلك التقديرات ، فالكسائي وابن كيسان وابن الطراوة يقولون : ان المنادى ليس بمفعول صحيح (١) ، من جهة اللفظ والمعنى ، لأن قولنا : يا عبدالله انشاء ، وقولنا : أنادى ، أو أريد ، أو أدعو ليس بانشاء ، وانما هو خبر ، ولا يفسر الشيء إلا بما يعطي معناه على سبيل المطابقة (٢) ، وقد قال ابن الفخار في هذا الشأن : إن هذا الفعل المقدر ليس هو المستعمل في الكلام ، وانما هو فعل إنشائي يعطي المعنى الذي يعطيه قولك : يا عبدالله إلا أنه لا يستعمل على هذا المعنى (٣) .

(١) المغني : ٤٨٨ ، وشرح الجزولية لابن بدي : ٩٠ ، والشرح : ٦٦٨ ،

وهامش : ٠٤

(٢) الشرح : ٦٦٨

(٣) الشرح : ٢٨٥

وقد أكد أنه لا يجب الاتفاق بين التقدير وما هو واقع في الاستعمال ، فالتقدير قد لا يصح استعماله أصلاً ، وإنما يؤتى به للتفسير لا غير ؛ أى تفسير الاعراب . نرى ذلك في باب الاشتغال حين ردّ على ابن الطراوة قوله : **إنّ زيدا في نحو " زيدا ضربته " منصوباً** (١) بالفعل المظهر التالي لزيد ؛ لأنه واقع به ، هذا معنى قول ابن الطراوة .

والذى دفع ابن الطراوة الى ذلك هو أنّ النحاة يجعلون زيدا في المثال السابق منصوباً بفعل مضمّر يفسره الفعل المذكور بعده . (٢) وهذا الاضمار باطل عند ابن الطراوة إلاّ بشروط ثلاثة ، أحدها ألاّ يخل اظهر المحذوف بالمعنى ، وهو يقول : ان اظهر هذا المحذوف محل بالمعنى ؛ لأنك اذا قلت : **زيدا ضربته** ، فإنّ ضربته مقصود للافادة ، واذا قلت : **ضربت زيدا ضربته صار " ضربته " توكيداً** ، (٣) فعلى ذلك يكون مدلول الجملتين مختلفاً .

وقد أجاب ابن الفخار عن قول ابن الطراوة السابق بقوله **" وإنما كان يكون ذلك لو جمعنا بينهما في الاستعمال ، وإنما ذلك أمر تقديرى ، وليس بين التقدير والاستعمال تعارض ، ولا نقول بجواز الجمع بينهما أصلاً ، لأنهما متعاقبان ."** (٤)

فمذهب ابن الفخار في التقدير أنه لا يلزم منه أن يصح استعماله في الكلام ، بل هناك من التقديرات ما لا يصح استعمالها

(١) الشرح : ٢٨٥ .

(٢) هذا مذهب سيبويه وعليه الحذاق : الشرح : ٢٨٥ ، وهناك

آراء أخرى في الشرح .

(٣) الشرح : ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٤) الشرح : ٢٨٧ .

كالا^١ مثله السابقة ، ومنه ما يصح استعماله كـتقديرهم " أن " المصدرية مع الفعل بأنها في تأويل المصدر ، وتقديرهم المصدر بأن مع الفعل ، وهما يصح استعمال أحدهما مكان الآخر مع صحة المعنى . (١)

ومما قاله في هذا الموضع : «... والحال أن كثيرا ممن التقديرات تأتي على غير الاستعمال» . (٢) وهذا قول سيبويه في بعض تلك التقديرات تراه يقول " ... وهذا لا يتكلم به " ونحوه . (٣)

وقد جلس أبو الفتح بن جني هذه المسألة فقال : " ... فان أمكنك أن يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءه ، وان كان تقدير الاعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك " . (٤)

هذا وقد تردد عند ابن الفخار ذكر تفسير المعنى وتقدير الاعراب وكلها يؤكّد فيها على عدم التعارض بينهما . (٥)

(١) الشرح : ٥٦٢ - ٥٦٨ . (٢) الشرح : ٤٢٨ .

(٣) الكتاب : ٧٦/٢ ، وانظر شبهه^١ لذلك في : ٣٤٥/١ .

(٤) الخصائص : ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٥) انظر : ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٨ ، ٤٧٥ .

(٢) دلالة الاعراب على المعنى :

قام التأليف في النحو العربي منذ نشأته الأولى على العناية بالحركة الاعرابية ، لأنها من أبرز سمات هذه اللغة ، ان بها كثير من الدلالة على المعاني ، ومن خلالها تطرق النحاة الى باقي تلك الخصائص . (١)

ولكن ما هو مدى تأثير هذه الحركة الاعرابية في الدلالة على المعاني المختلفة التي يقصدها المتكلم عند متقدمي النحاة ؟

لقد قام الجدل حول دلالة هذه الحركات على المعاني منذ زمن مبكر من تاريخ نشأة هذا العلم ، فقد ذهب جمهور النحاة المتقدمين الى أن الحركات الاعرابية هي صاحبة الدلالة على المعاني المختلفة التي يعمد اليها المتكلم . (٢)

وزهب قطرب : محمد بن المستنير (٢٠٦هـ) الى أن الحركات غير ذات جدوى في الدلالة على المعاني المختلفة ، فقال : " لو كان الاعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى اعراباً يدل عليه لا يزول الا بزواله ، وإنما أعربت العرب كلامها ؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبسطون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، الا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين

(١) الاعراب سمة العربية الفصحى : ٩ .

(٢) الشرح : ٨٠٥ ، والايضاح في علل النحو : ٦٦ - ٧٠ ، والبسيط :

(١٧١) ، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ١ .

وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كسرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الاسكان " (١)

فقول قطرب هذا يعني أنهم انما جاءوا بالحركة للتخفيف من الثقل الذي في أواخر الكلمات الناشئة من الاسكان ، ولا علاقة لتلك الحركات بالمعنى ، ففائدتها لفظية لا غير (٢) ، ثم تعاقبت الآراء في هذه المسألة ، ولست أريد الكتابة فيها ، وإنما أريد أن أعرض موقف ابن الفخار من هذه القضية .

فمذهب ابن الفخار هو مذهب الجمهور حيث يقول : " ان الحركات الموضوعات في أواخر الأسماء المعربة بازاء المعاني الثلاثة : الفاعلية والمفعولية والاضافة " (٣)

فدلالة الاعراب على الفاعلية والمفعولية والاضافة عند ابن الفخار إنما هي في الأسماء المعربة فقط ، أما المبنيات والأفعال فلا تدخل تحت دلالة الاعراب بناء على القول السابق . فاذا كانت حركات الاعراب هي الدالة على المعاني ، فإنه يصادفهم بعض ما ينقض هذه القاعدة من مثال قولهم : خرق الثوبَ المسمارُ ، برفع الثوب ونصب المسمار مع أن المسمارَ فاعلٌ والثوب مفعول به . ودفعاً لهذا التعارض قال أبو الحسن بن أبي الربيع : " النحويون كلهم ... يقولون : ان العرب

(١) الايضاح في علل النحو : ٢٠-٧١ .

(٢) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ٥١ .

(٣) الشرح : ٣٥ .

تَلَزَمُ رَفْعَ الْفَاعِلِ وَنَصْبَ الْمَفْعُولِ فَهَمَّ الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ الْأَعْرَابِ أَوْلَمَ يُفْهَمُ ،
إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ فَيَمَكُسُ ، وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ فَهَمُّ الْمَعْنَى ، وَأَنْ وَجِدَ
فِي الْكَلَامِ فَيَكُونُ كَالْفَلْطِ * (١)

فمذهب أبي الحسين وابن الفخار متحد في أن الحركات
تدل على المعاني الثلاثة ، غير أن ابن الفخار وجه المثال توجيهها الآخر
يأتي فيما بعد .

وهذه المسألة وحدها وهي : نصب الفاعل في المعنى ورفع
المفعول في المعنى نحو " خرق الثوب السمار " قال فيه ابن الطراوة
قولا لم يسبق إليه وهو : أنه إذا عرف المعنى فارتفع ما شئت وانصب ما
شئت . (٢) أي أنه يجيز رفع المفعول ونصب الفاعل مطلقا بشرط فهم
المعنى .

ومذهب ابن الفخار في المسألة هو : أن المفعول الذي حصل
فيه أعراب الفاعل يسمى فاعلاً اعتباراً باللفظ ، لأن الأعراب إنما يجري
على حسب اللفظ دون المعنى . (٣)

وقال في موضع آخر : " أن الفاعل إذا حصل فيه أعراب المفعول ،
فإنما يعرب مفعولا ، لأن الأعراب إنما يكون أبداً على حسب العلامة
التي تكون في الاسم المعرب . (٤)

-
- (١) البسيط : ٢٦٣ .
(٢) البسيط : ١٧٢ .
(٣) الشرح : ٨٠٥ ، والبسيط : ٢٦٢ - ٢٦٣ .
(٤) الشرح : ١٠٠ .
(٥) ٨٠٤ ، وانظر : ٢٦٣ ، ١٠١٤ ، حيث قال : " وذلك أن الأسماء
المستحقة للأعراب إذا قصد بها تأويل سماها فحسب كأنست
خالية من الأعراب ، لأن جوهر اللفظ موضوع لجوهر المعنى وحركات
اللفظ دالة على أحوال المعنى ، فإذا أردت أفادة جوهر المعنى
وجب إخلاء اللفظ من الحركات .

فالمرفوع عنده فاعل والمنصوب مفعولٌ باعتبار اللفظ ، وإن كان
الفاعل في المعنى هو المنصوب والمفعول هو المرفوع . ولعل الذى دعاه
الى ذلك هو اجماع جمهور النحاة على أن علامات الاعراب دالة على
المعاني الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وما لحق بهذه المعاني ،
ومذهب الجمهور هو مذهبه كما سبق فأراد أن تطرد القاعدة حتى
فيما سموه شاذاً ، فخرج بذلك ما قد يؤخذ على ابن أبي الربيع
وابن الطراوة .

واجاب عن قول ابن الطراوة : بأن الاعراب انما أوجبه طلب
الفرق بين الفاعل والمفعول والمالك والملوك ، ثم لزم في موضع البيان
بالحمل على موضع الاشكال ، ليجري الكل على أسلوب واحد ، ونظائره
كثيرة ، والدليل على أن هذا الأصل هو قصد العرب قلة عكس الاعراب ،
ولو كان على الوجه الذى قاله ابن الطراوة لكثرت وانتشر ولم يقف على
حكاية حال ولا خبر^{مخير} كالوجه الآخر ، فهذا هو الصواب . والله أعلم .^(١)

فالحاصل من مذهب ابن الفخار أن علامات الاعراب دالة على
المعاني المختلفة في الأسماء المعربة ، إلا أن هذا القول لا يشمل
كل ما يسمه النحو ، فهناك أسماء لا تظهر عليها علامات الاعراب ، فلذلك
خصص ابن الفخار العلامات التي تدل على المعاني بأنها مالحقت
الأسماء المعربة^(٢) وهو مذهب الجمهور .

وبعد أن وقفنا على أن العلامات في الأسماء المعربة ذات دلالة
على المعاني المختلفة عند النحاة ، فكان من الواجب عليهم أن ينظروا في
الأسماء الأخرى التي لا تظهر عليها علامات الاعراب كلها أو بعضها ،

(١) الشرح : ٨٠٥ - ٨٠٦ .

(٢) الشرح : ٣٥ .

ثم يعطوا محولا مقنعا في المسألة ، ولكنهم أعرضوا عن ذلك ، لأنه ربما نقض القول الذي قرروه ، فلم نجد منهم من تعرض الى شيء من ذلك .

وعلى كل حال فلا أحد ينكر أن العربية تمتاز بالحركات الاعرابية ، وأن لهذه الحركات دلالات في أحيان كثيرة ، ولكن يشا ركبها في الدلالة التركيب وهو من معاني النحو أيضا التي ناقشها النحاة .

فالقول بأن علامات الاعراب وحدها هي الدالة على المعاني قول غير سديد ^(١) ، ولا يعني ذلك التحلل من قيود الاعراب واطراحه ؛ لأن

من معاني الاعراب الوضوح ، فاذا نشدنا الوضوح الذي تؤيد به الحركات الاعرابية ربما وجدنا هذا الوضوح في أن الحركات * تمثل حدوداً للأبنية داخل الجمل اذا أقيمت على وجهها ، فان البناء

يصح واضحا بينا ، ويتبع ذلك وضوح التركيب وابانته عن الغرض ، أما اذا أغفل الاداء الاعرابي فقد تتعرض البنية لكثير من التغيرات التي

لا تقف عند حد آخرها ، بل تتعداه الى داخلها * ^(٢) أو أن الاعراب بمعنى الوضوح يتمثل في حركات الاعراب من حيث أن فيها تأكيداً لمعاني التركيب ، فبالتركيب يعرف الفاعل مثلاً ، ثم تكون الضمة زيادة في الايضاح للمعنى ، فبانعدام هذه الحركة بنعدم الوضوح المنشود الذي يجلبه الاعراب ، والله أعلم .

هذا القول عن الاعراب في الأسماء ، أما عن الأفعال فقد ذهب

أهل الكوفة الى أنه ذو دلالة في الأفعال في بعض المعاني في مثل :

لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فاذا رفع الفعل الثاني * تشرب * كان النهي عن الفعل الأول وإباحة الثاني ، وإذا نصب كان المعنى على

(١) الاعراب سمة العربية الفصحى : ٣٤ .

(٢) بنصه من الاعراب سمة العربية : ١٠ .

النهي عن الجمع بينهما ، وإذا جزم كان النهي عنهما مفترقين ومجتمعين .
والذي ذهب إليه ابن الفخار هو مذهب أهل البصرة ، وهو أن
الاعراب غير محتاج إليه في الأفعال ، وقالوا : إن المشال^{الذي} بني عليه
الكوفيون حجتهم ليس فيه حجة ، فالنصب في " تشرب " في المشال
المتقدم بأن مضمرة ، والجزم على ارادة " لا " والرفع على الاستئناف . (١)

(١) الشرح : ٧٥ - ٧٦ ، وانظر تفصيل المسألة في شرح الابدى :

(٣) موقف ابن الفخار من أبي القاسم الزجاجي :

لمّا كان هذا الشرح يتناول كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي ،
فأنّه من الطّبيعي أن نجد فيه شيئا مما يتعرض فيه لأبي القاسم ،
سواء كان هذا التعرض دفاعا عنه أو موأخذة له لا سيما أن هذا
الشرح من الموءلفات المتأخرة التي تعرضت للجمل ، فقد سبقه عدد
كبير من الشروح المطولة وغيرها ، وسبقه أيضا كتب اعتنت بالردّ على
أبي القاسم أو الدفاع عنه ، فألف أبو عبد الله بن السيد كتابا في الردّ
على أبي القاسم هو : اصلاح الخلل الواقع في الجمل ، وتلاه كتاب
آخر للاستاذ أبي عليّ الشلوبين سماه : الاعتراض والانفصال فيما
نسب فيه صاحب الجمل الى الاختلال ، والمظنون بهذا الكتاب - من خلال
عنوانه - أنه يرد على ابن السيد في كتابه السابق ، فلا غرابة أن نجد
في كتابنا هذا " شرح ابن الفخار " دفاعا عن أبي القاسم أو اعتراضا
عليه ، فلمّا كان يقف من أبي القاسم هذا الموقف ، فإنّ من المناسب
أن أفرد كل نوع من مناقشاته على حدة ، فأذكر أولا اعتراضاته ، ثم أتبعها
بما ردّ به على من اعترض على أبي القاسم ، فأقول وبالله التوفيق .

أولا : الاعتراضات :

حينما يراد ذكر اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم ، فلا بدّ
من التنبيه على أنّ ابن الفخار قد استفاد كثيرا من ابن السيد في كتابه
الآنف الذكر ، وربما أدخل كلام ابن السيد في كلامه ، فمن لم يركلام
ابن السيد سيظن أن كل تلك الاعتراضات كلها من كلام ابن الفخار ، والحقيقة
أنه استفاد بعض اعتراضاته من ابن السيد .

وهناك علماء آخرون استفاد منهم بعض تلك الاعتراضات التي لم يوردها ابن السيد كالسهيلي ، وابن الضائع ، ومع ذلك فهناك اعتراضات اجتهدت لا تعرف أصحابها ، فلم أجد لها صدى فيما تحت يدي من المراجع ، فهي ما يمكن أن ينسب إلى ابن الفخار .

على أنه ما يجب ألا يغيب عن الأذهان أن من اعتنق مذهباً من المذاهب أو فكرة مسبوقاً إليها ، فإن ذلك يعتبر منهجاً له أيضاً تتميز به شخصيته العلمية ، واليك نماذج من اعتراضات ابن الفخار :

١ - ان وأخواتها انما علت لشبهها بالافعال .

ذكر أبو القاسم الزجاجي أن "إن" وأخواتها إنما نصبت الاسم ورفعت الخبر ؛ لأن هذه الحروف أشبهت الأفعال المتعدية إلى واحد من خمسة أوجه هي :

أ - أن معاني هذه الحروف كمعاني الأفعال ، فمنها ما هو للتوكيد ، ومنها ما هو للتشبيه ، ومنها ما هو للترجي ، ومنها ما هو للاستدراك .

ب - أن أواخر هذه الحروف كلها مفتوحة .

ج - أن عدد أحرف هذه الحروف كعدد أحرف الأفعال ، فمنها الثلاثي والرباعي والخماسي .

د - أنها تطلب اسمين من جهتين مختلفتين ، فهي تطلب الخبر ، لأنها إنما سيقت لتوكيده ، أو تمنيه أو غير ذلك من المعاني المذكورة قبل .

هـ - أنها يتصل بها الضمير المنصوب كما يتصل بالفعل فتقول : إنك ، وإنه ، وإني كما تقول : ضربك ، وضربه ، وضربني . هذا كله توجيهه أبي القاسم . (١)

وهذا القول الذي قاله أبو القاسم قد قال بأكثره أبو العباس
المبرد حيث قال : " . . . وانما أشبهتها ، لأنها لا تقع إلا على
الاسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتعني والتشبيه التي عباراتها
إلا فعال ، ولذلك بنيت آخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي " . (١)

وقول أبي القاسم^{الزجاجي} السابق اعترضه أبو القاسم السهيلي عدا الرابع
منه ، وهو اختصاصها بالجملة الاسمية ، ويقول أبي القاسم^{السهيلي} قال الاستاذ
أبو عبد الله بن الفخار ، فقال السهيلي " أما اتصال الضمير المنصوب بها
فلم يكن إلا بعد حصول الشبه الموجب للعمل ، ولولا ذلك لم يتصل بها ،
فلا فرق في هذا بين الضمير والظاهر في أن كل واحد منهما ثان عن
الوجه الذي أوجب لها العمل " . (٢)

ثم قال السهيلي أيضا : " وأما الثلاثة الباقية فموجودة في
حرف " ثم " ولم يوجب لها ذلك شيئا من العمل " . (٣)

قال ابن الفخار : " وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - أن
اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذي أوجب لها العمل ، وأما الشبه المذكور
فلم يوجب لها شيئا ، والله أعلم " . (٤)

(١) المقتضب : ١٠٨ / ٤

(٢) الشرح : ٣٣٣ - ٣٣٤ ، نتائج الفكر : ٣٤٢ ، وشرح الشاطبي / ٤

إلا أن ابن أبي الربيع تعرض لاتصال الضمير المنصوب بها بعد
أن ذكر أن بعضهم اعترض ذلك على الزجاجي ، فذكر أن اتصال
الضمير وإن لم يكن من الشبه ، فهو يدل على قوة الشبه .
البيضاوي : ٧٧٠ . فاعتبر قول الزجاجي في المسألة سائغا
وتعليقه مقبولا .

(٣) الشرح : ٣٣٤ ، وشرح الشاطبي : ٤٠٤ /

(٤) الشرح : ٣٣٤ ، وانظر هوامش تحقيق المسألة هناك .

٢ - عن الجاره ، وعن المبدلة همزتها عينا في بعض اللغات .
ذكر ابن الفخار أن أبا القاسم لم يحرر اللفظ ، ولم يشقف الكلام
من عروض الاشتراك اللفظي بين عن الخافضة وعن المبدلة عينهما من
همزة ان المخففة في بعض اللغات .

قال : " لأن " هذه (أى الجارة) مسبوقه بأصل آخر ، وذلك
أنك تقول : أعجبني أن زيدا قائم ، ثم تخفف " أن " فتقول : أعجبني
أن زيدا قائم ، بابقاء عملها لفظا ان شئت ، ثم تبدل من الهمزة عينا ، فتقول :
أعجبني عن زيدا قائم ، وان شئت أعجبني عن زيد قائم باهمالها
لفظا دون معنى " (١) .

وعلى هذه اللغة بيت ذي الرمة : (٢)

أعن ترسمت من خرقاء منزله

ماء الصبابة من عينيك مسجوم

٣ - اعمال العامل الثاني والاول يطلب عمدة ، نحو :

" ضربوني وضربت قومك " .

اختلف النحاة في هذه المسألة ، فالفراء ينعمها ، لأنها إنما تجوز

على أحد وجهين .

أمّا على حذف الفاعل من الفعل الاول ، وهذا ممتنع ، لعدم النظم ،

فالفاعل عمدة لا يصح الاستغناء عنه .

(١) الشرح : ١٠٢٤ .

(٢) الجنى الداني : ٢٦٥ .

وامّا على الاضمار قبل الذكر وهونادر ، فلذا رفضت المسألة عنده قياسا ، وامّا الكسائي فانه يجيزها على حذف الفاعل وهو مراد في المعنى . هذه صورة المسألة ، وقد ذكر أبو القاسم أن الكسائي قد غلط .

قال ابن الفخار : " وليس قول أبي القاسم : " وهذا غلط " (١) برّد صحيح ، لأنّ الكسائي لم يرد ما أشار اليه أبو القاسم ، لأنّ ظاهر قول أبي القاسم أن حذفه عند الكسائي على حذف المفعول به على الاطلاق .

هذا لا يقوله أحد ، وإنّا ينبغي أن يقال في المسألة : انّ الفاعل اذا علم أضمر في سائر أبواب العربية كقولك : زيد قام ، فالفاعل مضمّر في قام مع أنّه معلوم بدلالة ظهوره في التثنية والجمع . والمبتدأ والخبر والمفعول به اذا علم حذف ، فالفاعل في هذا الباب امّا أن يحذف مع العلم به حملا على المبتدأ والخبر والمفعول به ، وامّا أن يضمّر مع العلم به حملا على نفسه في سائر أبواب العربية ، وهذا أولى ، ليكون حيث ما كان (٢) جاريا على أسلوب واحد ، فهذا أرجح من قول الكسائي . والله أعلم .

٤ - نصب المضارع بأن المضمر بعد الواو .

قال أبو القاسم : " اعلم أن الواو تنصب الفعل المضارع اذا أردت بها معنى " غير العطف " . (٣)

قال ابن الفخار : " ظاهره مذهب أبي عمر الجرمي ، وذلك أنه يقول : انّ هذه الحروف الثلاثة الواو ، والفاء ، وأو تنصب الفعل

(١) الجمل : ١١٣ .

(٢) الشرح : ٥٤٩ - ٥٥٠ .

(٣) الجمل : ١٨٧ .

بنفسها من غير تقدير حرف بعدها ، وحجته في ذلك أن اضمار الحروف وابقاء عملها على خلاف الأصول . (١)

ثم قال بعد : * وحذاق النحاة يضمرون * أن * بعد هذه الحروف الثلاثة في هذا الموضع ؛ لأنها الأصل في النصب ، ولا أن اضمارها قد ثبت بعدها فيما إذا كان الفعل المضارع معطوفاً بها على اسم صريح قبلها ، فوجب أن يضمر هنا ما ظهر هناك ، وأيضاً فإن هذه الحروف الثلاثة لو كانت ناصبة لجاز أن يدخل عليها حرف العطف كما دخل على واو القسم ، فكنت تقول : ما تأتينا فتحدثنا وفكرنا ، وهذا لا يقوله أحد ، وأيضاً فإن هذه الحروف مشتركة بين الأسماء والأفعال ، والحروف لا تعمل إلا بشرط الاختصاص ، فالأصح ما ذهب إليه سيبويه . والله أعلم .

فان قلت : لعله نسب النصب لها مجازاً كما نسبه لحتى ، ويكون مذهبه مذهب الجماعة .

قلنا : يظهر من قوله بعد أنها نسبة حقيقية ، ألا تراه قال :
*وأما قوله :

لللبس عباءة وتقرّ عيني أحب إليّ من لبس الشفوف

فانه أضر * أن * ونصب بها * (٢) ، فهذا ظاهر في اختلاف الموضعين ، ولو كان النصب في الأول باضمار * أن * لم يكن نسبة مجازية ، ونبّه في هذا الموضع على اضمارها ؛ لأنها تظهر فيه كثيراً ، ولمّا لم تظهر في الأول وصحت النسبة ، ولو نسب النصب في هذا القسم الثاني للواو لمعارضة جواز اظهارها ، فهذا ما يمكن أن يقال . والله أعلم . (٣)

(١) الشرح : ٧٧٢ .

(٢) الجمل : ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣) الشرح : ٧٧٢ - ٧٧٣ .

هذه أربعة نماذج مما اعترض به ابن الفخار على أبي القاسم
الزجاجي وما اعترض به أكثر من هذا ، وإنما أردت بذكر بعض هذه
الاعتراضات إعطاء صورة للاعتراضات التي اعتاد ابن الفخار أن يعترض
بها على أبي القاسم ، وبعد هذا فأنني أورد بعض صفحات المواضع التي
وقع فيها اعتراض على أبي القاسم وهي :

٤٨ ، ١٣٢ ، ٢٥٥ ، ٣٠٦ ، ٣٣٨ ، ٤٦٧ ، ٤٨٤ ، ٥٢٦ ،
٦٠٧ ، ٦٢٢ ، ٦٩١ ، ٧٠٢ ، ٧٧٦ ، ٧٩٣ ، ٨٠٢ ، ٨١٩ ،
٨٥٢ ، ٨٩٩ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٧٦ ، ١٠٠١ - ٢٠٠٢ ، ١٠٣٤ ،
١١٤١

مع العلم أن بعض هذه الصفحات التي ورد فيها اعتراضات على
أبي القاسم قد التمس له فيها عذرا يخرج به عن الخطأ ، مما يعدّ داخلا
في هذا القسم الثاني الذي تراه .

ثانيا : دفاعه عن أبي القاسم .

سبق أن ذكرت نمودجا من اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم ،
وتلك الاعتراضات وإن كانت ردودا على أبي القاسم إلا أنه يدرج في
بعضها اعتذارا عنه ، فأبني الفخار يغلب عليه التقدير لأبي القاسم ،
إن ردّ كثيرا مما اعترض به عليه ، واليك نمودجا من تلك الردود :

١ - قال أبو القاسم : " اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع ...

والابتداء معنى رفعه ، وهو مضارعة للفاعل " . (١)

قال ابن الفخار : " قد اعترضه ابن عصفور بوجهين :

أحدهما : أن المضارعة معنى ، والمعاني لم يثبت لها عمل .

الثاني : أن الأصل لا يطرر حمله على الفرع .^(١)

فأجاب ابن الفخار عن هذا الاعتراض بقوله : " الجواب عن الأول :

أنه قائل بأن التعري يرفع المبتدأ أو الخبر ، فما الفرق ؟

والجواب عن الثاني : أن الأصل يحمل على الفرع فيما هو أصل

في الفرع فرع في الأصل ، وإذا من ذلك ، هذا إن سلمنا أن الجملة الاسمية أصل للفعلية ، وفيه نظر ، إذ لقائل أن يقول : إن ذلك بالعكس ، وقد قيل : إنما يستقيم افساد مذهب من المذاهب بأمر وقع اجماع المختلفين عليه ، فلم يصنع ابن عصفور شيئاً . والله أعلم .^(٢)

٢ - منع صرف الموءث الذي على أكثر من ثلاثة أحرف ، وليس

فيه علامة للتأنيث .

قال أبو القاسم : " وأما ما لا يتصرف في المعرفة ويتصرف في

النكرة ، فهو اثنا عشر جنساً . . . فمنها كل موءث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث .^(٣)

قال ابن الفخار : " هذا الفصل مخصوص بالموءث ، لأنه سيذكر

فيما بعد فصل المذكر المسمى باسم موءث . فاعتراض ابن السيد عليه

هنا غير صحيح ، وذلك أنه قال : لا يصح هذا الفصل حتى يزداد فيه

شروط ، فيقال : كل موءث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث ،

(١) الشرح : ٢٦٦ ، وانظر قول ابن عصفور في شرحه : ٣٥٥ / ١ .

(٢) الشرح : ٢٦٦ .

(٣) الجمل : ٢٢٠ - ٢٢٢ .

وليس أصله التذكير ، وتأنيثه حقيقي ، فحينئذ لا ينصرف لمذكر كان أولمؤنث ظنا منه أنه يريد الاطلاق ، وليس كذلك كما ذكرناه .

وانظر الى تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط ، فانها تعطي أنه متى نقص منها شرط وهو علم لمؤنث ، فانه ينصرف كما يكون كذلك وهو علم لمذكر ، وليس كذلك ، وانظر أيضا الى قوله : وتأنيثه حقيقي ، فانه يوهم اشتراط أن يكون المؤنث له فرج بازاء ذكر اعتبارا بالعرف الجاري عند المعربين ، وليس كذلك ، وإنما يشترط أن يكون التأنيث غير عارض كتأنيث الجمع مثل أن تسمى رجلا بنساء ، فانه ينصرف ، لأن تأنيثه تأنيث جمع ، وهو عارض فلا تعتد به .

فالحاصل أن ابن السيد وهم في هذا الأصل الذي أصله في

ثلاثة مواضع :

أحدها : جعله المقيد مطلقا .

والثاني : تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط .

والثالث : اشتراطه في التأنيث أن يكون حقيقيا ، غير أنه تحرر

بهذا الثالث من التأنيث العارض ، وإنما الخلل من جهة التعبير عن ذلك بما يعطي اشتراط أن يكون المؤنث له فرج بازاء ذكر والله أعلم . (١)

والذي ذكره ابن الفخار من أن اعتراض ابن السيد غير

صحيح ، فيه شطط في بعض أجزائه ، فقد ذكر أن ابن السيد جعل

المقيد مطلقا ، ويعني بذلك أن كلام أبي القاسم مقيد في هذا الفصل

بما سيأتي في فصل المذكر المسمى بموئث ، فما في هذا الفصل يقيد المطلق في الفصل السابق ، هذا هو مراد ابن الفخار ، فكان عليه أن يترك هذا الاعتراض ، لأن المسائل في موضوع واحد يجب أن تكون في مكان واحد إلا إذا أشار إليها المؤلف بأن استكمالها سيأتي في موضع آخر ، والزجاجي لم يقل ذلك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن كتاب أبي اسحاق هذا كتاب تعليمي والتعليم فيه يجب مراعاة الولدان ، وقد قال بهذه المراعاة ابن الفخار في موضع لاحق حيث قال في شأن الزجاجي : " ... لأنه في معرض تعليم الولدان فالتقريب عليهم ما أمكن أولى " (١) .

٣ - قال أبو القاسم : " وتقول في أسماء السور : هذه هود ، وهذه يونس ، تريد : سورة يونس ، وسورة هود ، فتصرف هودا ، فإن جعلت هودا اسم سورة لم تصرفه ، لأنك سميت موئثا بمذكر " (٢) .
فاعترض ابن السيد ابرار الزجاجي لـ " يونس " ، لأن يونس كما يقول ابن السيد لا ينصرف على كل حال ، لأنه إن كان علما للسورة ففيه التعريف والتأنيث والعجمة ، وإن كان على حذف مضاف ففيه التعريف والعجمة . (٣) .

وقد رد ابن الفخار هذا بقوله " وهذا لا يلزم ، لأنه يمكن أن يكون أبو القاسم إنما ذكره ليبين اختلاف " هود " في الوجهين ، ولا يتصور (٤) ذلك الاختلاف في يونس ، ولم يتعرض لبيان ، لظهور الافر فيه ، والله أعلم . وهذا الذي رد به على ابن السيد رد به ابن الضائع . (٥) .

-
- (١) الشرح : ١٠٢٤ .
(٢) الجمل : ٢٢٢ .
(٣) انظر قول ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٩٠ .
(٤) الشرح : ٩٤٤ .
(٥) شح الجمل له : ٢٤١/أ .

هذه نماذج من اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم . وهناك
بعض الاعتراضات الأخرى أذكر صفحات بعضها وهي :

٢٢ - ١٧ - ٢٩ - ٣١ - ١٠٠ - ٧١٠ - ٩٣٧ - ٩٧٣ -

٠١٠٢٤

كما أن فيما ذكرته سابقا من صفحات الاعتراضات بعض الاعتذارات
عن أبي القاسم . والله أعلم .

(٤) اختياراته :

من المعروف أنّ ابن الفخار توفي سنة أربع وخمسين وسبعمائة ، وهذا التاريخ يعني أن ابن الفخار من متأخري النحاة ، فقد سبقه كثير من النحاة مشاركة ومغاربة في الدرس النحوي ، فالنحو في هذا الوقت قد أحكمت عراه واتضحت مساره ، فالتجديد فيه سيكون محدودا ، ومع ذلك فاننا نجد للأئمة الكبار آراء متميزة اقتبسوها من تلاقح الأفكار المختلفة ، ولكن كم هي تلك الآراء التي قد يتفرد بها أحد أولئك الأئمة ؟

أظنّ أن عددها سيكون قليلا ، بل لعل بعض الأئمة ممن لهم خطر في هذا الشأن لم يكن له شيء من ذلك التفرد ، وانما كان سبقه وعلوقه في قدرته على التوجيه والترجيح واستحضار المسائل ، ولم أجد لابن الفخار في هذا الكتاب مسائل انفرد بها ، وانما هناك توجيهات له أحسب أنها مما يجعله من التمييزيين ، وفوق كل ذي علم عليم .

فأمّا الاختيارات التي اختارها ابن الفخار فهي كثيرة جدا ، لا سيما وأن الكتاب الذي أحققه - كان من توفيق الله أن يكون - كاملا ، فهو يشتمل على أغلب أبواب النحو ، فلذلك سأختار بعض تلك الاختيارات حسب تسلسل المسائل في الكتاب وهي :

١ - اعراب الأسماء الستة :

ذكر ابن الفخار في اعراب الأسماء الستة سبعة مذاهب :

أحدها : أنها معربة بحركات على أواخرها مقدرة ، واتبع ما قبل الآخر الآخر .

والثاني : أنها معربة بالحروف وهو ظاهر كلام أبي القاسم وأبي علي في أول الايضاح .

والثالث : أنها معربات بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف اشباع .

والرابع : أنها معربة بشيئين ، بالحركات والحروف معا .

والخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الآخر منقولة من الآخر ،

وانما اعربت بالحركات لأنه الاصل

السادس : أنها معربة بالتغير والانقلاب ، ووجه ذلك أن التغير والانقلاب

صفة محلها لام الكلمة ، فصار ذلك بمنزلة الحركة في الدال من

زيد مثلا .

والسابع : أن هذه الأسماء على قسمين :

قسم يعرب بالحروف وهي : أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوك .

وقسم يعرب بالحركات مقدرة في الحروف وهو : فوك ، وزو ، لأنهما

لواعربا بالحروف كالقسم الأول للزم بقاؤهما على حرف واحد

وليس ذلك في القسم الأول .

قال ابن الفخار : والصحيح من هذه الأقوال الأول ، وهو مذهب

سيبويه ونص أبي علي في النصف الثاني من الايضاح . (١)

وهذا القول الذي صححه يقول أن أصل أخوك وأخواته في الرفع :

أَخَوُك بضم الواو وفتح الخاء ، وفي النصب بفتح الواو والخاء ، وفي الجر

بخفض الواو وفتح الخاء ، هذا هو الأصل ، ففي الرفع حذفت الضمة من

الواو وضمت الخاء اتباعا لها ، وفي النصب قلبت الواو ألفا ، لتحركها

وانفتاح ما قبلها ، وفي حالة الخفض اتبعت الخاء الواو ، فضمت ثم حذفت كسرة الواو تخفيفا ، فصار في التقدير : بأخوك بسكون الواو .

٢ - العطف على الضمير المخفوض .

ذهب سيبويه وجمهور البصريين الى أن العطف على الضمير المخفوض مشروط باعادة الخافض ، ففي نحو قولنا : مررت بك وزيد يشترطون اعادة الخافض في زيد ، فتقول : مررت بك وبزيد ، هذه هي صورة المسألة (١) .

وقد ذهب ابن الفخار في هذه المسألة مذهب سيبويه وجمهور البصريين في منع جواز العطف بغير اعادة الخافض معتمدا في ذلك على ثلاثة توجيهات .

أحدها : أن المسألة محمولة على عكسها ، أي أننا حين نجيز ذلك فينبغي أن نجيز عكسها وهو أن نعطف الضمير على الظاهر فنقول : مررت بزيد وبك ، لأن الواو لمطلق الجمع وليس فيها ترتيب ، فالمتأخر معها في حكم المتقدم ، فلما امتنع فينبغي أن يمتنع عطف الظاهر على المضمرة مباشرة .

والثاني : أن ضمير الخفض شبهه للتثنية من حيث انه زيادة في آخر المضاف اليه ، ومعاقب له ، فلما لم يجز العطف على التثنية لم يجز العطف على شبيهه ، وللخروج من ذلك كرر حرف الجر لكي لا يعطف على الضمير .

(١) انظر الشرح : ١٧٦ ، والكتاب : ٣٨١ / ٢ ، ٣٨٢ ، والانصاف :

والثالث : أن الضمير المرفوع أشد اتصالا بخافضه من الضمير المرفوع برافعه ؛ لأن المرفوع ينفصل في بعض المواضع والمخفوض لا ينفصل في مواضع ، ولما امتنع العطف على المرفوع مع أن اتصاله أقل من المخفوض ، فمنع العطف على المخفوض أوجب ؛ لأن الاتصال هو السبب المانع من القول بجواز العطف مطلقا دون شرط في كلا الموضعين . هذه هي الأدلة التي ساقها ابن الفخاري المسألة .

ولما كانت هذه المسألة خلافية والخلاف فيها جدير بالنظر فإن عددا ممن يُنظرُ إلى رأيه قد أجازها ، وعلى رأسهم يونس والآخرش ، وهو مذهب الكوفيين ، واختاره أبو علي الشلوبين وابن مالك .^(١)

وعندما تعرض ابن مالك لهذه المسألة ، رأى أن العطف على الضمير المخفوض يكثر معه إعادة الخافض ، ويقل بدون إعادة ، وأورد على ذلك شواهد كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب نشرها وشعرها ،^(٢) ولكنها يرى أنها تجيز العطف دون إعادة للخافض .

ثم بعد إيراد تلك الشواهد أورد ذلك بإبطال حجج المخالفين لمذهبه .

فأبطل التوجيه الأول ببيان ذكر أنه لو كان على العكس بأن نحل المعطوف عليه محل المعطوف ، وأن يشترط في صحة العطف أن يحل كل واحد منهما محل الآخر لما جاز نحو : رب رجل وأخيه ، ولا نحو :

* أَيُّ فِتْنَى هِجَاءٍ أَنْتَ وَجَارَهَا *

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت : ٦٦٥ .

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ وما بعدها .

وهذه ناقة وفصيلها راتعان ، و

* الواهب المثة الهجان وجارها *

وأبطل التوجيه الثاني ما سبق بأن ذكر أن ذلك ضعيف ، لأن شبه الضمير المخفوض بالتثوين لو كان مانعا من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه ، لأن التثوين لا يوءد ولا يبديل منه ، وضمير الجر يبديل منه ويوءد باجماع ، فللعطف أسوة بهما . (١)

وما أبطله ابن ملك من حجج من خالفه لم يرضه ابن الفخار فقال في الرد على ما أبطله أولا " هذا نظر ضعيف ، وذلك أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ، لأنه شريكه في العامل ، والمسائل التي جلبها على جهة الاستدلال واقعة على خلاف الأصول ، ولذلك تكلفوا تقدير اضافة نحو : رب رجل وأخيه غير محضة ، وجعلوها في نية الانفصال ؛ ليصير هذا المعطوف إلى حكم المعطوف عليه بوجه ما ، وإلا فمتى كانت هذه الاضافة غير محضة وليس اللفظ ما أصله أن يكون كذلك ؟ ! ولكنهم راموا ذلك ، ليصير الثاني على حكم الأول لما كان شريكه في العامل .

ولذلك أيضا لما قال الأعلم في " بشر " من قوله :

أنا ابن التارك البكرى بشر

عليه الطير ترقبه وقوعا

(١) الشرح : ١٧٦-١٧٧ وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٦ وزاد فيه :
" بل العطف أولى بالجواز ، لأنه تابع بواسطة تقوم مقام اعادة العامل " .

انه بدل ردوا قوله ، من جهة أنه لا يصح مكان الأول ، وجعلوه عطف بيان . فهذا كله يدل على أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ، من جهة الشركة في العامل الواحد ، فهذه المسألة التي هي قوله : مررت بك وزيد دائرة بين اجترائها على الأصول وبين الحاقها بما هو خارج عن الأصول ، وقد قام الدليل على صحة القاعدة المذكورة ، وهو أن ما جاء من ذلك غير مكرر معه الخافض نادر في جنب ما كرر معه الخافض ، وأيضا فان ذلك النادر محمول على تقدير خافض محذوف منه ، لتقدم ذكره وبقاء عمله ، لأن تقدم ذكره محرز لذكره ، وربما كانت نظائر هذا تربّي على ما اجتلبه هو من النظائر .

وانظر الى البديل من المجرور في نحو : مررت بأخيك زيد على المذهب المتصور ، فهذا المسلك الذي سلكه في المسألة غير مرضي^(١) . انتهى .

وأجاب عما أبطله ابن مالك ثانيا ، فقال : " انظر الى هذا التحامل على الامام ، وذلك أنك اذا قلت : مررت بك وزيد قائما ، فزيد معطوف على نفس الكاف وشريكه في الجار ، واذا قلت : مررت بك وزيد ، بتكرير الخافض ، فليس العطف على نفس الكاف ، هذا محال ، لما يلزم عليه من دخول حرف الجر على مثله تقديرا ، وانما عطفت جارا ومجرورا على جار ومجرور على سبيل استقلال كل واحد منهما بالعامل حتى كأنه قال : مررت بك ومررت بزيد ، فأما البديل فأنه في حكم الاستقلال ، فله حكم نفسه ، وأما التوكيد فانه مع المؤكد بمنزلة

(١) الشرح : ١٧٧ - ١٧٩ .

شيء واحد ، ان ليس على تقدير عامل ، وأما العطف فانه يستلزم أن يكون مثله في جميع أحكامه ، وإنما ذلك تعليل مناسب للغالب وبالله التوفيق . (١)

فما تقدم يتضح أن ابن الفخار يرى عدم العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض كما ذهب اليه سيبويه وجمهور البصريين . وبعد هذا فان من الجدير بالاشارة التنبيه الى أن ابن الفخار لم يورد شواهد المخالفين لسيبويه ومن تبعه كما أوردها ابن الأنباري في الانصاف وابن مالك في شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ (٢) وغيرهما ممن يتعرضون لهذه المسألة ، فما هو الغرض من وراء ذلك ؟ مع أن العدل ايراد حجج المعارض ثم بيان ضعفها أو فسادها .

والظاهر من الصيغة العامة لهذا الكتاب أن ابن الفخار قليل الاستشهاد بالشعر جدا لأنه يعتبره باب ضرورة ، وقد قال ذلك (٣) ، وسأذكر هذه المسألة بأبسط ما هنا في بحث الاستشهاد بالشعر .

٣ - ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب .

هذه المسألة فيها خلاف بين سيبويه والآخرين فأجازها الآخرون ومنعها سيبويه . (٤)

وحجة سيبويه : أن الأصل في البديل أن يؤتى به لبيان المبدل منه ، وضمير المتكلم والمخاطب في غاية البيان فلا يحتاج لذلك . (٥)

(١) الشرح : ١٨٠ .

(٢) الانصاف : ٤٦٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ وما بعدها .

(٣) انظر ذلك في الشرح : ٥٨ .

(٤) الشرح : ٢٠٦ وانظر تحقيق الاقوال هناك .

(٥) الكتاب : ٣٨٦/٢ .

واحتج أبو الحسن الأُخفش بالسمع ، فاحتج لضمير المتكلم بقوله تعالى ﴿ ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون ﴾ (١) ، فالذين خسروا عنده في محل نصب على البذل من ضمير المخاطب في " يجمعنكم " وغير الأُخفش يرى أن " الذين خسروا " مرفوع بالابتداء وخبره ما بعد الفاء .

واحتج لضمير المتكلم بقول الشاعر :

أنا سيف العشرة فاعرفوني

حَمِيداً قد تذریت السناما

فـ " حميد " بدل من الضمير في " اعرفوني " ، وغيره يرى أنه منصوب على الاختصاص تقديره أحص حميد . (٢)

وقد ذهب ابن الفخار في هذه المسألة الى التفصيل دون اطلاق الجواز أو المنع فقال : " وأما قوله تعالى ﴿ اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لا ولنا وآخرنا ﴾ (٣) فان البذل قد افاد ما لم يفده الأول من معنى التعميم والتنصيص على التفصيل ، فيظهر وجه آخر وهو أن ابدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب ان وافق الابدال في البيان الذي يستفد الآ منه جاز ، والآ لم يجز ، فالوجه التفصيل دون اطلاق المنع أو الجواز ، لأن موافقة كل واحد من هذين الامامين بوجه ما اذا أمكن أولى من مخالفة أحدهما مطلقا ، فتأمل ذلك ، والله أعلم بالصواب . " (٤)

(٥)

وهذا التفصيل الذي ذكره ابن الفخار ذكره أبوحيان في البحر المحيط .

-
- (١) الأنعام : ١٢٠ .
 (٢) الشرح : ٢٠٧ .
 (٣) المائدة : ١١٤ .
 (٤) الشرح : ٢٠٧ - ٢٠٨ .
 (٥) البحر المحيط : ٥٦/٤ .

٤ - تقديم المصدر المؤكد :

ذهب ابن الفخار الى جواز تقديم المصدر المؤكد على عامله ، وهذا مذهب الجمهور لأن الأصل في تقديم المفعول وتوسيطه تصرف العامل في نفسه ، فالعامل الذي لا يتصرف في نفسه كفعل التعجب ونظائره لا يتصرف في مفعوله ، فعلى هذا يصح أن يتقدم المصدر المؤكد على عامله إلا أن أبا عبد الله ذكر عن السهيلي أنه لا يجوز ذلك ، لأن التوكيد لا يقع قبل الذي سبق هوله ، وإذا وقع هذا المصدر قبل الفعل ، فإنه يعربه منصوبا على التشبيه بالمفعول به ، لأنه في هذه الحالة ليس مؤكدا ، وإنما هو كبقية المفعولات. (١)

ولم يرض ابن الفخار مذهب السهيلي هذا فقال : " وجوز سائر النحاة تقديمه مطلقا ، منصوبا على التشبيه أو مفعولا مطلقا ، وهو الصواب إن شاء الله ، وإنما يمشى ما قاله في التوكيد الموضوع تابعا لما قبله في اعرابه ، والمصدر المؤكد للجملة الاسمية المنصوب بما دلت عليه كقولك : قام القوم كلهم أجمعون ، وزيد قائم حقا ، أو غير ذي شك ، وأما غير ذلك فلا ، ألا ترى أن " أن " في قولك : إن زيدا قائم توكيد لما بعدها ، وكذلك " إن " وكذلك جملة القسم تؤكّد الجملة التي بعدها ، قال أبو علي في الايضاح : القسم جملة يؤكّد بها الخبر ، فما قاله أبو القاسم السهيلي غير سديد والله أعلم .

(١) الشرح : ٢٣٦ .

(٢) الشرح : ٢٣٦-٢٣٧ .

هـ - العطف على موضعٍ إنَّ.

العطف على إنَّ نحو قولهم : إنَّ زيدا قائم وعمره ، فعمره يجوز فيه نصب والرفع ، والرفع فيه ثلاثة أوجه .

الأول : الرفع على أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره : ان زيدا قائم وعمره قائم .

الثاني : أن يكون عمر معطوفاً على الضمير الذي في الخبر ان كان الخبر مما يحتمل الضمير نحو : ان زيدا قائم وعمره ، فعمره معطوف على الضمير في قائم .

الثالث : أن يكون معطوفاً على موضع اسم ان قبل دخولها على توهم الأصل ، لأنَّ إنَّ لم تغير في المعنى شيئاً ، لأنَّ مدلوله الإيجاب بعد دخولها عليه أيضاً كما كان كذلك .
فالأوجهان الأولان لا خلاف بين النحاة في جوازهما . (١)

وأما الوجه الثالث فهو الذي وقع الخلاف فيه بين النحاة ، فابن الفخار لا يرى صحة العطف على الموضع تبعاً لأبي عبد الله بن أبي العافية وأبي عبد الله بن عبد المنعم ، لأنَّ العطف على الموضع لا يصح إلا إذا كان صاحب الموضع موجوداً ، وهذا لا يكون إلا إذا تقدم عاملان أحدهما معلق بلفظ معموله والآخر معلق بمعناه مثل : ليس زيد بقائم ولا قاعداً بنصب قاعد وجره ، فالنصب عطفاً على خبر ليس ، وهو منصوب ، إلا أنه شغل بحركة الخافض ، والجر عطفاً على اللفظ أمّا العطف على موضع اسمٍ إنَّ فهو عنده وعند الذين تابعهم مستنع ،

لأن صاحب الموضع الذي سيعطف عليه غير موجود ، وهو الابتداء ،
فإنه قد نُسخَ بـ " إِنْ " .^(١)

وقد ذكر ابن الفخار أن هذا مذهب قوي ، واستدل له بقول
سيبويه وهو : " واعلم أن الاسم أوله الابتداء ، وإنما يدخل الرفع
والناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ
قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء
ما دام مع ما ذكرت لك ، ألا أن تدعه ، وذلك إذا قلت : عبد الله
منطلق ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت : رأيت عبد الله منطلقاً
فالمبتدأ أول كما أن الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة " .^(٢)

ثم قال أبو عبد الله : فقوله : " ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع
ما ذكرت لك ، ألا أن تدعه نص في الموضع " .^(٣) أي أن الابتداء يزول
بوجود الناسخ ألا أن تدع ذلك الناسخ .

ثم ذكر ابن الفخار أن من أجاز العطف على الموضع إنما غره
في ذلك ما جاء عن سيبويه : أن بعض من يتوهم الابتداء فيعطف عليه .
قال سيبويه : " واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : انهم
أجمعون ذاهبون ، وانك وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ،
فيري أنه قال : هم كما قال :

* ولا سابق شيئا إذا كان جائيا *

على ما ذكرت لك " .^(٤) انتهى قول سيبويه .

(١) الشرح : ٣٤١ .

(٢) الكتاب : ٢٣/١ - ٢٤ .

(٣) الشرح : ٣٤٢ .

(٤) الكتاب : ١٥٥/٢ .

فمعنى قول سيبويه هذا : أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : " أَجْمَعُونَ " وهو
توكيد للمنصوب فحقه أن ينصب ، ويعطفون زيدا وهو مرفوع على اسم
ان فكان حقه النصب ، فوجه سيبويه هذا الرفع على أنهم توهّموا
زوال " إِنْ " وأن مكانها " هم " فيصبح الكلام : هم أجمعون زاهبون ،
وهما وزيد زاهبان . فعلى هذا التوهم يدخل هذا الكلام تحت
القاعدة ، ثم استشهد سيبويه - على ما يقع من توهم - بقول الشاعر .

بدالي أني لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

فالشاهد في قوله : سابق بجره عطفاً على خبر "لست" الذي توهّم أن
الباء داخلة عليه ، فكأنه قال : لست بمدرك ما مضى ولا سابق هذا
مراد سيبويه بقوله السابق .

الآن ابن الفخار ومن سبقه رأوا أن قول سيبويه هذا في
رفع زيد عطفاً على موضع " ان " اضطر إليه اضطراراً ، لأنه لو لم يتوهم
العطف على الموضع ، لأدى ذلك الى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه
في الخبر ، لأنّ المعطوف لو رفع على الابتداء ، لكان رفع زاهبان بأن
وبالابتداء ، لأنّ كلاهما يطلب خبراً ، وقد قرر النحاة استحالة عمل
عاملين في معمول واحد .

قال ابن الفخار : " وانما اضطر سيبويه الى توهّم ابتداء ؛
لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الخبر واستحالة أن يعمل عاملان
في معمول واحد . الا ترى أنه لو جعل المرفوع مبتدأ لوجب أن
يكون " زاهبان " مرفوع بـ " ان " وبالابتداء ، ولم يضطر الى ذلك
فيما اذا انفرد كل واحد من الاسمين نحو : ان زيد قائم وعمرو ؛ لأن

الدلالة على الخبر حاصلة مع مخالفة عمل أن لعمل الابتداء؛ لاجتماعهما في معنى الإيجاب، فلم يضطر إلى توهم الابتداء، هذا هو الصحيح، وإن كان على جواز العطف على الموضع في باب إن جماعة كبيرة من حذاق الأئمة.

فالحاصل أن إطلاق القول بجواز العطف على الموضع أو تقييده بخفاء الأعراب، وتأخر المعطوف على الخبر لفظاً أو حكماً غير مستقيم، لما ذكرناه^(١)، وهذا الذي ذهب إليه ابن الفخار خالفه فيه ابن أبي الربيع، واستدل بأدلة كثيرة كلها - فيما يقول - تبیح العطف على الموضع، وقال: إن سيبويه على هذا المذهب.^(٢)

٦ - الباء الجارة في قوله تعالى * وامسحوا برؤوسكم *^(٣)

ذكر ابن الفخار في مبحث الباء أنها تكون زائدة وغير زائدة، فذكر أن الزائدة على ضربين، ضرب زيادته مطردة، وضرب زيادته مقصورة على السماع.

فمن الضرب الذي تطرد زيادته ما كان في خبر "ليس" و"ما" الحجازية و"لا" المحمولة على "ان" على ما قاله الفارسي في قولهم: لا خير بخير بعده النار، ولا شر بشر بعده الجنة، وما زيد في فاعل كفى، وفي فاعل أفعل في التعجب نحو: أحسن بزيد، وما زيد في خبر "ما" التسمية.

وأما الضرب الذي زيادته مقصورة على السماع فنحو قوله

(١) الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٢) البسيط : ٧٩٩، وانظر الكتاب : ١٤٤/٢.

(٣) المائدة : ٦.

تعالى * ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة * (١) ، ويحتمل قوله تعالى
* واسحوا برؤوسكم * (٢) الزيادة .

والذى يراه ابن الفخار في هذه الباء في الآية السابقة أنها
تحتل الزيادة وعدمها (٣) ، فان كانت غير زائدة فانها للالصاق (٤) ،
ولكن اللصاق فيها في هذه الآية غير متعين ، لا كما قاله بعض
أصحابه ، فقد قال : " وحضرت بمدينة فاس - حرسها الله مجلسا جرى
فيه ذكر هذه الباء ، فقال بعض أصحابنا : الصحيح عندي أنها
للالصاق ، وكان قد رآها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن الصغير
على المدونة ، فسكت رضا لصاحبي ، اذ كان قد قبل ذلك ، فقال بعض
حذاق الفاسيين : ما تقول أنت في هذه المسألة ؟ فانها وقعت عندنا
قديما وحديثا فلم نقف منها على طمأنينة ، فلم يسعني الا الكلام ، فقلت :
مسحت رأسي ، ومسحت برأسي باتحاد المعنى ، فلو كانت للالصاق
لذهب معناها بذهابها ، ولم يجز الاستغناء ، فجائز أن يقال بالزيادة ؛
لصح المعنى عند زوالها بمنزلتها في خبر ليس ، وما ، والقي بيده
وأمثالها ، لأن الفصل اذا كان واقعا بنفس المفعول واستعمل على
وجهين كقرأت بالسورة وقرأتها ، فالأصل وصوله بنفسه لا على نوعين ،
وجائز أن تكون بمنزلتها في برئت بالسكين ، لأن مسحت يقتضي
مسوحا ومسوحا به عند المحققين كما أن برئت يقتضي مبريا ومبريا
به عند جميع الناس ، فيكون المفعول محذوفا ، كأنه مسحت الماء
بالرأس ، فاستحسن ذلك من حضر من له فهم وسكت الخصم * (٥)

-
- (١) البقرة : ١٩٥ .
(٢) المائدة : ٦ .
(٣) الشرح : ٣٨٧ .
(٤) الشرح : ٣٨٨ .
(٥) الشرح : ٣٨٧ - ٣٨٨ .

وقد ذهب أبو الحسن بن الضائع الى أنها للالصاق في هذه الآية فقال : ليس الباء زائدة بل المراد الصاق المسح بالرأس ^(١) . وقد بان بما تقدم من كلام ابن الفخار احتمالها الزيادة وعدمها ، والله أعلم .

٧ - تعريف العلمية يزول عند الاضافة .

ذكر ابن الفخر أن تعريف الأعلام اذا أضيف اليها زال عنها التعريف ، لأنه لو لم يزل لآذى الى الجمع بين تعريفين ان كان المضاف اليه معرفة ، أو الى الجمع بين تعريف وتكثير على اسم واحد وكلاهما مستنع .

قال : " وما يلزم زواله عند الاضافة تعريف العلمية ، لما يلزم على بقاءه من الجمع بين تعريفين ان كان المضاف اليه معرفة ، أو بين تعريف وتكثير ان كان نكرة . ^(٢) "

وهذا الذي قاله ابن الفخار خالف فيه أبو الحسين ابن الطراوة فذكر أن هذا التعريف الذي في العلم لا يزول وانما الاضافة لرفع الاشتراك العارض في الاعلام ، كما ترفع الصفة هذا الاشتراك العام مع بقاء العلم على تعريفه نحو : زيد الطويل .

قال ابن الفخار : ولا بأس بهذا القول لولا ما ثبت من أن المضاف يكتسب من المضاف اليه التكثير ، فكذلك يكتسب منه التعريف ، واذا وجب أن يكتسب منه التعريف وجب زوال تعريفه السابق ، لما يلزم على بقاءه من الجمع بين تعريفين ، فهذا هو الصحيح ان شاء الله . ^(٣)

(١) شرح ابن الضائع : ١٢ / ١ .

(٢) الشرح : ٤٠٣ .

(٣) شرح الجمل : ١ / ٥٨٤ ، والشرح : ٤٩٥ .

٨ - زمن فعل التعجب .

اختلف النحاة في زمن فعل التعجب ، فذهب أبو الحسين بن أبي الربيع الى أنه مراد به الحال .

ونذهب ابن عصفور الى أنه يراد به المضي المتصل بزمن الحال ،^(١)
وهو مذهب الأكثر ومنهم المبرد .^(٢)

واستدل من ذهب الى أنه يراد به الحال بأنك لو قلت : ما أحسن زيدا فانك لا تقول ذلك الا وهوفي الحال حسن ، واذا أردت الماضي أدخلت كان كذا ساق هذا الدليل ابن عصفور .

واستدل من قال : انه يراد به المضي المتصل بزمن الحال بأن صيغة " أفعل " صيغة الماضي ، وفي ذلك بقاء للفعل على أصل وضعه .

وقد رجح ابن الفخار المذهب الأول فقال : " والأول أولى - ان شاء الله - ، لأنه من تتمة منع التصرف ، والله المستعان " .^(٣) ثم ذكر فيما بعد حجة أخرى وهي : أنه يفصل بين ما التعجبية وفعل التعجب بكان وحدها والمسوغ لهذا الفصل فيما ذكر هو كون فعل التعجب يراد به الحال ، فاذا أريد به الماضي أدخلت كان عليه فدل على الماضي .

(١) شرح الجمل : ٥٨٤ / ١ والشرح : ٤٩٥ .

(٢) همع الهوامع : ٦١ / ٥ .

(٣) الشرح : ٤٩٥ .

٩ - مذ ومنذ .

مذ ومنذ يكونان حرفين ، ويكونان اسمين ، وتتعين حرفيتهما في موضعين .

أحدهما : اذا دخلا على الزمن الحاضر نحو : ما رأيته مذ يومنا ، ومنذ شهرنا .

والآخر : اذا دخلا على كم الاستفهامية كقولك : مذ كم سرت .

وتتعين اسميتهما في موضعين أيضا ، اذا دخلا على الجملة الفعلية ، أو على الجملة الاسمية نحو : ما رأيته مذ قام زيد ، وما رأيته مذ زيد قائم .

وما عدا هذه المواضع الأربعة فانه يمكن أن يكونا اسمين ويمكن أن يكونا حرفين إلا أن الغالب على منذ الحرفية وعلى مذ الاسمية فتجر منذ ما بعدها ، وترفع مذ ما بعدها .^(١)

الآ أن أبا اسحاق بن ملكون أنكر ما أجمع عليه النحاة من أن الغالب على منذ - بالنون - الحرفية ، وأن الغالب على مذ الاسمية . فاذا كانت منذ حرفا فاختصار مذ منها تصرف فيها ، وليس في الحرف أهلية للتصرف .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان " مذ " المحذوفة النون اسم وهي عندهم مختصرة من منذ الحرفية ، وحيث انها مختصرة منها

(١) الشرح : ٦٢٣ .

(١)

فينبغي أن تكون حرفاً كأصلها ، لأن الحذف لا يوجب تبدل ذات المحذوف.

وهذا الذي ذكره أبو اسحاق بن ملكون أجاب عنه ابن الفخار بقوله : " والجواب عن هذا الالتزام : أن " منذ " على وجهين في الاستعمال ، اسمية وحرفية ، ألا أن الأكثر فيها الحرفية ، لموافقتها " من " لفظاً ومعنى ، أمّا اللفظ فإن حروف "من" موجودة فيها ، وأمّا المعنى فإنها موضوعة لابتداء الفاية ، أو الفاية كلها ، ولا تعطي ذلك المعنى إلا في غيرها ، فلذلك كان الغالب عليها الحرفية ، ولولا ما وجد فيها من أحكام الأسماء في بعض المواضع لم يحكم عليها بالاسمية أصلاً ، وهذا ظاهر إن شاء الله ، فإذا أردنا حذف نونها فعلنا ذلك كثيراً في الاسمية ، لأن فيها أهلية للتصرف ، وفعلناه قليلاً في الحرفية ، لعدم الأهلية للتصرف ، فالكثرة والقلة إنما باعتبار كثرة الحذف وقلته ، وهذا واضح ، فتأمل ، فيه يرتفع الاشكال الذي أورده أبو اسحاق والله أعلم . (٢)

ولمّا كان أبو اسحاق قد أنكر الحذف في الحروف ، لعدم أهليتها في التصرف ، فقد أنكر ذلك تلميذه الأستاذ أبو علي الشلوبين فذكر أن الحذف قد جاء في الحروف مثل تخفيفهم : أن وأن وكان ، وأيضاً فقد حذفوا من لعل أولها . (٣)

(١) الشرح : ٦٢٤ ، وانظر أيضاً مذهب ابن ملكون في الجنى الداني :

٣٠٩ ، وشرح ابن الضائع : ٤٥ والمغنى : ٤٤٢ .

(٢) الشرح : ٦٢٤ - ٦٢٥ .

(٣) شرح ابن الضائع : ٤٥ - ٤٦ .

١٠ - فل وفلة في الترخيم .

هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يرون أن فل ترخيم فلان ، وفلة ترخيم فلانة . (١)

والبصريون يرون أن فل ، وفلة ما خص به النداء ، وأنه ما حذف منه على غير قياس ليسا بترخيم فلان ، وفلانة ، إنما هما كيد ودم ، ما حذف منه شيء ، وبقي الاسم بعد الحذف كأنه وضع كذلك (٢) ، وأجاز ابن خروف كلا القولين . (٣)

وقد ذهب ابن الفخار إلى مذهب البصريين فقال : " لو كان يا فل ترخيم فلان لم يحذف منه إلا النون وحدها ، لأنه لا يجوز بقاء الاسم في النداء على حرفين إلا ما كان في آخره تاء التانيث فكنت تقول : يا فلا بالالف ، ويدل على ذلك قولهم في المؤنثة : يا فلة أقبل ، ولو كان ترخيم فلانة لم يحذف منه إلا التاء وحدها ، لأن ما آخره تاء التانيث لم يحذف منه غيرها ، قلت حروفه أو كشرت ، فدل ذلك على صحة قول البصريين من أنه حذف على غير قياس لا على وجه الترخيم . والله أعلم " . (٤)

١١ - معنى العدل في آخر .

النحويون كلهم مجمعون على أن آخر ممنوعة من الصرف ، وعانعها علتان ، علة اتفقوا عليها وهي الوصفية وعلة أخرى هي العدل .

(١) الشرح : ٧١٦ ، والمساعد : ٥٤٢ .

(٢) الشرح : ٧١٦ .

(٣) المساعد : ٥٤٢ .

(٤) الشرح : ٧١٦ - ٧١٧ .

لكن هذه العلة اختلفوا في تفسيرها ، فذهب قوم الى أنها معدولة عن الالف واللام ، وذلك أن آخر مؤنث أخرى التي ذكرها آخر ، وآخر أفعال تفضيل ، وأفعال التفضيل لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث إلا أن يكون بالالف واللام ، فكان الأصل أن يقال : الآخر بالالف واللام ، فكأنهم عدلوا عنه الى أخرى .

وقال آخرون : ان العدل فيه انما كان من حيث ان أفعال التفضيل لا يجمع الا بشرط اقترانه بالالف واللام ، وأخرج جمع ، فكان حقها أن تقترن بالالف واللام ، فلمّا لم تقترن بالالف واللام في حال كونها جمعا ، فقد عدلت عن طريق نظائرها ^(١) . فالقول الأول العدل فيه عن المفرد ، وفي هذا القول العدل عن الجمع ، وقد ذكر ابن الفخار أن القول الأول غير مستقيم ، فقال : " وهذا الرأي غير مستقيم ، لأن فيه عدلا عن لفظ معرفة الى لفظ نكرة ، ولا بدّ في المعدول أن يعطى المعنى الذى أعطاه الأول ، ولا جل هذا لا تجد في غير هذا نكرة معدولة عن معرفة " ^(٢) .

وقال في القول الثاني : " وهذا القول أيضا فيه نظر من جهة أن اللفظ معدول عن معنى ، وحقيقة العدل أن يكون باعتبار اللفظين لا باعتبار اللفظ والمعنى والله أعلم ^(٣) .

(١) الشرح : ٨٩٢ .

(٢) الشرح : ٨٩٢ .

(٣) الشرح : ٨٩٢ .

ومعنى قوله : " وحقيقة العدل أن يكون باعتبار اللفظين " هو ما سبق أن فسره بقوله : " وحقيقة العدل أن تعدل عن لفظ يعطي معنى الى لفظ آخر يعطي ذلك المعنى بعينه ، وأما أن تعدل عن لفظ يعطي معنى الى لفظ آخر يعطي معنى آخر فليس ذلك يعدل ، ان سائر الكلام بهذه المنزلة " . (١)

والذى يختاره ابن الفخار هو ما ذهب اليه بعض المتأخرين ، ولعله ابن الضائع ، قال : وقال بعضهم من حذاق المتأخرين : الوجه في ذلك عندى أن آخر معدول عن آخر ، هذا اللفظ ؛ وبيان ذلك أن الأصل أن تقول : مررت بنسوة آخر من هؤلاء كما تقول : أفضل من هؤلاء فكأنهم عدلوا عن لفظ آخر الى لفظ آخر ، وهذا عدل صحيح ؛ لأنه عدل نكرة عن نكرة ، والمعنى الذى أعطاه الأول هو المعنى الذى أعطاه الثانى بعينه ، وهذا أمثل ما يقال ، لاندراجہ تحت المقد الذى أصلناه في حقيقة العدل ، والله أعلم " . (٢)

١٢ - صرف الموءنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي .

النحاة في صرف الموءنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي ، نحو : هند ، على مذهبين . فمذهب سيبويه وجمهور النحاة الى جواز صرفه ، لخفة بناءه .

والمذهب الثانى هو مذهب أبى اسحاق الزجاج ، فانه لا يجيز صرفه ، لوجود علتين محقتين هما العلمية والتأنيث ، قال : ولا حجة

(١) الشرح : ٨٨٩ وانظر : ٩١٤ .

(٢) الشرح : ٣٩٣ - ٣٩٣ .

للنحويين فيما أنشدوه على جواز صرفه وهو يعني قول الشاعر :

لم تتلفح بفضل مئزها دعدُ

ولم تغذو دعدُ في العلب

فالنحاة يوردونه شاهدا على صرف الثلاثي الساكن الوسط وهو " دعد " في الشطر الأول ، وأبو اسحاق يقول ان الشعر باب ضرورة يصرف فيه ما لا ينصرف كثيرا .^(١) هذه هي صورة المسألة عند كل من الفريقين .

وابن الفخار يذهب الى مذهب سيبويه والجمهور ، قال :
" واجماع النحويين على اعتبار خفة البناء في نوح ولوط يرد على الزجاج في قياسه ، وهو المعنى الذى أشار اليه الفارسي في الايضاح ، وقد صرح سيبويه بأن صرفه لغة في قوله : هذه هند بنت عمرو ، فيمن صرف هنداً ، فهو يدل على استقرارها لغة ، ولما كان الثلاثي الساكن الوسط أخف الابنية لم يبعد أن تقاوم خفته احدى العلتين " .^(٢)

وقد ذكر الفارسي في الايضاح أن من زعم أن القياس في " دعد " كان ألا ينصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم نوح ولوط ، وهما اعجميان معرفتان ، فبالزامهم الصرف لهما ، لخفتها يقول من صرف هند ودعد في المعرفة .^(٣)

(١) الشرح : ٩١١ .

(٢) الشرح : ١١٠ .

(٣) الايضاح : ٢٩٨ .

١٣ - تسمية المؤنث باسم مذكر .

صورة هذه المسألة أننا اذا سمينا مؤنثا باسم هوفي أصله يستعمل في المذكر ، فما حكمه من ناحية الصرف وعدمه ؟

في هذه المسألة تفصيل وهو أنه اذا كان هذا المسمى به على أكثر من ثلاثة أحرف أو كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك فلا يصح صرفه اتفاقا ، وانما وقع الخلاف فيما اذا كان هذا المسمى به على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن نحو : زيد المرأة ، فذهب سيبويه وجماعة الى أنه لا يصح صرفه للتأنيث والتعريف ، وخفة الوسط قاومها ثقل النقل . (١)

وذهب عيسى بن عمر ويونس الجرمي الى جواز صرفه كهند ، وحجتهم انهم اذا سموا المؤنث بمؤنث نحو هند صرفوه مع أنهم أخرجوه من ثقل الى ثقل ، فاذا كانوا يفعلون ذلك في المؤنث ، ففعله في المذكر أولى ، لأنهم يخرجونه من خفة الى ثقل ، فما كان إحدى حالتيه الخفة أولى بالصرف . (٢)

ومذهب ابن الفجار هو مذهب سيبويه وأجاب عن حجة المخالفين بقوله : " والجواب أن هذا الالتزام ليس فيه كبير دليل ، لأن موضع الثقل إنما هو ثقل الشيء الى غير جنسه ، وبذلك تحصل المنافرة والاستيحاش ، لعدم الالف ، وأما نقله من مؤنث الى مؤنث فليس فيه خروج عن الجنس ولا منافرة ، لوجود الالف ، فلهذا جاز صرف نحو هند علما لمؤنث ، لكونه مألوف في النساء ولم يجز صرف نحو زيد علما لمؤنث ، لكونه غير مألوف في النساء ، وهو موضع الثقل . (٣)

(١) الشرح : ٩٣٢ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥١ .

(٢) الشرح : ٩٣٢ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥٢ .

(٣) الشرح : ٩٣٣ .

١٤ - مقدار المخرج من المستثنى .

المستثنى كما يصوره ابن الفخار يتلخص في ثلاثة مذاهب :
أحدها : أن يكون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه نحو
له عشرة إلا أربعة .

الثاني : أن لا يكون المستثنى أكثر من نصف المستثنى منه ؛ أي
أنه يكون نصفاً فما دون .

الثالث : عدم اشتراط أن يكون المستثنى أكثر من نصف المستثنى
منه أو أقل ، وهذا المذهب هو الصحيح عند ابن الفخار ، قال : " اطلاق
القول بالقدر المخرج هو الصحيح خلافاً لمن اشترط نقصانه عن
الباقى ، ولمن اشترط عدم زيادته عليه " . (١)

هكذا عرض ابن الفخار هذه المسألة دون أن يبين سبب رجحان
القول الذى ذهب اليه .

وانظر ترجيح ذلك القول في شرح ابن عصفور ، وشرح ابن الضائع
والاستغناء للقرافي . (٢)

١٥ - سبب بناء أسماء الأفعال .

أسماء الأفعال كلها مبنية عند جميع النحاة ، وانما وقع الخلاف
بينهم في سبب البناء ، فذهب الفارسي وابن جنى وكثير من النحاة

(١)

(٢)

الى أن ما دلّ منها على الأمرين لتضمنه حروف فعل الأمر بغير اللام .
وما كان منها خبراً فمبني بالحمل على ما دلّ على الأمر ،
لأنه تقرر من كلام العرب حمل ما ليس فيه سبب حكم ما على ما فيه
سبب ذلك الحكم .

وذهب قوم الى أنها إنما بُنيت لوقوعها موقع المبني ، فما دلّ
منها على الأمر فهي واقعة موقعه ، ولذلك بنيت ، وما دلّ منها على
الخبر فهي واقعة موضع الماضي ، فلذلك تُبنى ، لأن الماضي مبني ،
وقالوا هذا أولى لأطراده .

وهذا الذي - ذهبوا اليه - منقول من وجهين .

قال ابن الفخار : " أحدهما : " أن الوقوع موقع المبني إنما
يوجب شبهاً بذلك المبني ، وشبه الأفعال لا يوجب بناءً ، وإنما
يوجب صنع الصرف .

والآخر : أنه ينكسر ، لأنه قد جاء في باب الخبر ما هو واقع
موقع المضارع المعرب ، ولم يختلف في بناءه نحو " أف " وقد يجاب
عن هذا الثاني بأنه واقع موقع معرب أصله البناء ، إلا أن هذا
غير معتبر ، لأن اجراء الأحكام على فروع محققة مقدم على اجرائها على
أصول متوهمة لا حقيقية لها ، فلا يعتبر ، فالطريقة الأولى أولى .

(١) الشرح : ١٠٥٤ .

(٢) الشرح : ١٠٥٥ .

١٦- عمل أسماء الأفعال فيما قبلها .

ذهب الكوفيون وابن خروف الى أن أسماء الأفعال في الأغراء
يجوز تقديم معمولاتها عليها .

ونذهب البصريون والفراء الى عدم جواز ذلك . (١)

وقد استدلل الكوفيون على صحة مذهبهم بقوله تعالى :
﴿ كتاب الله عليكم ﴾ (٢) ، فالمعنى عندهم : عليكم كتاب الله ، مثل
قوله تعالى ﴿ عليكم أنفسكم ﴾ (٣) .

ويقول الشاعر :

* يا أيها المائح دلوى دونكا *

والمعنى : دونك دلوى .

وهذا الذي ذكره الكوفيون وابن خروف ليس هو الأولى عند ابن
الفخار ، وإنما مذهبه في المسألة مذهب سيبويه .

قال : " وأما سيبويه فإنه عنده مصدر لفعل مضمّر دلّ عليه
ما قبله ، لأنّه لمّا قال تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ وكذا ،
وكذا (أى في الآية الأولى) فكأنه قال : كتب الله ذلكم عليكم
كتاباً ، ثم حذف الفعل وأضيف المصدر الى الفاعل ، فهو من باب صنع
الله ووعد الله حقاً ، ويجوز أن ينتصب نصب المفعول به باضمار فعل

(١) الانصاف : ٢٢٨ .

(٢) النساء : ٣٤ .

(٣) المائدة : ١٠٥ .

تقديره : الزموا كتاب الله عليكم ، أى الزموا هذا الذى كتب الله عليكم ،
والمجورور متعلق بالمصدر ، على هذا ينبغي أن يحمل قوله :

* يا أيها المائح دلوى دونكا *

لأنّ قوله : " يا أيها المائح " دلالة على الفعل الذى يقتضيه المساق ؛
لأنّ المائح هو الذى يملأ الدلو في قعر البئر . فكأنه قال : يا أيها
المائح املأ دلوى ، وهذا أولى من قول من جعله مبتدأ وخبره دونك .^(١)

١٧- هلمّ لك ولا تخيك .

أجاز ابن الفخار هذا الأسلوب ، ومنعه أبوبكر بن زيد ، فقد
سئل أبوبكر بن زيد عن هذه المسألة ، فقال : لا تجوز ، لأنّ لك "
تفسير " للمضمر في هلمّ ، والمعطوف تفسيراً أيضاً ، لأنه يأخذ حكم
المعطوف عليه ، فيصبح هناك تفسيران : ضمير مخاطب وضمير غائب ،
واسم الفعل لا يحتتمل ضمير الغائب ^(٢) أصلاً .

وقد أجاز ابن الفخار ما منعه أبوبكر فقال : " والذى أقوله في
هذه المسألة : انها جائزة وليس في " هلمّ " ضمير غائب أصلاً ، وانما
فيها ضمير مخاطبين على سبيل التغليب ، وهي في ذلك بمنزلة ما هي
اسم له ، فكما يجوز باجماع أقبالا ، تعني مخاطباً وغائباً ، فكذلك يجوز
أن تقول : هلمّ تعني مخاطباً وغائباً ، إلاّ أنه وقع التغليب في المستتر
ولم يقع في التفسير ، لأنّه منقطع ما قبله ، ولو فعل لجاز ، فكان يقال :
هلمّ لكم ، فتفهم ذلك وباللغة التوفيق .^(٣)

(١) الشرح : ١٠٦٣ - ١٠٦٤ .

(٢) الشرح : ١٠٦٢ .

(٣) الشرح : ١٠٦٧ .

١٨ - تصغير مجلب .

مجلب اسم خماسي مزيد ، والقاعدة عند النحاة أن الاسم الخماسي اذا أريد تصغيره حذف منه حرف واحد ، والحقت به ياء التصغير .

فان كان خماسي الأصول حذف الحرف الأخير ، وهو الأجل ، وان كان خماسيا بزيادة حرف واحد حذف ذلك الحرف ، وان كان خماسيا بزيادتين حذفت احدى الزيادتين ولكن بشروط .

فالزيادتان إما أن تكونا متفاضلتين ، أو متساويتين ، أو متقاربتين ، فان كانتا متفاضلتين حذف المفضل ، إلا أن يكون حرف مدّ وليس نحو تجفاف ، فيقال فيه تجفيف ، فلا يحذف منه شيء .

والتفاضل بين الزيادتين يكون بالتقدم والتحريك والدلالة على المعنى ومقابلة الأصول ، والخروج عن حروف " سألتمونيها " والآيويدي الى مثال غير موجود فمنطلق عند تصغيره يقال فيه " مطيلق " فالميم والنون مزيدتان ، لكن الميم لا تحذف لأنها تفضل النون من ثلاثة أوجه وهي : التقدم ، والتحريك ، والدلالة على المعنى لأنها تدل على أن الكلمة اسم فاعل ، فلذلك حذفت النون ، وبناءً على ما تقدم فكيف يضفر مجلب وهو ما به زيادتان ، هما الميم وباء اللاحق ؟

هذا الاسم وقع فيه الخلاف بين سيبويه والمبرد ، فذهب سيبويه الى أنه يصغر على مجلب بحذف باء اللاحق دون حذف الميم ، لأن الميم تفضل باء اللاحق بالمعنى ، ان تدل على أنه اسم فاعل ، وتفضلها بالتقدم أيضا .

والمبرد يصغره على جليب ، فيحذف الميم ، لأن مجلب ملح
بمدحرج ، ومدحرج اذا صغر قيل فيه دحرج فقط ، لأنه به زيادة
واحدة وما كان فيه زيادة واحدة تحذف دون خلاف ، فالملحق يحذف
منه ما يحذف من الملحق به .

وقد رجح ابن الفخار مذهب سيبويه فقال : " ومذهب
سيبويه أولى ، لأن حرف اللاحق غايته أن يفضل ما ليس للا للاحق
اذا لم يكن فيه ما يفضل به حرف اللاحق نحو : دلامص ، الميم لللاحق ،
والألف لغير اللاحق ، وليس فيها ما تفصل به حرف اللاحق ، فهي
أولى بالحذف " . (١)

١٩ - النسب الى عدوه .

اختلف سيبويه والمبرد في كيفية النسب الى هذا اللفظ ،
فسيبويه يقول في النسب اليه : عدوى بفتح الدال وكسر الواو قياسا
على شئني .

والمبرد ينكر صحة القياس على شئني ، فيقول : عدوى دون
تغير عن بنية عدوه ، لأن شئني لفظ نادر لم يسمع له نظير ، فيجب
عنده أن يعد في مغير النسب الذي لا يقاس عليه . (٢)

والذي يختاره ابن الفخار هو مذهب سيبويه قال : " قال
الاشياخ : قول سيبويه هو الصواب ، وهو أدق نظرا من نظـر

(١) الشرح : ١٠٩٧ .

(٢) انظر الشرح : ١١٣٢ .

أبي العباس في المسألة ، وذلك أنّ شئتيا هوكل ما جاء من ذلك في
هذا الباب ، والقياس يقبله ، لأنّ فيه ما في اختيه ، ولم يأت ما ينقضه
فوجب اعتباره .

وهذا الذي قاله ابن الفخار في القياس على شئتيا قاله أبو الحسن
الأخفش وابن جنبي قال أبو الفتح : " قال أبو الحسن : فان قلت :
انما جاء هذا في حرف واحد - يعني شئتوة - قال : فانه جميع
ما جاء . وما الطف هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن الذي
جاء في فعله هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه .
فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا
فلا غرو ولا ملام " . (١)

(١) الخصائص : ١١٦/١ ، وانظر المسألة في شرح الشافية : ٢٤/٢
وما بعدها .

(٥) مخالفات ابن الفخار :

كنت فيما سبق قد ذكرت نماذج من اختيارات ابن الفخار ، وحينما ذكرت تلك الاختيارات استدعى الأمر أن أذكر المخالفات ، لتظهر الصورة واضحة من كلا جانبيها ، وإن كان قد يتبادر الى الناظر الى ذينك الباحثين أنهما مبحث واحد ، لأن ذكر الاختيارات يعني في حد ذاته أن هناك جانبا آخر في المسألة الواحدة غير مختار فيكتفى به عن عقد مبحث مستقل ينبه فيه على مخالفاته ، والحقيقة خلاف ذلك ، لأن هذا المبحث من مخالفاته راعت فيه أن يكون للمسألة فائدة في التعريف بابن الفخار ، أكشـر ، لأن من سأذكر له معه مخالفة فأنني سأبين الهدف من ذكر تلك المخالفة في حين عرضها ، لأجل ذلك عقدت هذا المبحث آملا أن يكون فيه ما يسهم في التعريف بابن الفخار . والله أعلم .

أولا : مخالفته لسيبويه :

من المسلم به أن سيبويه إمام النحاة على مختلف العصور ، وإن لم يسبق الى تأليف أوفى وأدق ما ألفه ، فلا غرابة أن يكون مكان احترام الجميع ممن شارك في هذا الفن .

وآبن الفخار أحد من كان يحترم آراء سيبويه ، ويرى أنها جديرة بال أخذ والاعتداد بها ، فقد تردد اسم سيبويه في كتاب ابن الفخار هذا كثيرا ، لم نره في مرة واحدة منها صرح بمخالفته . هذا كاف في التدليل على تلك المنزلة التي احتلها سيبويه عند ابن الفخار ، ولكن إن أردنا الدقة أكثر فإننا نجد في كتابنا هذا ما يشير صراحة إلى احترام ابن الفخار لآراء سيبويه وتقديسها على ما سواها وإن كان رأيه

مرجوها ، فقد ذكر ابن الفخار مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين هي أن " من " الابتدائية لا تدخل على الزمان عند البصريين ، وأجاز الكوفيون دخولها عليه مستدلين بقوله تعالى ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ ^(١) ، فقد دخلت " من " على " أول " وأولها هنا عبارة عن الزمان ، لأن أول الزمان زمان كما يقول ابن الفخار .

وقد ردّ البصريون هذا التأويل بما هو مبسوط هناك . ^(٢)

فلما رأى ابن الفخار قوة دليل الكوفيين ، وترجيح أحد شيوخه له ، كان يميل إليه إلا أن سيبويه على خلافه ، فلذلك قال : "... ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنه تأتي مواضع [أي على كلام سيبويه] يعسر فيها التأويل " ^(٣) ، فقله هذا يعني أن قول الكوفيين راجح لكنه مخالف لقول سيبويه ، فلما خالف قول سيبويه أصبح مرجوها .

هذا نص صريح من ابن الفخار أن مخالفة سيبويه غير سائغة ، وكان يكفيه في المسألة أن يحكى الخلاف فيها وألا يقع في مجرد التعصب لا سيما وأنه وصم ابن مالك بالجمود حين ردّ على السيرافي ، لأن ابن مالك اعتمد نص سيبويه فقط . ^(٤)

ومع كل ما تقدم ، فإننا ان التمسنا لابن الفخار مخالفة لسيبويه ، فإننا لا نعدمها ، فقد ذكر ابن الفخار أن اسم العدد اذا صيغ منه

- (١) التوبة : ١٠٨ .
- (٢) الشرح : ٦٢٥ .
- (٣) الشرح : ٥٢٦ .
- (٤) الشرح : ٢٥٣ .

اسم فاعل وأضيف الى ما دون مادته بواحد جاز أن يعمل فيه عمل اسم
الفاعل على شروطه المذكورة في بابہ نحو : هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة ،
أى جاعل الاثنين ثلاثة ، والثلاثة أربعة .

ثم تعرض للعدد المركب نحو : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، فذكر
أنه لا يصح : هذا رابع عشر ثلاثة عشر على أن يكون نظير : هذا رابع
ثلاثة وأمثاله ؛ لأن اسم الفاعل لا يتصور فيه التركيب كما لم يتصور في أصله ؛
لأن من شرطه أن يكون جارياً على فعله ولا يكون التركيب في الفعل ،
ثم ذكر أنه ان قيل : أحذف العجز من الأول فأقول : هذا رابع ثلاثة
عشر ، أجاب بأنه ينبغي أن يكون متمم ، لأنه فرع المتمم .^(١)

وهذا الذى منعه ابن الفخار ذكر ابن خروف - رحمه الله - أن
سيبويه أجازة قياساً نحو : ثالث عشر اثني عشر ، وتاسع عشر ثمانية عشر
وما بينهما ، ويحذف العجز من الأول تخفيفاً لا غير ، فيقال : هذا رابع
ثلاثة عشر ، وتاسع ثمانية عشر وما بينهما^(٢) ، وما ذكره ابن خروف عن
سيبويه ذكر ابن أبي الربيع في شرح الجمل " وهو غير البسيط " أن
أكثر النحويين على منعه^(٣) ، فهذه المسألة تخطئ ابن الفخار الإشارة الى
مذهب سيبويه فيها وأخذ بالمذهب المخالف وهو مذهب المبرد ، ولم
يشر الى خلاف في المسألة أصلاً ، مع أن هذه المسألة من المسائل التي
ردّها المبرد على سيبويه^(٤) ، ولا أظن أن ابن الفخار يخفى عليه الخلاف
في هذه المسألة ، وإنما أوردّها مجملّة ليدراً عن نفسه مخالفة سيبوية
صراحة . والله أعلم .

- (١) الشرح : ٦٠٥ - ٦٠٦ .
(٢) شرح الجمل لابن خروف : ٩٦ ، وانظر مذهب سيبويه في الكتاب
٥٦١ / ٣ .
(٣) شرح الجمل لابن أبي الربيع : ١٦٠ ، وانظر شرح الفية ابن معطي .
(٤) المقتضب : ١٨١ / ٢ هـ ٢ نقلاً عن نقض ابن ولاد .

ثانيا : مخالفته لابن مالك :

كان ابن مالك امام النحويين في عصره بلا منازع كما يقول تلميذه
شرف الدين النووي . (١)

فقد نظر ابن الفخار في بعض كسبه ، فاطلع على شرح التسهيل
وهو من أجل كتب ابن مالك ، ولعله من أجل ما ألف في بابه - ونظر
أيضا في شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافت (٢) ، فظهرت له آراء لا يوافق
فيها ابن مالك .

ومما هو جدير بالاشارة أن ابن الفخار عرض لابن مالك في حوالي
ثلاث عشرة مسألة ، كلها خالغه فيها الا مسألتين (٣) . فهذا الموقف من
ابن الفخار يسترعي الانتباه والوقوف عنده لمعرفة الدافع من وراءه .

لعل الذي دفع ابن الفخار الى الوقوف من ابن مالك هذا الموقف
هو اعظامه له ، فعظم عليه أن يقع في تلك الأوهام حسب تصويره هو ،
وأن تبقي دون أن تحرر فيتلققها طلبه العلم على ما فيها . ولا أظن أن
ابن الفخار يدفعه الى ذلك دافع آخر ، والا لما وصفه بعض الأحيان
بالامام . (٤)

ومما يدل على أن ابن مالك يحتل منزلة رفيعة عند ابن الفخار
هو احتفاله بالرد عليه ، ليكون مقدار الرد على قدر منزلة المردود عليه ،

(١) انظر مقدمة اكمال الاعلام بتثليث الكلام : ٢٣ - ٢٤ .

(٢) انظر ص ١٧٦ .

(٣) انظر تلك المسألة في الشرح : ٨٤ و ١٠٤٠ وهذه الأخيرة وافق

ابن مالك فيها مذهب سيبويه .

(٤) الشرح : ٧٣٩ .

فقد أطلال وجلّى في بعض تلك المسائل ، ولا أحسب أنّ وراء ذلك إلا
جلالة المردود عليه .

وبعد هذه التوطئة فأنني رأيت أن اعرض إحدى مسائل ابن مالك
ورد ابن الفخار عليها ، ثم أشير إلى بقية المسائل في مواضعها من الشرح .

وتلك المسألة هي : الاضافة على معنى " في " .

لقد ذكر ابن الفخار أن الاضافة المعنوية على قسمين :

أحدهما : أن تكون على معنى اللام كغلام زيد ، وسرج الفرس .

والثاني : أن تكون على معنى " من " وهي اضافة الشيء إلى جنسه

كقولك : خاتم حديد ، وثوب خز .

ثم بعد ذلك ذكر أنّ ابن مالك زاد قسمًا ثالثًا ، وهو أن تكون

الاضافة على معنى " في " وأن ابن مالك يقول : إنّ هذا القسم ثابت

بالنقل الصحيح كقوله تعالى : * وهو ألدّ الخصام * ^(١) ، وقوله :

* تربص أربعة أشهر * ^(٢) وقوله * بل مكر الليل والنهار * ^(٣) ،

وقوله * يا صاحبي السجن * ^(٤) . وفي الحديث " فلا يجدون عالما

أعلم من عالم المدينة .

وبعد أن عرض رأي ابن مالك هذا وبعض أدلته عقب على

ذلك بأن ليس فيما أورده دليل وثيق .

(١) البقرة : ٢٠٤ .

(٢) البقرة : ٢٢٦ .

(٣) سبأ : ٣٣ .

(٤) يوسف : ٣٩ ، ٤١ .

أمّا قوله * وهو الدّ الخصام * فمحمول على أن معناه شديد الخصام ، وإذا كان كذلك فاضافته غير محضة ، لأنّها اضافة الى صفة مشبهة ، والاضافة غير المحضة ليست على تقدير حرف بين المضاف والمضاف اليه ، الا ترى أنّ قولك : حسن الوجه ليس بين المضاف والمضاف اليه حرف منوي ينسب اليه الخفض ، وانما هذه الاضافة مشبهة بالاضافة المحضة .

وأمّا قوله * تربص أربعة أشهر * و * بل مكر الليل والنهار * وما أشبهه ، فإنّه لم يضاف الى الظرف حتى نصب الظرف على أنّه مفعول به مجازا ، فهو من باب اضافة العامل الى معموله كما قال سيبويه في قولهم :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

على أنّ الليلة مسروقة لا مسروق فيها ، ولو كانت كذلك لم تجز الاضافة اليها أصلا . على هذا اجماع النحويين ، وهذا معلوم مقرّر عند المعربين . نعم اذا فسر المعنى قيل : انه على معنى " في " ، أى في الأصل ، لا على أنّ " في " مقدرة في النية تقدير اعراب بين المضاف والمضاف اليه .

وأمّا * يا صاحبي السجن * فإنها من باب اضافة الملابس ، وهذا معلوم كقوله :

* اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة *

واضافة الملابس مقدرة باللام ، كأنّه قال : يا صاحبي السجن ، وهي مصاحبة الملازمة كما تقول : فلان صاحب الصلاة ، أى ملازمها ، وأصحاب الجنة ، وأصحاب النار ، وكل ذلك على معنى اللام .

وتقدير الاضافة في " يا صاحبي " بغي وإنما يعطي أنهما أصطحبا
في السجن ؛ لأنَّ التقدير عنده يا صاحبيَّ في السجن ، ولا يعطي هذا
معنى الملازمة المفهومة من تقديرنا نحن ؛ لأنَّه عليه السلام مكث في
السجن سبع سنين عند أكثر المفسرين .

ثم قال : وإنما قال ابن مالك في هذا ما قال اقتداءً بالزمخشري ،
وقد غلط الزمخشري في المسألة حيث قال مستشهداً على أنَّ الاضافة
على معنى " في " بقولهم :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

إنَّ الليلة مسروق فيها لا مسروقة ، وهذا غلط بين ، ولا يظهر من كلامه
أنَّه أراد في الأصل ، ومن هذا الأصل عالم المدينة ، أى عالم للمدينة
كلَّ ذلك على سبيل الاختصاص المجازي فاسلك هذا المسلك بكل ما جاء
من هذا النحو ، وما وقع في كلام المعربين من تقدير " في " فانه تفسير
معنى لا تفسير اعراب " (١) .

هذه هي المسألة التي اقتضت عليها من ردود ابن الفخار
على ابن مالك وهناك مسائل أطول من هذه وأكثر بسطاً اكتفي بالإشارة
إليها لمن أراد مزيداً ، وهذه صفحاتها :

١٣٤ ، ١٧٦ ، وما بعدها ، ٢٥١ ، وما بعدها ، ٢٥٧ ، وما بعدها ،

٣١٤ وفيها ردٌّ أيضاً على المبرد وابن كيسان والسهيلي ، ٥٣٢ وما بعدها

وهي من المسائل المهمة في الرد على ابن مالك ، ٧٠٩ ، ٧٣٥ وما بعدها ،

٠١٠٠٨

(١) الشرح ٤٠٢ ، ٤٠٣ مع تصرف بعض الأحيان .

ثالثا : مخالفته لأبي الحسن بن عصفور :

ألف أبو الحسن بن عصفور كتباً كثيرة في فن العربية ، وما ظهر منها يشهد بجلالة قدره كشرح الجمل ، والضرائر ، والمتع ، والمقرب .
فلمّا ألف ابن الفخار كتابه هذا كانت استفادته من شرح ابن عصفور كبيرة ، لتواردهما على كتاب مشروح واحد ، وقد أشرت في هوامش التحقيق الى كثير من مواضع استفادة ابن الفخار من أبي الحسن ابن عصفور .

ومع أنه استفاد منه في مواضع متعددة إلا أنه ردّ عليه كثيراً خاصة في المسائل التي يختلف فيها ابن عصفور مع أبي الحسين بن أبي الربيع ، ومن النذر اليسير أن يتوسط في الحكم بين ما يذهبان اليه مع اشراب ذلك الجنوح إلى مذهب أبي الحسين بن أبي الربيع . (١)
فكان دائماً هواء مع أبي الحسين بن أبي الربيع . فجاء في بعض ردوده على ابن عصفور ما يشعر بالتحامل عليه نحو قوله : " ولم يمنع ابن عصفور في الموقف شيئاً " (٢) ، وهذا يذكرنا أنه ذات مرة ذكر عن ابن عصفور أنه أساء أدبه مع شيخه أبي علي الشلومين . (٣)

ولعلّ هذا الموقف الذي يقفه ابن الفخار من أبي الحسن بن عصفور موقف موروث ، فقد ذكر بعض من ترجم لأبي الحسن بن عصفور أنه كانت بينه وبين استاذه أبي علي الشلومين جفوة . وابن عصفور

(١) الشرح : ١٥٢ .

(٢) الشرح : ٥٤٦ .

(٣) الشرح : ٣٥٨ .

وابن أبي الربيع من أنجب تلاميذ أبي علي الشلوين ، إلا أن ابن أبي الربيع من أحب تلاميذ أبي علي إليه ، ان لم يكن أحبهم على الإطلاق ، على خلاف ابن عصفور ، فمن المتوقع أن يكون ابن أبي الربيع ممن ينافح عن استاذة ويرد على ابن عصفور وغيره ، ثم نقل ابن أبي الربيع تلك المحبة لاستاذة الى تلاميذه ، ومن أبرهم وأحبهم إليه أبو اسحاق الغافقي أعلى أساتذة ابن الفخار وأحبهم إليه ، فهذه سلسلة علمية ورثت علم أبي علي الشلوين ، فأثمر ذلك احترامه ومناصرتة ، ولو من طرف قد يكون خفيا ، لكل ما تقدم رأيت أن ابن عصفور جدير بأن أضعه في قائمة من رد عليهم ابن الفخار .

الآن هذه الردود لم تصطبغ بما اصطبغت به الردود على ابن مالك من اطالة ، فهي في غالبها قصيرة سهلة الادراك .

وبعد هذا فانتني أود أن أشير الى أن ابن الفخار لم يرد جميع آراء أبي الحسن بن عصفور ، فهناك موافقات له ، بل انه في بعض المواطن دفع الاعتراض عن أبي الحسن بن عصفور ^(١) ، الا أن الاعتراضات كثيرة ، واليك أنموذجا من تلك الردود وهي في رافع الخبر .

قال أبو الحسن بن عصفور : " ومنهم من ذهب الى أن المبتدأ هو الرافع للخبر ، وذلك باطل بدليلين :

أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو قولك : القائم أبوه ضاحك ، ولو كان رافعا للخبر لأدى ذلك الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر ، وذلك لا نظير له .

(١) انظر الشرح : ١٥٢ ، ٢٧١ ، ٤١٨ .

والآخر : أنَّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو : زيد ،
والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز
تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه . هذا نص أبي
الحسن بن عصفور من كتابه .^(١)

وقد ردَّ ابن الفخار مذهب ابن عصفور هذا فقال : " وهذا
نظر ضعيف . أمّا قولك : القائم أبوه ناهب ، فإنَّ القائم لم يرفع
الفاعل من حيث هو مبتدأ ، بل من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل ،
وأمّا رفعه الخبر فمن حيث هو مبتدأ . لا من حيث هو اسم فاعل بمنزلة
الفعل ، فيظهر أنَّه ظنَّ أنَّ رفعه الاسمين من وجه واحد ، وينظر
الى هذا الظن ما أورده بعض المذاكرين في مسألة : ضربني زيد احسن ،
فقال : اذا كان الخبر مرفوعاً بالمبتدأ الذي هو " ضربني " فهو من
صلته ، والصلة والموصول لا يستقل منها كلام ، فأجبتة بنحو ما تقدم ، وهو
أنَّ رفعه للخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ، وعمله في صلته
من حيث هو مصدر لا من حيث هو مبتدأ ، فهما وجهان مختلفان ، وزانه
الصلاة في الدار المفضوبة ،^(٢) وشار الغلط عدم التحقيق .

وأمّا الجواب عن الثاني ، فإنَّ عمل المبتدأ في خبره ليس محمولاً
على غيره ولا مشبهاً به ، وانما عمل فيه بشرط الأولية الوضعية وعدم العوامل
اللفظية ، وهذا المعنى فيه موجود ، وان تقدم خبره عليه ، وانما يمتنع
العامل من العمل في معموله مقدماً عليه اذا كان محمولاً على غيره ففي
العمل وشبهاً به من جهة مّا ، ويلزم في العمل طريقة واحدة اشعاراً
بهذا المعنى .^(٣)

(١) انظر شرح الجمل له : ٣٥٧/١ ، والشرح : ٢٦٤-٢٦٥ .

(٢) انظر ما يأتي في (منهج ابن الفخار في شرح الجمل) .

(٣) الشرح : ٢٦٥ .

هذا أنموذج من رد ابن الفخار على أبي الحسن بن عصفور ،
واليك بعض الاحالات الى صفحات بعض الردود الأخرى :

٢٩١ ، ٣٥٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٤٩٥ ، ٥٤٦ ، ٦٢٩ ، ٦٩٦ ،

٧٠٦ ، ٧٥٣ ، ٨٠٨ - ٨٠٩ ، ٨١١ ، ١٠٠٤ .

رابعاً : مخالفته لأبي الحسين بن أبي الربيع :

يتصل ابن الفخار بصلة وثيقة بأبي الحسين بن أبي الربيع ، فقد
انتقل أبو الحسين من اشبيلية اثر سقوطها في أيدي النصارى الى
سبتة فكانت حلقة من حلقات العلم المشهورة في سبتة ^(١) أخذ فيها
أبو اسحاق الغافقي ، وأبو بكر بن عبيد وغيرهما ، وهما من شيوخ الأستاذ
ابن الفخار ، وكان جل انتفاعه بأبي اسحاق الغافقي ^(٢) ، فمن هنا سرت
الى ابن الفخار محبة شيخ شيوخه ، علاوة على أن ابن أبي الربيع كان
من أبرع أساتذة العصر. ^(٣)

فالناظر الى أقوال أبي الحسين بن أبي الربيع من خلال شرح ابن
الفخار هذا يجد أنها تحظى بكل تأييد واحترام مع كثرتها ، هذا
بالإضافة الى أنه كثيراً ما يصف ابن أبي الربيع بالأستاذ مما يدل دلالة
واضحة على ما ذكرته ، وأبعد من هذا ، فإن المسائل التي خالف فيها
ابن الفخار ابن أبي الربيع يسيرة جداً فلم أرا إلا مسألتين ذكرهما دون
أن يذكر أنه يخالف ابن أبي الربيع ^(٤) . والثالثة صرح فيها بأنه

(١) شيوخ العلم وكتب الدرس في سبتة : ٢٤ ، ٦٤ .

(٢) الاحاطة : ٣ / ٣٦٠ .

(٣) انظر برنامج ابن أبي الربيع ضمن مجلة معهد المخطوطات ، الجزء

(٤) الشرح : ٤١٨ ، وانظر المسألة الأخرى في البسيط : ٧٩٩ ،

وهي في الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣ دون أدنى إشارة الى مذهب ابن أبي
الربيع .

يذهب مذهبا مخالفا لمذهب أبي الحسين بن أبي الربيع وهي :
النسب الى اثنين ، والى اثني عشر مسمى بهما ، وها هي هذه :
ذكر أبو الحسين بن أبي الربيع أنه لو فرض أن هناك رجلين
أحدهما اسمه اثنان والآخر اسمه اثنا عشر لم ينسب اليهما لوجود اللبس ،
وذلك أن الاسم اذا كان مركبا ونسب اليه حذف عجزه ونسب الى
صدره فاذا حذف من اثني عشر العجز اتفق مع اثنين في اللفظ ، ففي
النسب الى هذه الصورة لبس .

هذه حجة أبي الحسين بن أبي الربيع .

وأما ابن الفخار فأنه يجيز ما منعه أبو الحسين فيقول :
" وعندي أنه يجوز النسب اليه ، ولا يراعى اللبس في الأعلام ، ألا
ترى أن النسب الى المثنى والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير بالرجوع
الى الواحد كائنا ما كان ، وذلك كله يشبه النسب الى الواحد ، وكذلك
اذا سميت بزيدين ، أو بالزيدين وحكيت اعرابهما نسبت اليهما
كالنسب الى الواحد ، ولا أذكر في ذلك خلافا وبالله التوفيق " . (١)

هذا كل ما رأيته من مخالفات لابن أبي الربيع ، ولعل هناك
مسائل لم أتنبه اليها مع أنني اجهدت نفسي في احصائها .

هذا جزء يسير من مخالفات ابن الفخار لبعض أئمة النحاة ،
وقبل أن أختتم هذا البحث فإن من الجدير بالتنبيه الإشارة الى مخالفته
أباحيان الفرناطي والرد عليه .

(١) الشرح : ١١٧١ - ١١٧٢ .

دأب ابن الفخار على ذكر بعض الحكايات المختلفة التي لها

علاقة بما هو بصدده من مسائل نحوية .

فابن الفخار يمنع تقديم التمييز عن تمام الكلام على عامله الفعل

تبعاً لسيبويه ، وابن مالك . وفي أثناء تقريره لهذه المسألة ذكر

حكاية عن أبي حيان مؤداها أن أحد أصحابه هو كان بالقاهرة فسأله

أبو حيان عن مذهب مدرسي العربية بغرناطة في تلك المسألة ، وأبو حيان

يعني بمدرس العربية بغرناطة ، ابن الفخار ، إذ كان متصدراً للتدريس

بالمدرسة النصرية بغرناطة ^(١) - فأجابه بأن مذهبه المنع ^(١) ، فذكر

أن أبا حيان قال : الصحيح الجواز قياساً وسماعاً ، وأنه أخرج مبيضة

على " ابن مالك " ^(١) ، قرأ عليه فيها وجه القياس ، وأنشد من السماع

أبياتاً كثيرة ، هذا مجمل تلك الحكاية . فما كان من ابن الفخار إلا

أن ردّ هذا المذهب فقال : " يرحم الله الشيخ أبا حيان ، لقد أغفل أصلاً

عظيماً من أصول النحو مع كثرة دوره على السنة المعربين ، وذلك أن تقديم

التمييز على عامله إذا كان فعلاً لو كان جائزاً عند العرب كالحال لكثير

نظماً ونشراً كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها

إذا كان فعلاً نظماً ونشراً كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر

على خلاف ذلك دلّ دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله

وان كان فعلاً ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه

من ضرائره ، وبالله التوفيق .

(١) الإحاطة : ٣٦/٣ .

ثم أخذ ابن الفخار في إيراد كلام ابن مالك واتباعه كل وجه منه بما يراه مناسباً ، وبسط المسألة هناك ^(١) ، إذ بها طول لا يحتمله المقام .

وفي ختام هذا البحث فأنني رأيت أن أشير إلى بعض الأئمة الذين خالفهم ابن الفخار ، وأقرن بذلك صفحات المواضع المردودة لمن أراد مزيداً من معرفة مخالفات ابن الفخار ، فهو لا هم حسب وفياتهم :

- | | | | |
|------|-------------|---|---------------------------|
| (١) | الكسائي | : | ٥٤٩ |
| (٢) | الفراء | : | ٥٤٣ |
| (٣) | الأخفش | : | ٤٩٢ ، ٩١٧ ، ١١٤٧ . |
| (٤) | المبرد | : | ٦٨٥ ، ٨٣٥ . |
| (٥) | الزجاج | : | ٩١١ ، ١٠٠٣ . |
| (٦) | ابن السراج | : | ٢٩٣ . |
| (٧) | السيرافي | : | ٢٠٢ ، ١٠٠٣ . |
| (٨) | الفارسي | : | ٥٢٢ ، ٩١٢ ، ١١٢٠ ، ١١٥٧ . |
| (٩) | ابن العريف | : | ٤١٨ - ٤١٩ . |
| (١٠) | ابن بابشاذ | : | ٨٠٠ . |
| (١١) | ابن السيد | : | ٨٠٨ - ٨٠٩ ، ٩١٧ . |
| (١٢) | ابن الطراوة | : | ٢٨٧ ، ٤٠٣ ، ٥٦٥ . |
| (١٣) | ابن الباذش | : | ٢٤٣ ، ٩٦٥ . |
| (١٤) | السهيلي | : | ٢٣٧ ، ٦٥٠ . |
| (١٥) | ابن خروف | : | ٩٠٩ - ٩١٠ ، ١٠٥٠ . |

(١) الشرح : ١٠٣٩ وما بعدها ، وقد أوردت هذه المسألة في بحث الاستشهاد بالشعر .

- (١٦) ابن معطي : ٠٣١٣
- (١٧) أبو علي الشلوين : ٠١١٢٠
- (١٨) ابن أبي العافية : ٠٧٩٥
- (١٩) ابن الحاجب : ٠ ٩٦٥
- (٢٠) ابن الضائع : ٠ ١٠٥٠، ١٠١٤، ٩٢٩، ٧٢٦، ١٥٢
- (٢١) أبو بكر بن عبيد : ٠ ٩٩٣
- (٢٢) أبو محمد عبد المهين الحضرمي : ٠ ٨٣٠
- (٢٣) أبو بكر بن زيد : ٠ ١٠٦٧

(٦) موقف ابن الفخار من البصريين والكوفيين :

اعتاد كثير من الباحثين أن يشيروا في "أبحاثهم الى مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة ومدى تأثر من يكتبون عنه بأرائهما ، مع أن جل النحاة ينتحون الى مدرسة البصرة ، وان كان هناك من أطال التشقيق في هذه المدارس وجعلها أكثر من مدرستين .

ومع ذلك فأنني في هذا المقام أشير الى أن ابن الفخار بصري المذهب ، يحكي مذهب الكوفيين ثم يرجح مذهب البصريين عليه .

ويكفي في هذا المقام أن أذكر أن ابن الفخار يحكي في احدى المسائل مذهب الكوفيين ويرى رجحانه ثم يتركه لمخالفته لنص سيبويه ، وتلك المسألة هي مسألة " من " الابتدائية . فالكوفيون يقولون : ان " من " يصح دخولها على الزمان ، ويستدلون بقوله تعالى * لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه * (١) .

والبصريون لا يجيزون دخول " من " على الزمان ، ويتأولون الآية على حذف مضاف تقديره : من تأسيس أول يوم . فمن هنا عندهم وان دخلت على الزمان في الظاهر فهي داخلية على المصدر في الأصل ، والاعتماد على الأصول دون العوارض ، هذه هي حجة البصريين كما ذكرها ابن الفخار . (٢)

على أن أبا عبد الله بن عبد المنعم ، وهو أحد شيوخ ابن الفخار

(١) التوبة : ١٠٨ .

(٢) الشرح : ٦٢٥ ، وانظر الانصاف : ٣٧٢ .

ردّ على البصريين قال في هذه المسألة : " هذا التأويل يؤيد الى التسلسل ، لأنّه مهما قدرنا مصدرا قدرنا قبله زمانا ، لأنّ الموضع موضع تأريخ ، والتأريخ انما يقع بالزمان دون المصدر ، واذا جاء بالمصدر كمقدم الحاج ، فلا بدّ من تقدير الزمان ، وذلك يؤيد الى ما لا نهاية له ، فذلك باطل ، فقوى احتجاج الكوفيين بهذه الآية " . (١)

ثم ذكر ابن الفخار أنّ الفارسي متوقف في المسألة وأنّه قال : ان كثرة دخول من على الزمان كثرة تقتضي القياس فالقول قول الكوفيين ، وان لم يكثر فالقول قول البصريين .

ثم عقب على ذلك ابن الفخار فقال : " ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنّه تأتي مواضع يعسر فيها التأويل ، وهذا كاف في المسألة ان شاء الله " . (٢)

وقول ابي القاسم الذي أشار اليه وأنه ظاهر كلام سيبويه هو : " ولو استعملت " من " في هذا الباب مكان " منذ " فقلت : ما رأيته من يومين أو من شهرين " كان قبيحا ، وأهل البصرة لا يجيزونه " . (٣)

وأما قول سيبويه فهو " وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا الى مكان كذا ، وتقول اذا كتبت كتابا : من فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها " . (٤)

(١) الشرح : ٦٢٦ ، وانظر مذهب ابن عبد المنعم أيضا ص ٣٦٨ .

(٢) الشرح : ٦٢٦ .

(٣) الجمل : ١٣٩ .

(٤) الكتاب : ٢٢٢/٤ ، وانظر : ١٢/١ .

وما تقدم فان ابن الفخار كانت عنده حجة الكوفيين راجحة
لقوة دليلهم ، مع توجيه شيخه أبي عبد الله بن عبد المنعم ، إلا أن ذلك
مخالف لنص سيبويه الذي ذكرته سابقا فلذلك عدل عن رأى الكوفيين الى
نص سيبويه على الرغم من أن سيبويه لم يذكر للمسألة شواهد تؤيد
ما قال .

ولا يفوتني أن أذكر أن هذه المسألة تعرض لها أبو البركات الأنباري ،
ورجح مذهب البصريين وبسط المسألة أكثر ، لكن يبقى قول
الأستاذ أبي عبد الله بن عبد المنعم قويا . والله أعلم .

هذه المسألة سقتها هنا لتبين موقف ابن الفخار من الكوفيين ،
وقد تعرضت لها في مخالفته لسيبويه ، وأنه لم ترجح لديه حجة الكوفيين
رغم رجحانها عند شيخه ابن عبد المنعم ، لأنها خالفت ظاهر سيبويه
فقط .

وبعد هذا فلا أكار أجد مسألة رجح فيها قول الكوفيين رغم كثرة
ما ينقله من أقوالهم ورغم أنه ينقل موافقة بعض الأئمة لهم كابن خروف .
وهنا أسوق بعض النماذج من المسائل التي جرى فيها نزاع
بين الكوفيين والبصريين وقف فيها ابن الفخار موقف المناصر للبصريين .

(١) ذهب البصريون الى أن الاسم مشتق من " س م هـ " وذهب

الكوفيون الى أنه مشتق من " و س م " ص ٠٤ .

(٢) ذهب الكوفيون الى أن المصدر مشتق من الفعل ، وذهب البصريون

الى أن الفعل مشتق من المصدر ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣) ذهب أكثر البصريين الى أن " رب " للتقليل وذهب الكوفيون

وبعض البصريين الى أنها للتكثير . ص ٣٧٥ - ٣٧٦ .

- (٤) ذهب البصريون وطائفة من الكوفيين الى أن نعم وبئس فعلان ،
ونذهب الفراء وطائفة من الكوفيين الى انها اسمان . ص ٩٥١ .
- (٥) اختار الكوفيون في باب التنازع اعمال الاول ، واختار البصريون
اعمال الثاني : ٥٤٦ .
- (٦) المصدر العامل ينصب عند الكوفيين ولا يرفع وهو عند البصريين
يرفع وينصب ص ٥٧١ .
- (٧) منع البصريون جمع تمييز كم الاستفهامية ، وأجازه الكوفيون . ص ٦١٢ .
- هذه بعض المسائل التي دار الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين
وكان ابن الفخار يرجح مذهب البصريين ، واليك ارقام بعض الصفحات التي
كان فيها خلاف بين البصريين والكوفيين رَجَحَ فيها عند ابن الفخار مذهب
البصريين وهي :
- ٢٦ ، ٧٤ ، ١٧٦ ، وقد كتبت اختياراته وهي العطف على الضمير
المخفوض ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٣١١ ، ٥٩٥ ، ٦٠٠ ، ٧٢٢ ، ٧٥٠ ، ٩٠٥ .
- هذه بعض المسائل وليست كلها .

(٧) توجيهاته :

قال لسان الدين الخطيب في الاحاطة أن ابن الفخار
"يتفجر بالعربية تفجر البحر ويسترسل استرسال القطر... ولا يعوزه
توجيه ولا تشذ عنه حجة". (١)

وفي هذا الكتاب كثير من توجيهات ابن الفخار المفيدة التي
تؤيد ما ذهب اليه تلميذه ابن الخطيب ، وللتدليل على ذلك نذكر
هنا بعض النماذج من تلك التوجيهات ثم نحيل الى بعض تلك
التوجيهات لمن أراد الاستزادة .

١ - المضاف اليه لم يبين مع تعدد موجب البناء فيه .

من المسلم به في النحو أن المضاف اليه مجرور بالاضافة ، وهذه
القاعدة مطردة لا تنخرق ، الا أن ابن الفخار ذكر أن سائلا سأل فقال :
" المضاف اليه اضافة معنوية واقع موقع التنوين ، ومضمن معنى حرف
الاضافة ، وهو اللام ، أو من ، وكلاهما مذكور في أسباب البناء ، والحاصل
أنه شبهه بالحرف من جهتي تضمنه معناه ووقوعه موقعه .

أما شبهه بتضمن معناه فظاهر ، لحصول المشاركة فيما هو
للحرف وضعاً .

وقد تقرر أن موجب البناء مخالف لموجب منع الصرف في نفي اشتراط
التعدد ، وقد تعدد ها هنا موجب البناء ، فيناو . أكد من بناء ما اتحد
فيه سببه ، فما الجواب ؟

فأجاب أبو عبد الله بالجواب التالي :

(١) الاحاطة : ٣٥/٢ .

"الوقوع موقع الحرف، أو تضمن معناه، أمّا أن يكون على وجه

الجواز كهذا الذى نحن بسبيله، وأمّا أن يكون على وجه اللزوم.

فالأول لا يوجب بناءً، لضعفه بعروضه، وقوة أصالة الاسمية بالتمكن،

والخروج عن الأصل لا يكون إلا بسبب قوى.

والثاني هو الذى يوجب البناء، لقوته باللزوم، وهذا هو

المذكور في أسباب البناء وقد أورد ابن جنى سؤالا في الظروف المعربة

لم لم تبين وقد تضمنت معنى حروف الدعاء ؟

وأجاب بنحو ما ذكرناه، من أنّ ذلك التضمن لا حكم له، لكونه

على وجه الجواز، فهو بصدور الاستعمال، فلم يعتد به لذلك، إلا أنه

يهيئه للبناء، مثل أن يقطع عن الإضافة، فيسرع إليه البناء بخلاف الاسم

الذى لم يتقدم إليه تهيئة، وبهذا فرقوا بين نحو: قبل وبعد، وبين

كل وبعض.

فأمّا امتناع نحو عندك ودونك مع لزوم التضمن وعدم الاستعمال

فقد يقال: إن هذا اللزوم إنما هو من جهة أخرى، وهي عدم التصرف،

لا من جهة التضمن الذى الغرض به البناء.

وقد يقال: إن هذا التضمن ليس باللازم من جهة زواله

إذا جراً بحرف "من" - والله أعلم. ويؤنس ما ذكرناه آنفا ما رواه

سيبويه في باب النداء، وهو أن المنادى أمّا أن يلزمه النداء ولا يفارقه،

أو يكون على وجه الجواب.

فالأمر الأول: لا يجوز نعته عنده، للزومه موضع ما لا يصح نعته.

والثاني: لا يستنع نعته، لعروضه في ذلك الموضع، وعدم لزومه،

وهذا ظاهر إن شاء الله. (١)

٢ - وجه عمل أمثلة المبالغة :

ذكر أبو عبد الله أن أمثلة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل ،
واسم الفاعل إنما عمل لجريانه في اللفظ على فعله ، وهي لم تجر على
أفعالها ، فجعلوا زيادة المعنى الذى فيها قائما مقام ما فاتها من الجريان ،
لأنَّ اعتبار المعنى أقوى من اعتبار الجريان . (١)

ثم ذكر بعد ذلك أن تصغير اسم الفاعل يستلزم تقييد الفعل
الذى هو عمدة العمل وتضعيف جانبه ، فلذلك لم يعمل اسم الفاعل مصغرا ،
فالتكثير هو الذى جعل أمثلة المبالغة تعمل .

ثم قال بعد ذلك : * وانظر الى مسألة قلما سرت حتى أدخل
المدينة ، في باب حتى في الأفعال ، فان العرب تنصب المضارع في هذا
الموضع : لتقليل سبب الدخول وتضعيفه ، فاذا قلت : كثر ما سرت
حتى أدخلها ، فانك ترفع ، لأنَّ الموضع موضع تكثير ، فالفعل حاصل
وهو سبب الدخول ، وهذا تدقيق في الموضع فتأمله ، فانك لا تجده
هكذا ، وبالله التوفيق . (٢)

٣ - الواو، وأوكل واحدة تقع موقع أختها وتحتل معناها

فعدلوا عن ذلك الى صورة تكون نصا على المعنى

المراد .

ذكر ابن الفخار أن العدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر
الأصل فيه أن يعطف الجزء الثاني على الأول بالواو فنقول مشـلا

(١) الشرح : ٤٦٩ .

(٢) الشرح : ٤٧١ .

خمسة عشر ، ولمّا كان العطف بالواو في أصل وضعها يحتمل أكثر من وجه عدلوا عن هذا الأصل الى صورة لا احتمال فيها وتعطى المعنى الذى قصد به الواو ، فحذفوا تلك الواو وركبوا الصدر مع العجز فقالوا : خمسة عشر ، فلم يعد هناك احتمال وكان هذا زيادة في الاختصار .

والاحتمال الذى يكون مع الواو هو أننا اذا قلنا : اشتريت

بخمسة وعشره يحتمل أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون جميع العدد المذكور ثلثا واحدا .

الثاني : يحتمل أن يكون المشتري قد اشترى في وقت بخمسة ثم اشترى في وقت آخر بعشرة .

والثالث : يحتمل عكس الاحتمال الثاني بأن اشترى بعشرة ثم اشترى بعد ذلك بخمسة .

الرابع : أن تكون الواو بمعنى أو كقولهم : خذه بما عزوهان ، فانه على معنى خذه بما عزأوهان . هذا معنى كلامه في المسألة . (١)

ثم عقب على ذلك ابن الفخار بقوله : فلما كان لفظ الأصل [أى مع الواو] دائرا بين هذه المقاصد عدلوا عنه الى صورة تكون نصا على المعنى المخصوص بالواو وضعا مع ارادة الاختصار . (٢)

(١) الشرح : ٥٨٥ - ٥٨٦ .

(٢) الشرح : ٥٨٦ .

ثم بعد ذلك ذكر حادثة تعضد ما ذكره ، وهو أنه وبعض أصحابه سألهم الشيخ أبو زكريا الدكالي عن وجه قوله تعالى ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ ^(١) بعد قوله ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ﴾ مع العلم بأن ثلاثة وسبعة عشرة .

فأجابوا بأنها من باب الفذلكة ، فقال لهم الشيخ : فما وجه الفذلكة هنا ؟ فقالوا ليعلمه العربي من جهتي الجمع والتفصيل ، فقال : ومع هذا ، فما وجه الاعلام بالشيء جملة وتفصيلا ، وأحدهما مغم عن الآخر ، فقلنا : لأنه أبلغ في اثباته في نفس السامع ، فقال : ومع هذا فما وجه التوكيد في ذلك ؟ فقلنا : فأفدنا ، فقال : لما كانت الواو تقع موقع " أو " على معناها عند بعض العرب صارفي المعنى اجمال فرفع ذلك الاجمال بـ " تلك عشرة كاملة " . ^(٢)

٤ - الفعل المعطوف بالفاء على فعل الشرط لا يجوز رفعه .

ما ذكر ابن الفخار في باب الجزاء مسائل العطف على فعل الشرط ، فإذا وقع الفعل المعطوف بين الشرط والجزاء نحو : من يكرم زيدا ويقصده يشكره وكان حرف العطف الواو جاز في المسألة ثلاثة أوجه .

الجزم عطا على فعل الشرط قبله .

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) الشرح : ٥٨٧ .

والنصب بأن مضرة وجوبا بعد الواو .

والرفع على أن الواو واوالحال ، والفعل خبر عن السبأ المحذوف
بعد الواو ، وهذا قليل ، لأن دخول واوالحال على المضارع قليل (١) .

فإن كان العطف بالفاء جاز في المسألة وجهان :

الجزم عطفا على فعل الشرط .

والنصب بأن مضرة بعد الفاء .

وأما الرفع فلا يجوز ، لأنه لا يصح تقدير الحال هنا كما
صح مع الواو (٢) .

وبعد هذا الإيجاز لجزء من مسألة العطف هذه نعود إلى توجيه

ابن الفخار ، فقد ذكر أنه لو قال معترض " فسهلاً سويت بين " ان "
الشرطية و " ان " التوكيدية ، فجوزت العطف على الموضع كما جوزته في
" ان " ، لأن كل واحد من معموليهما مرفوع في الأصل ، فزال ورود
الناسخ . وإذا كانوا يراعون الفرع في حقوقه :

* ولا سابق شيئا إذا كان جائيا *

فمراعاة الأصول أولى . (٣)

(١) الشرح : ٨٤٦ - ٨٤٧ .

(٢) هذا تلخيص المسألة وانظر تفاصيلها في الشرح : ٨٤٧ .

(٣) الشرح : ٨٤٨ .

فما ذكره ابن الفخار يتلخص في ما يلي :

أن فعل الشرط والمبتدأ مرفوعان في الأصل ثم دخل عليهما

ما نسخ الرفع.

أن اسم إن يجوز العطف عليه ، وهو في الأصل مرفوع بالابتداء ،
فيرفع مراعاة للأصل ، فلما جاز ذلك الرفع في المعطوف ، فقياسا عليه
يجوز العطف على موضع فعل الشرط ، لأنه مضارع مرفوع في الأصل .
ثم ان العرب تراعي الفروع فت نصب باسم الفاعل حملا له على الفعل ،
فلما راعت الفرع كان الأولى مراعاة الأصل ، وهو العطف على موضع
الفعل المضارع وهو مرفوع قبل دخول الجازم .

قال ابن الفخار : " والجواب أن ذلك لا يجوز هنا ، لأن "

العطف على موضع معمول الحرف انما يكون على توهم سقوط ذلك الحرف ،
فان كان سقوطه يخل المعنى الذى سيق له الحرف لم يجز توهم سقوطه ،
واذا امتنع ذلك امتنع العطف على موضع معموله ، وباب الشرط هذا من
هذا القبيل ، فالقول فيه كالقول في " ليت " و " لعل " من أخوات " ان "
في امتناع العطف على الموضع ، لما ذكر ، وقد مضى الكلام في بابها .
فتأمل هذه المسألة فانها غريبة " . (١) انتهى .

هذه بعض النماذج التى تلقى بعض الضو على جانب مهم
من الجوانب التى كان يعمتنى بها ابن الفخار ، بل لعله أهم جانب
يميز شخصيته العلمية ، واليك بعض الأرقام التى تحيل الى صفحات
ظهر لابن الفخار فيها توجيهات يبدو لي أنها توجيهات فيها ما هو

جدير بالاشارة اليه ، فانظر : ١٣٠ وفيها أن الياء من " تفعلين " ضمير وليست حرفا ٤٢٨-٤٢٩ في الرد على ابن طلحة ، ٥١١ في اعمال " ما " عمل ليس ، وعدمه ، ٨٦٤-٨٦٥ في اجتماع الشـعـرط والقسم وأن الجزاء للآول منهما ، ١٠١٨-١٠١٩ مسألة يا زيد زيـد الطويل ، ١٠٥٤-١٠٥٥ في مسألة النسبة الى كتف ومشتر ، ومكتسب .

الفصل الثاني

شرح ابن الفخار للجمل

ويشتمل على المباحث التالية :

- توثيق نسبة الكتاب .
- منهج ابن الفخار في شرح الجمل .
- المقارنة بين شرحين من شروح الجمل .
- مصادره .
- شواهد .
- وصف نسخ الكتاب .

توثيق نسبة الكتاب :

ما من شك أن هذا الكتاب لابن الفخار الألبيري ، فقد كتب على غلاف نسخة " ح " ونسخة " ق " أنه لابن الفخار ، وإن كان كتب على نسخة الأصل أنه " شرح جمل ابن عصفور لابن الفخار " وهو قول لا يصح ، لأنه ليس لابن عصفور كتاب يسمى الجمل ، وإنما له شرح على جمل الزجاجي ، وهذا خطأ من كاتب العنوان تحدث عنه في اسم الكتاب .

ومما يؤيد نسبته لابن الفخار ما ورد من نقول عنه مختلفة تارة تنسب النقل لهذا الشرح ، وتارة تنسبه لأبي عبدالله ، وهو في هذا الشرح فما نقل منسوباً لابن الفخار في شرح الجمل ما نقله عنه أبو اسحاق الشاطبي في شرح الألفية ، وهو قوله " . . . " وإن نظرت إلى ما يتصور في " لا " على الجملة كثرت المسائل الجائزة ، وقد رفعها شيخنا الاستاذ ابن الفخار إلى مائة واحدة وثلاثين مسألة ، سمعناها منه ، وهي في شرحه للجمل " (١) وما نقله أبو اسحاق على شرح الجمل لابن الفخار ثابت هناك (٢) .

وهناك نقول للشاطبي عن ابن الفخار ذكرتها في حواشي التحقيق سواء ما نص عليه الشاطبي أنه لابن الفخار ، أو ما أغفله واهتديت إليه في شرحه للألفية (٣) .

(١) شرح الألفية للشاطبي : ٤٥٦/١ .

(٢) وانظره في الشرح : ١٠٢٠ .

(٣) انظر الشرح : ٣١٤ هـ ٢ ، ٣ ، ٣١٦ هـ ٢ ، ٣٢٣ هـ ١ ،

٣٣٤ هـ ١ ، ٢ ، ٣٤٥ هـ ٥ ، ٦٢٨ هـ ٤ .

ومن نقل عنه الراعي في كل من عنوان الافادة ، والاجوبة
المرضية عن الاسئلة النحوية فما صرح بالنقل عنه من شرح الجمل
قوله في الاجوبة المرضية " قلت الجواب ما ذكره شيخ شيوخنا الامام أبو
عبدالله محمد بن علي بن الفخار الأندلسي الشهير بالبيري قال في شرحه
على جمل أبي القاسم الزجاجي : بينما نحن جلوس في حلقة الامام أبي
اسحاق الغافقي شارح الجمل أيضا بمدينة سبتة ... اذ دخل
علينا رجل أشعث أغبر ذو أطمار يعرف بابن واس ... " (١) الس
آخره وهذه المسألة ثابتة في شرح ابن الفخار (٢)
ونقل عنه أيضا في مواطن أخرى غير هذا ذكرت طرفا منها في
اسم الكتاب .

ومما نقله عنه في عنوان الافادة قوله : " قال الأستاذ الألبيري
: لا ينبغي أن يجوز غير الكسر هنا ، لا مرين :
أحدهما : أن الفتح لم يأت في القرآن أصلا .
الثاني : أن جواب القسم لا يكون الا جملة اسمية أو فعلية " (٣)
وهذا القول ثابت في شرح ابن الفخار (٤) ، وهناك نقول أخرى نقلها
الراعي عنه نبهت على بعضها في حواشي التحقيق ، وفي هذا كفاية
لإثبات نسبة الكتاب لابن الفخار والآ فان هناك نقولا عنه في نفع
الطيب ، والافادات والانشادات لأبي اسحاق الشاطبي .

(١) الاجوبة المرضية ١١١-١١٢ .

(٢) الشرح : ٨٧٠ - ٨٧١ .

(٣) عنوان الافادة : ١٦٩ .

(٤) الشرح : ١٤٩ هـ ١ .

منهج ابن الفخار في شرح الجمل :

سلك ابن الفخار في عرض مادة كتابه النحوية مسلك أبي القاسم الزجاجي ، فكان يورد جزءاً من نصّ الجمل ثم يقوم بشرحه هو وما يتعلق به ، ولمّا كان هذا الكتاب في عداد التأليف الطويلة وأن الجمل كتاب مختصر ، فقد عمد الى استيفاء كثير مما لم تشر اليه الجمل ، فعقد له مسائل يعرف منها أنّ ما يقوله تحتها ليس مما يشتمل عليه مراد أبي القاسم ، ومع أنّ الغالب على ابن الفخار ايراد نصّ أبي القاسم ، إلاّ أنّه في بعض الأبواب قبل أن يورد نصّ أبي القاسم يقدم لتلك الأبواب بمقدمة تطول أو تقصر يضمنها تعريف الموضوع المراد شرحه فسي بعض الأحيان ، ثم بعد ذلك يأتي بنصّ أبي القاسم فيشرحه ، فمثال ما قدّم له بمقدمة طويلة باب الاشتغال ، وباب حبذا ، وباب الممنوع من الصرف وباب الاستثناء . (١)

ولا بن الفخار طريقة لم أرها لسواه في عرض المادة النحوية ، فكثيراً ما تراه يورد المسائل ثم يعود اليها مرة أخرى فيبسطها تحت عناوين كثيرة ، فتراه مرة يقول : املاء آخر (٢) ، ومرة يقول : عبارة أخرى (٣) أو تنمة (٤) ، أو ما أشبه ذلك ، ويبعد أن سبب هذا المسلك أن المؤلف الف كتابه هذا ، ثم عاد اليه ، أو عاوده مرات كثيرة في كلّ مرة يضيف اليه ما يراه اكمالاً له ، والدليل على ذلك أن كثيراً من الفصول ،

(١) انظر الشرح : ٢٨٣ ، ٥٢٩ ، ٨٦٧ ، ٩٥٣ .

(٢) انظر الشرح : ٨٧٢ ، ٨٨٣ ، ٩٠٦ .

(٣) ٥٨٥ ، ٦٤٦ ، ٦٨٤ ، ٨٠٠ ، ٨٢٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ .

(٤) ٦٠٠ .

أوالمسائل ، أو الاملاآت ، والفوائد تخلو منها نسخة " ح " في حين أن ما بقي من نسخة " ق " يتفق مع الأصل في كل تلك الزيادات ، فيبدو أن نسخة " ح " صورة أخرى من تأليف هذا الشرح .

ومما شاع في كتاب ابن الفخار هذا أنه كثيرا ما يورد اعتراضات على بعض المسائل ، ثم يجيب على تلك الاعتراضات ، وهذه سمة واضحة في هذا الكتاب .

ومما انتهجه ابن الفخار أنه يذكر بعض المسائل النحوية وما ينبني عليها من مسائل فقهية ، فمثال المسائل النحوية التي ينبني عليها حكم فقهي قوله : مسألة : لو أن شهودا شهدوا فقالوا : رأينا العدو قتل زيدا وأخاه ، فقبل لهم : نصوا الشهادة على ترتيب الفعل ، فقالوا : قتل العدو زيدا ثم أخاه ، فالأخ على هذا وارث لزيد ، وكذلك بالفاء ، فان قالوه بالواو كان ذلك مجملا ، فان ماتوا قبل ترتيب الموت وتوثيقه لم يسرث أحد منهما أخاه ، لأن الميراث لا يكون بالشك . (١)

ومثال المسائل النحوية التي نظرها بمسائل فقهية أنه ذكر أن بعض النحاة منع عمل المبتدأ في الخبر من حيث ان المبتدأ ان كان رافعا فاعلا فانه يوءى الى اعمال عامل في معمولين رفعا نحو : القائم أبوه ذاهب ، فأبوه فاعل للقائم ، وذاهب خبر لقائم أيضا ، وكلاهما مرفوع بقائم ، هذه حجة من منع ذلك .

وقد أبطل ابن الفخار حجة المانع من حيث ان قائم رفع الفاعل من حيث هو اسم فاعل لا من حيث هو مبتدأ ، ورفع الخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو اسم فاعل ، فعلى ذلك كان الرفعان من جهتين

مختلفتين لا من جهة واحدة ، هذا ردُّ ابن الفخار . (١)

وبعد أن قرر هذه المسألة نظر لها بمسألة فقهية فقال :
 " وزان ذلك الصلاة في الدار المغصوبة " . (٢)

يعني أن الصلاة في الدار المغصوبة باطلة ، وبطلانها ليس من
 جهة الصلاة نفسها ، وإنما بطلت من جهة أخرى هي كونها في ذلك المكان ،
 وهناك مسائل فقهية أخرى . (٣)

وقد تعرض لبعض مسائل أهل الأصول مثل قوله : " وليس
 صحيحاً ما يقوله الأصوليون من أن النكرة في سياق النفي تعم " (٤) وإفادة
 اللفظ المشترك العموم . (٥)

ومن منهج ابن الفخار أنه كثيراً ما يعرض في كتابه هذا المسائل
 بين العلماء فيها خلاف ثم يبين الراجح ودليله ، إلا أنه في بعض
 الأحيان يذكر بعض المسائل ثم يقطع كلامه ويقول : وفي الموضوع
 بحث (٦) ، أو هو مبسوط في الأمهات (٧) ، أو ما يشابه ذلك .

وقد نهج ابن الفخار في كتابه هذا منهجا متفاوتا من حيث عرض
 المادة النحوية ، فقد كان النصف الثاني من الكتاب أطول نفساً من النصف
 الأول على خلاف العادة ، وقد نبهت على هذه الظاهرة في المقارنة
 بين شرح ابن الفخار وشرح ابن عصفور .

- | | |
|-----|---|
| (١) | الشرح : ٢٦٥ . |
| (٢) | الشرح : ٢٦٥ . |
| (٣) | انظر الشرح : ٩٢ ، ١٦٢ ، ١٨٩ ، ٤٠٢ ، ٥٥٢ ، ٧١٠ ، ٧٨٧ ، ٨٥٨ . |
| (٤) | ٣٦٣ (٥) ٥٥٧ . |
| (٦) | انظر الشرح : ٧٥ ، ٣٧ ، ٦٠٦ ، ٧٨٧ ، ٨٨١ . |
| (٧) | انظر الشرح : ٣٨٥ . |

ومن الظواهر الواضحة في هذا الكتاب أن ابن الفخار أَعْرَضَ عن الاستشهاد بالشعر ، فلم يستشهد في جميع الكتاب الا بمائة وسبعسة وستين بيتا ، وانظر تفسير ذلك في مبحث الاستشهاد بالشعر .

ومن السمات البارزة في هذا الشرح أن ابن الفخار ، أتى بقدر كبير من التعليقات ، فتجده يقول حمل النظر على نظيره ، ويقول : ليجرى الفرع على حكم الأصل (٢) ، والأصل بقاء ما كان على ما كان (٣) ، حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سبب (٤) حمل المطلق ^{على} المقيد (٥) ، اعتبار العموم مقدما على الخصوص (٦) ، الدخول في أوسع البابين (٧) حمل الشيء على جنسه أولى من حمله على نفسه (٨) ، وغير ذلك كثير جدا .

ومن الأمور اللافتة للنظر التي نهجها ابن الفخار في كتابه هذا أنه كثيرا ما يورد بعض الحكايات التي وقعت له أو حضرها أو سمعها ، حسب ما يظن الموضع الذي يعالجه من شرحه من أمثال ما وقع له بمجلس أبي الحسن الصغير بفاس فقد قال عن ذلك : مسألة : حضرت يوما مجلس الامام أبي الحسن الصغير بمدينة فاس حرسها الله وهو يتكلم في الأقرأ ، فذكر عن بعض الفقهاء أنه احتج لمذهب مالك في أنها الاطهار باثبات العلامة في قوله تعالى * والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء * (٩) .

(١)	٠١٣٠	(٢)	٠١٧٦
(٣)	٠٦٤١ ، ٢٩٧	(٤)	٠١٧٦
(٥)	٠ ٧٦٣ ، ٢٤٤	(٦)	٠٥١١
(٧)	٠ ٥١٢	(٨)	٠ ٨٢٦ ، ٥١٢
(٩)	البقرة : ٢٢٨		

قالوا لو كانت الحيز لكان اسم العدد بغير علاوة على الأصل المذكور عند علماء العربية ، فلما جاء اسم العدد بالعلامة دل على أنه مضاف الى مذكر في المعنى وأن التأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أظهار ، ولو كان اسم العدد مضافا الى مؤنث في المعنى لكان بغير علامة ، لأن التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاث حيز ، فقال بعض الحاضرين : بل اللفظ مجمل اعتبارا بما أصله من يوثق بعلمه من علماء العربية من اعتبار مجرد اللفظ من جهة الاستعمال ، فيكون اثبات العلامة واسقاطها على حسب الاستعمال اللفظي . دون اعتبار المعنى ، إلا ما شذّ نظما ونثرا ، ولا يجوز حمل التنزيل الا على أفصح الوجهين اذا أمكن ، فكانه مال الى هذا بعض الميل ، وهو الصحيح ان شاء الله . (١)

هذه صورة ما اعتاد ذكره ابن الفخار من حكايات فيها تصوير لجانب مهم من جوانب الحياة الثقافية في ذلك العصر ، وغير هذه الحكاية حكايات أخرى وأسئلة وردت اليه من المرية رأيت أن أنه عليها هنا للكشف عن جانب مهم في الدراسات النحوية التي لا تعالج فقط من خلال التأليف والمصنفات التي يفرغ فيها المصنفون الى أنفسهم ويكتبون . وهي بهذه المثابة تشبه " النوازل " في الفقه . وهي تلك المسائل التي تعرض للناس ، ولا يجدون لها جوابا ظاهرا فيما بين أيديهم من كتب فيغزعون الى أهل العلم .

- ١ - خبر ذكره عن أحد طلبة قصر عبد الكريم حين دخل عليهم بمسجد القفال بسبته وأن ذلك الطالب يروى أن كلمة " مهلة " التي تقال في " ثم " أنها للترتيب والمهلة لا تكون إلا بفتح الميم. (١)
- ٢ - سؤال ورد عليه من العرية عن أمّا. (٢)
- ٣ - سؤال آخر من العرية أيضا عن حكم " أم " العاطفة و " أم " المنفصلة. (٣)
- ٤ - سؤال أورده بعض المذاكرين عن مسألة " ضربني زيد أحسن. (٤)
- ٥ - فوائد ذكرها جرت بيمن المذاكرين حين قراءة باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر من كتاب الجمل. (٥)
- ٦ - مسألة نحوية ذكر أنها كانت سبب عي العلم الشنتموي. (٦)
- ٧ - خبر ذكر فيه أنه حضر بمدينة فاس مجلسا جرى فيه ذكر الباء التي في قوله تعالى * فامسحوا برؤوسكم * (٧) فقال أحد أصحابه إنها للالصاق ثم سئل هو فأجاب بما يخالف صاحبه .
- ٨ - خبر في رؤيا رآها أحد الفقهاء. (٨)
- ٩ - خبر في مسألة سألها الشيخ أبو زكريا الدكالي عن فائدة قوله تعالى * تلك عشرة كاملة * بعد قوله * فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتكم * (٩)

-
- | | | | |
|-----|-------------------------------|-----|-------------------------------|
| (١) | الشرح : ١٦٢ | (٢) | الشرح : ١٧١ |
| (٣) | الشرح : ١٦٦ | (٤) | الشرح : ٢٦٥ |
| (٥) | الشرح : ٣٣١ | (٦) | الشرح : ٣٤٥ |
| (٧) | المائدة ٦ ، وانظر الشرح : ٣٨٧ | | |
| (٨) | الشرح : ٤٨٨ | (٩) | سورة البقرة : ١٩٦ وانظر الشرح |

- ١٠- خبرني مسألة حضرها بين أبي عبد الله بن عبد المنعم وأبي محمد عبد المهيمن الحضرمي . (١)
- ١١- خبرني مسألة حدث عنها أن محفلاً عظيماً جمع أعيان أهل سبتة وسأل ابن الفخار عن مسألة فلم يجبه على سوءه إلا أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي . (٢)
- ١٢- سأله سألها فيها أبو اسحاق بن أبي العاصي ، وكان ابن أبي العاصي معجباً بالفرائب ضئيلاً بها . (٣)
- ١٣- مسألة رواها له الشيخ ابن حفيد الأمين عن شيخ بالقاهرة أوقف طالباً وجود القرآن عليه ليفيده بفائدة ثم لم يفعل . (٤)
- ١٤- خبر دخول أحد المشارقة ويسمى ابن واش على أبي اسحاق الغافقي وسوءه عن مسألة تعرض للجواب عليها أحد الطلبة ، ولم يرتض ابن واش جوابه . (٥)
- ١٥- خبرني تصغير "قدر" على قدير ، وأنه ما شئ أحد أصحابه بسبتة ولقيا شيخه ابن عبد المنعم يساً وم صاحب فخار فقال له : بكم هذه القدير . (٦)

هذه جملة الحكايات والأسئلة التي أوردتها ابن الفخار في كتابه هذا رأيت أيرادها هنا لطرافة هذا اللون من الدرس النحوي .

-
- (١) الشرح : ٧١٠ .
 - (٢) الشرح : ٨٣٠ .
 - (٣) الشرح : ٨٤٥ .
 - (٤) الشرح : ٨٤٥ .
 - (٥) الشرح : ٨٧٠ .
 - (٦) الشرح : ١٠٨٦ - ١٠٨٧ .

المقارنة بين شرحين من شروح الجمل :

حينما أردت المقارنة بين شرح ابن الفخار وبعض شروح الجمل ، رأيت أن أعقد مقارنة بين شرحه وشرح أبي الحسن بن عصفور ، ثم بين شرحه وشرح أبي الحسين بن أبي الربيع ، وذلك لأن هذين الشرحين قد طبعا ، فتكون الاحالة على ما بأيدي الناس ، لا على مخطوط قد لا تتيسر مراجعته لكثير من الباحثين .

وأهم من ذلك أن هذين الشرحين كانا تحت يد أبي عبد الله ابن الفخار فأفاد منهما فائدة كبيرة .

أولا : المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح أبي الحسن بن عصفور .

بين شرح أبي الحسن بن عصفور وشرح ابن الفخار فروق كثيرة اجملها فيما يأتي :

* بدأ أبو الحسن بشرح كلام أبي القاسم دون أن يذكر مقدمة لكتابه يبين فيها سبب تأليفه له ، وكذلك فعل ابن الفخار ، إلا أن ابن الفخار بدأ بشرح البسطة وقد أطل فيها إلى حد ما ثم بعد ذلك شرح " التصليه " على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبان ما فيها من مسائل نحويه وصرفية ، ثم تابع ذلك بشرح قول أبي القاسم " قال أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي " وكل ما تقدم لم يتعرض له أبو الحسن ، ثم بدأ بشرح نص الجمل .

وفي طريقة شرح الجمل كان أبو الحسن بن عصفور في الأيسواب الثلاثة الأولى يذكر جزءاً من نص الجمل ، ثم يعقب بقوله " الفصل " ليدل

على أنه يريد شرح ذلك النص وما بعده مما يتعلق به ، ثم بعد ذلك
الأبواب الثلاثة أخذ يشرح كلام أبي القاسم دون أن يذكر نص الجمل أصلاً ،
ويستمر على تلك الحال الى نهاية الشرح ، فالناظر فيه يشعر لا حول وهلة
أن الكتاب ليس شرحاً لكتاب آخر ، وإنما هو تأليف مستقل .

أما طريقة ابن الفخار ، فإنه كان يورد جزءاً من نص الجمل ، ثم يعقب
ذلك بقوله : الى آخره أو نحو ذلك ، ليدل على أنه يريد شرح ما يتعلق
بما بعد ذلك النص ، وطريقة أبي الحسن أجدى للمذاكر ، لأنها
لا تقتضي استحضار نص الجمل ، وفي طريقة ابن الفخار وأماليها عسر ، إذ
أن نص الجمل في بعض الأحيان يكون منتزعا من سياقه فيحتاج
الى مراجعته في الأصل المشروح لتتضح المسألة المشروحة .

وهذه الطريقة التي سار عليها ابن الفخار لم يخالفها الا في أبواب
قليلة لم يذكر فيها نص كتاب الجمل كباب الاستفان : ٧٤٠ ، وباب
الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية : ٧٦٠ ، وباب الجواب بالفاء : ٧٦٥ ،
وباب أو ، وفي باب " ما " : ٥١٠ وباب نعم وبئس : ٥١٩ لم يذكر
في كل واحد منهما الا نصاً واحداً .

* وما تجدر الإشارة اليه أن شرح ابن الفخار كثير الغموض
عسر العبارة لا يخفى ذلك على متصفحه ، على حين يمتاز شرح أبي الحسن
بالوضوح وجلالة المراد دون كد ودون عناء ، ومثال ذلك من كلام ابن الفخار
قوله : " فكما أن سبب دخول الاعراب في الأسماء خاصة إنما هو
التفرقة بين المعاني الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وأصله من باب
التعجب " (١) فلا يفهم قصده بقوله " وأصله من باب التعجب " الا من

كانت عنده خلفية في المسألة ، ولو أنه بسط العبارة لزال الغموض واتضح المراد .

* وما امتاز به شرح أبي الحسن بن عصفور أنه اهتم بالحدود ومناقشتها كثيرا ، فنراه يذكر في الحد أنه غير جامع أو غير مانع ونحسب ذلك مما تلعب به الحدود ، وكل تلك الاعتراضات يوجهها الى أبي القاسم الزجاءجي . (١)

(٢) ومع هذا التميز لابن عصفور ، فاننا لا نعدم مثل تلك العناية بالحدود عند ابن الفخار ، وان كانت بدرجة أقل ، وآية ذلك أن هناك أبوابا لم يحدها بحد كالإضافة ، والندبة ، إلا أن الغالب عليه عدم شرح تلك الحدود ، لأنه يبدو أنه لا يرى أن الحدود تعطى معنى دقيقا للمحدود فلذلك قال : " فمن رام اقتناص الأسماء على الإطلاق يشبكة الحد فقد رام محالا ، إذ لا يتصور اشتغال حد واحد على حقيقة ومجاز ، فلا يلزم إذا في حدود النحاة أن تكون كحدود المناطقة ، وانما غرضهم افهام المقصود بما أمكن من العبارات ، فما كان أقرب الى المقصود كان الأخذ به أولى . " (٤)

* وما امتاز به شرح ابن الفخار على شرح أبي الحسن أنه أكثر منه بسطا وتحقيقا ، فكتاب ابن الفخار أكثر بسطا من كتاب أبي الحسن لا سيما في النصف الثاني ، فمثلا قد أطل ابن الفخار في باب : إضافة

(١) انظر مقدمة شرح ابن عصفور : ٥٧ - ٥٨ .

(٢) الشرح : ٩٩ ، ١٢٠ .

(٣) الشرح : ١٥٢ ، ٤٧٢ .

(٤) الشرح : ٢١ .

المصدر الى ما بعده ، وذلك أنه ذكر مسألة لم يذكرها ابو الحسن بن عصفور وهي : أن أن والفعل في تأويل المصدر الموصول والمصدر في تقدير أن والفعل ، لكن هل هما مترادفان على المعنى الواحد ، أم متباينان ، فحقق ابن الفخار الأقوال في المسألة فيما يقرب من أربع صفحات كاملة الحجم ، وذكر ابن الفخار في هذا الباب أيضا الخلاف في عمل المصدر وبسطه بسطا لا بأس به ، على حين عرض المسألة أبو الحسن عرضا سهلا لكنه لم يبين الخلاف واكتفى بما رجع عنده فقط .

وانظر الى كل من باب الممنوع من الصرف وابواب التصغير وباب النسب فان الاطالة فيها واضحة وتلك نماذج تمثل السمة الغالبة ، وعلى الجملة فان نفس ابن الفخار في شرحه أطول من نفس أبي الحسن وان كان هناك ابواب قليلة عند ابن عصفور أنافت على مشيلاتها عند ابن الفخار مثل باب : ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز .
الأن أن ذلك ليس بالمطرد .

* هذا وقد استحدث ابو الحسن بعض الابواب التي ليست في أصل الجمل ، وهي باب عطف البيان ، وقد علل ابن الفخار عدم ذكر صاحب الجمل لذلك الباب بأنه لا يقوم عليه دليل إلا في بابين ، في باب اسم الفاعل في نحو قولك : هذا الضارب الرجل زيد بخفض الاسمين وفي باب النداء نحو : يا أيها الرجل زيد متونا وغير متون . . . (١)

* ولابي الحسن ميزة أن شرحه أكمل من شرح ابن الفخار من حيث عدد أبواب الجمل المشروحة ، فقد وقف ابن الفخار في شرحه عند نهاية باب النسب ، وبعد هذا الباب في الجمل اثنان وستون بابا لم يتعرض ابن الفخار لشيء منها الا جزئيا من باب التصريف تحت عنوان " باب منه آخر " فقد شرح هذا الباب وحده ، وتلك الأبواب التي لم يشرحها تتعلق بالعرف والاملاء أما أبو الحسن فلم يترك من أبواب الجمل الا سبعة عشر بابا فقط ، ان وصل في الشرح الى نهاية باب جمع المكسر وترك جميع ما بعده عدا باب : ما يجوز للشاعر في الضرورة ما بال : الامالة ، فمن هنا كان شرح أبي الحسن أكمل .

وما اختلف به شرح ابن الفخار عن شرح أبي الحسن أن ابا الحسن كثير الاستشهاد بالشعر ، استشهد بتسع مائة وستة وستين بيتا حسب احصاء محقق شرحه ، وهذا عدد يفوق كثيرا ما استشهد به ابن الفخار ، ان لا يتجاوز مجموع ما استشهد به مائة وسبعة وستين بيتا ، وهذه الظاهرة من المعالم البارزة في شرح ابن الفخار ، ولعل ذلك يعود الى أن ابن الفخار يرى أن الشعر باب ضرورة لا يستشهد به في مواضع السعة ، وهذا مذكور في بعض مواضع من كتابه هذا ، وقد تعرضت لهذه القضية في مبحث الاستشهاد بالشعر .

* وما يكثر عند ابن الفخار اعادة كثير من المسائل بشكل أوسع ، وذلك أن يعرض مسألة ما ثم يعيد عرضها مرة أخرى بشكل أبسط ويعنون لها بقوله : املاء آخر بمزيد فائدة ونحو ذلك ، وهذه الظاهرة ليست عند أبي الحسن ، ولعلها اثر من آثار مهنة التدريس التي طال على ابن الفخار الاشتغال بها .

* وما فاق فيه ابن الفخار ابا الحسن أنه يورد كثيرا من آراء المتقدمين والمتأخرين وفي كثير من الأحيان يبين رأيه في مذاهب أولئك العلماء على حين لم يكثر أولئك العلماء عند أبي الحسن تلك الكثرة التي عند ابن الفخار.

وفي الختام فان ما ذكرته من فروق بين هذين الشرحين لا يعني أن من رجحت كفته كان قرينه مطرعا ، فإنه لا يغني كتاب عن كتاب ، وحظ العالم من العلم بمقدار حظه من الاطلاع .

ثانيا : المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح أبي الحسين بن أبي الربيع .

شرح أبي الحسين من أنفع شروح الجمل وأطولها ، لكن الذي بقي منه لا يتجاوز ربع الكتاب ، ولذلك فان المقارنة بينه وبين شرح ابن الفخار ستكون على القسم الذي بقي من شرح ابن أبي الربيع .

فأول ما يلقانا في شرح ابن أبي الربيع مقدمة أوضح فيها سبب تأليفه ، ثم عقب ذلك بالسبب الذي أعان على اتمامه ، وهو أبو القاسم محمد بن أحمد اللخمي العزفي أمير سبته . وكتاب ابن الفخار لا يخلو من تلك المقدمة ، فهو يهجم على الشرح هجوما .

يبتاز شرح ابن أبي الربيع بطول النفس في الباب الواحد ، فجملته ما وجد من شرح ابن أبي الربيع هو نحو ربع الجمل ، اذ يقف عند نهاية باب الصفة المشبهة ، وهذا يستغرق مائتين وتسعين صفحة ، وما يقابل هذا الجزء من شرح ابن الفخار نحو مائة وتسع وثلاثين صفحة تقريبا حسب نسخة الأصل ، وهي نسخة ابن أبي الربيع المخطوطة متقاربتان في ما تحتويه

كل صفحة من حيث عدد الأسطر وعدد الكلمات ، فبذلك يصبح ما شرحه ابن أبي الربيع ضعف ما يقابله من شرح ابن الفخار ، هذا على العموم ، والآن فان هناك مسائل لم يتعرض لها ابو الحسين مثل مسألة الاعراب عند النحاة وما يعنى عند الاطلاق ، فقد تعرض لهذه المسألة ابن الفخار .^(١) ومن أمثلة ما يفصل فيه ابن الفخار أكثر من أبي الحسين ما ذكره من أنواع التنوين الخمسة ، فقد وسع فيه القول أكثر من أبي الحسين .^(٢) وما فاق فيه ابن الفخار ابا الحسين أن ابن الفخار ذكر أن ضابط الابتداء بالنكرة هو حصول الفائدة ، وذكر أن النحاة تتبعوا مواضع حصول الفائدة فوجدوها عشرين موضعا عدها كلها ، أما ابن أبي الربيع فهجم على مواضع الابتداء بالنكرة دون أن يقدم لها بتلك المقدمة التي قدم بها ابن الفخار ، وهي عظمة الفائدة ، هذا أولا ، والا ثم الشئاني أن ابا الحسين ذكر أن مواضع الابتداء بالنكرة عشرة مواضع ، وهي عند ابن الفخار ضعف ما ذكره ابو الحسين .

وما يلاحظ في شرح أبي الحسين أن نصّ الجمل المراد شرحه يأتي به مفيدا في الغالب ، أى لا يحتاج معه الى مراجعة الجمل ، على حين نجد نصّ الجمل الوارد عند ابن الفخار كثيرا ما يكون منتزعا من سياقه ، فلذلك نحتاج في شرحه الى مراجعة نصّ الجمل ، لتتضح الفكرة المراد شرحها .

وما ظهر في شرح ابن الفخار كثرة التعليقات ، ولم تكن عند أبي الحسين بتلك الكثرة ،

(١) الشرح : ٣٦٠

(٢) الشرح : ٣٨-٤١ ، والبسيط : ١٢٥-١٢٩

وما امتاز به شرح ابي الحسين أنه اكثر فيه من الشواهد المختلفة
كثرة فاقت ما عند ابن الفخار بكثرة.

وما امتاز به ابن الفخار أن له مناقشات وتحقيقات لم تكن عند
أبي الحسين ، ومن أمثلة ذلك ما ذكرته في توجيهاته ، فهناك ما يكفي
عن اعادته .

وما هو جدير بالتنبيه أن اعتماد ابن الفخار على شرح ابن أبي
الربيع كان كبيرا في النصف الأول من شرحه ، هذا لا شك فيه ، أما في
النصف الثاني ، فلعل اعتماده على ابن الضائع كان أكبر ، وما ذاك الا
لأن شرح ابن الضائع في النصف الثاني ومن باب النداء خاصة كان أعمق
من النصف الأول ، وقد ذكر ذلك بعض من ترجم له ^(١) ، فلعله قد
صحب ذلك أن شرح ابن أبي الربيع أقل عمقا من شرح ابن الضائع ،
وقد نبهت فيما سبق أن نفس ابن الفخار في النصف الثاني كان أطول منه
في النصف الأول .

ومن الأمور البينة في شرح ابن الفخار أن عبارته غامضة غير
سلسة في حين أن عبارة أبي الحسين واضحة لا تكاد تستغلق عليك
مسألة من مسائله وقد سبق التنبيه على ذلك في الحقارة مع شرح ابن عصفور .

(١) إشارة التعيين : ٢٣٥ .

مصادره :

تأخر زمن ابن الفخار بالنسبة للتأليف في مختلف الفنون الإسلامية ، فمكثه ذلك من التمتع بثروة كبيرة من كتب الاسلاف ، نجد صدى ذلك واضحا في كتابه هذا . ومع ذلك فاننا لا نستطيع تحديد جميع المصادر التي اعتمد عليها ابن الفخار في شرحه هذا ، لأنه كثيرا ما ينسب الأقوال إلى أصحابها دون أن يذكر المصادر التي اعتمدها ، فبنظرة سريعة الى فهرس الأعلام يتضح لنا مجموع العلماء الذين لهم آراء ذكرت في هذا الشرح ، وأظن أنه لم يطلع على كل مؤلفات هؤلاء العلماء ، وإنما نقل بعض آرائهم عن غير كتبهم .

الآن أنه أمكن تحديد بعض تلك المصادر التي اعتمدها من طريقين : أحدهما ما نصّ هو على الأخذ منه ، والآخر ما أمكن التعرف عليه من خلال الإشارة إلى صاحب الكتاب ، أو من خلال اتفاق بعض نصوص الكتاب بنصوص كتب أخرى ، وهذا قليل جدا . فالكتب التي نصّ هو على الأخذ منها هي :

- ١ - اختصار ابن الحاجب ، ذكره مرة واحدة . (١)
- ٢ - الأسئلة والأجوبة للشلميين ، ذكره مرة واحدة ، وآراء الشلميين تتردد في الكتاب كثيرا ، أشرت الى تخريج أكثرها في هوامش التحقيق .
- ٣ - الأصول لابن السراج ، ذكره مرة واحدة ، وقد أكثر من ذكر ابن السراج ، وكثيرا ما نجد آراءه في الأصول .

(١) انظر اماكن ورود هذه الكتب في فهرس الكتب الواردة بالمتن .

- ٤ - الايضاح للفارسي ، ذكره كثيرا وقد عدّ التكملة جزءا منه ، وهو ينقل منها .
- ٥ - التذكرة للفارسي ، وهي أشهر كتب الفارسي بعد الايضاح ، ويبدو أنها من اكبرها حجما ذكر بعضهم أنها في عشرين مجلده .
- ٦ - التعاليق فيما قيد عن الشلوين ، من هذا العنوان يبدو أن هذا الكتاب ليس من تأليف الشلوين نفسه ، وانما هو من جمع بعض تلاميذه حين القراءة عليه أو غير ذلك .
- ٧ - كتاب التلخيص .
- ٨ - الدرة الالفية (ألفية ابن معطي) .
- ٩ - شرح الايضاح لابن أبي الربيع ، ذكره مرتين ، وقد استفاد منه أكثر من ذلك .
- ١٠ - شرح الكتاب لأبي بكر بن عبيدة ، وقد ذكره عدة مرات في شرحه هذا .
- ١١ - الصحاح للجوهري ، ذكر ابن الفخار الصحاح مرة واحدة ، وذكر مرة أخرى الجوهري باسمه .
- ١٢ - القوانين لابن أبي الربيع ، ابن أبي الربيع من اكثر من ورد ذكره في شرح ابن الفخار هذا ، واكثر اعتماده كان على البسيط ، وهو من أغزر كتب ابن أبي الربيع ولعل السبب في اعتماده عليه أنه شرح للجمل أيضا ، والاّ فان شرح الايضاح عظيم الفائدة كبير الحجم ، والقوانين بالنسبة اليهما يعد مختصرا .
- ١٣ - الكتاب لسيبويه ، أكثر ابن الفخار من ذكر سيبويه وكتابه في شرحه هذا ، وقد ذكرت احترام ابن الفخار لسيبويه في بحث آراء ابن الفخار واختياراته ، ثم في بحث مخالفاته .

- ١٤- الكراسة لأبي موسى الجزولي .
- ١٥- المقرب لأبي الحسن ابن عصفور . اعتمد ابن الفخار على ابن عصفور كثيرا ، وجل اعتماده كان على شرح الجمل ، ولم يرد ذكر المقرب إلا مرتين .
- ١٦- الموجز لابن السراج ، وهو كتاب صغير الحجم ذكره ابن الفخار مرة واحدة في معرض ترتيب التوابيع مع بعضها وأن أفضلها ترتيب ابن السراج في كتابه الموجز والاصول .
- ١٧- الهلالية لأبي الحسن ابن عصفور .
- هذا ولا يفوتني أن أذكر أنه ورد في كلام ابن الفخار ذكر لكتاب سماه " التعاليق " ولكنه قد اخترمت الورقة في الموضع الذي ذكر فيه اسم مؤلف الكتاب ، ولم يبق إلا كلمة " ابن " وذلك من نسخة الأصل ، أما نسخة " ح " فلم يرد فيها ذلك الموضع أصلا . وهناك في عبارة ابن الفخار أيضا ما يمكن أن نأخذ منها أنه استفاد من كتاب سماه " المسائل " فقد قال : " ... وقد ذكر في المسائل توجيه قراءة ابن ذكوان " (١) .
- هذه هي مجموع الكتب التي ذكرها ابن الفخار ، على أن هناك آراء كثيرة لكثير من العلماء نصّ على اسمائهم دون أن يذكر مؤلفاتهم التي نقل منها .
- فقد ذكر المبرد كثيرا (٢) وأغلب ما يذكره عنه نجده في المقتضب ،

(١) الشرح : ٩٠٧ .

(٢) انظر مثلا نصا من المقتضب : ٩٧٩ هـ ٤٠٤ .

ومن النادر ألا نجد ذلك في المقتضب ، أو أن نجد في المقتضب ما يخالفه ، وقد أشارت إلى ذلك في هوامش التحقيق ، ومع ذلك فإنه من الممكن أن يكون ما نقله عنه بالواسطة ، فكثيرا ما كان يعول على ابن عصفور وعلى ابن الضائع ، وابن الضائع يعتني بنقل نصوص المتقدمين كثيرا .

ومن نقل عنهم الفارسي ، من غير الايضاح ، فقد نقل من المسائل البصريات وكذلك من كتاب الشعر ، ولم يشر إلى هذين الكتابين ^(١) ، هذا مع ملاحظة أنه يمكن أن تكون نصوص الفارسي مشتركة بين أكثر من كتاب من كتبه .

وقد نقل عن السيرافي كثيرا ، وقد رأيت كثيرا من نصوص السيرافي عند أبي الحسن بن الضائع ، فلا بد الحسن عناية كبيرة بكلام أبي سعيد ، وقد أشارت إلى بعض ما نقله عن السيرافي في موضعه . ومن نقل عنهم أبي الفتح بن جني في الخصائص ^(٢) ، وهناك آراء كثيرة لأبي الفتح خرجت بعضها من سر صناعة الاعراب ، ومن المحتسب .

وينقل عن ابن السيد البطلوسي من كتاب : اصلاح الخلل ^(٣) ، ومن الحلل في شرح أبيات الجمل ^(٤) .

ونقل عن أبي القاسم السهيلي ، وبعض نقوله نجدها تصريحاً أو تلميحاً في نتائج الفكر ونقل عن أبي الحسن بن خروف من شرح الجمل خاصة عند شرح بعض الأبيات واعرابها ^(٥) .

(١) انظر نسا من المسائل البصريات : ١٠٢٠ هـ ، ونسا من الشعر :

١٠٣٦ هـ

(٢) الشرح : ٤٣٨ .

(٣) الشرح : ٩١٣ وغيرها مواطن كثيرة عند الاعتراضات على أبي القاسم الزجاجي .

(٤) الشرح : ٩٣٦ هـ ٦ وغير ذلك مما ينقله في تفسير بعض الأبيات .

(٥) الشرح : ٥٥٥ هـ ٦ .

وينقل عن الزمخشري عند بعض الآيات وهي من الكشف (١)
وهناك آراء أخرى للزمخشري في الفصل (٢).

وينقل عن أبي علي الشلوين واشهر كتب أبي علي هي التوطئة
وشرح الجزولية الكبير ، وقد سبقت الإشارة الى كتابين من كتب أبي علي
الشلوين .

ومن أهم من نقل عنهم وأكثر ثلاثة نفر هم : ابن أبي الربيع ،
وابن عصفور ، وابن الضائع ، ولعل ذلك راجع الى اتحاده معهم في
الكتاب المشرح ، ولقرب زمنه منهم ، ولعلو منزلتهم في مصرهم . وكأنني
أشتم أن " هو " لاء الثلاثة كانت بينهم منافسة فخرجت كتبهم على مستوى
كبير من الجودة مع المفاضلة بينهم .

ومن الكتب التي نقل عنها واغضر الاخذ منها كتاب ابن الحاجب
المسمى " الايضاح في شرح المفصل " فقد نقل عنه في موضع واحد دون
ذكر لا للكتاب ولا للمؤلف (٣) ، ثم ذكر ابن الحاجب في موضع متأخر
جدا ، فوجدته أيضا من شرح المفصل (٤) .

ومن نقل عنه ابن مالك ، فقد تردد ذكر ابن مالك في بعض
المواضع ، وأكثر أخذه من شرح التسهيل وبنصه (٥) ، وهناك نصوص بلفظ
عمدة الحافظ وعدة الالفاظ (٦) .

(١) الشرح : ١٨٤ .

(٢) الشرح : ٢٠٥ هـ ٣ .

(٣) الشرح : ٢٦٩ هـ ٢ .

(٤) الشرح : ٩٦٥ هـ ٤ .

(٥) الشرح : ١٣٤ هـ ٢ ، ٢٥٣ هـ ١ ، ٢٥٧ هـ ٥ ، ٣٢٢ هـ وما بعدها .

ومن نقل عنهم الأَبْدَى ، فقد ذكره مرتين في الثلث الأخير
من الكتاب ^(١) ، وهناك نص في أول الكتاب أكثر عبارة بلفظ الأَبْدَى في
شرح الجزولية ^(٢) ، فلعله نقله من هذا الشرح دون الإشارة إليه .
هذا كثير من مصادر ابن الفخار التي استفاد منها ، وهناك آراء
لكثير من العلماء أوردها ليست لهم كتب تحت يدى تُمكن من معرفة
مدى استفادته منها كابن الطراوة ، وابن الأبرش ، وابن الأَخضر ، وابن
البازش وغيرهم كثير ^(٣) .

(١) الشرح : ٨٩٩ ، ١١٣٨ .

(٢) الشرح : ١٦٤ هـ ٢٠ .

(٣) انظر فهرس الأعلام .

شواهد :

استشهد ابن الفخار بكل ما استشهد به نحاة عصره ، فقد
استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، وأقوال العرب شعرا ونثرا ،
واليك تفصيل ذلك .

أولا - الاستشهاد بالقرآن الكريم :

لا خلاف بين النحاة في صحة الاستشهاد بالقرآن الكريم على
اثبات القواعد النحوية ، وإنما ا طرح بعض النحاة الاستشهاد ببعض
القراءات ، لأنها تخالف ما أصلوه من قواعد نحويه ، فيسبذون السبب
المانع لهم من الاستشهاد بالقراءات التي خالفت القواعد ، أنها ليست على
الشائع من كلام العرب .

وعلى كل حال فإن ابن الفخار يستشهد بالقراءات المختلفة ،
ولم نجد يطرح قراءات من القراءات ، بل انه يذهب إلى أبعد من ذلك
وهو تخريجه للقراءة شاذة عند كثير من النحاة ، وهي قراءة أبي السَّمال
في قوله تعالى ﴿ انكم لذائقوا العذاب الأليم ﴾ ^(١) بنصب العذاب ،
وشدون هذه القراءة عند النحاة من جهة أنه نصب العذاب بعد حذف
النون من اسم الفاعل ، واسم الفاعل لا ينصب إلا إذا جرد من أل وثبت فيه
التنوين ان كان مفردا ، والنون ان كان مشنأ أو مجموعا جمعا سالما ،
أما إذا لم يثبت التنوين ولا النون فإنه يتعين عندهم الاضافة إلى ما بعده ،
هذا هو وجه شدون هذه القراءة فيما رواه الفارسي عن أبي عثمان عن
أبي زيد . ^(٢)

(١) الصافات : ٣٨ .

(٢) الايضاح : ١٥٠ .

وقد خرّج ابن الفخار هذه القراءة فقال : " وهذا قد يتجه
اتجاهها بعيدا [أي حذف النون] وهو أن هذه النون فيها معنى
التنوين ، فلا يبعد أن تحذف لالتقاء الساكنين كما يحذف التنوين
لالتقاءهما ، وذلك نحو قراءة بعضهم * قل هو الله أحد الله الصمد *
فان قلت : أن النون هنا محرّكة ، فأين الساكنان ؟

فالجواب : أنّها إنما حذفت اعتبارا بسكونها في الأصل
وسكون ما بعدها في اللفظ ، ويؤنسك بهذا ما قاله ابن جنّي في مثل قوله
تعالى : * قل هلم شهداءكم * ^(١) ، انّ الأصل " ها " للتببيه
و " لم " فعل أمر ثم حصل التركيب بين اللفظين ، فصار " هالم " ثم
حذفت الف " ها " لالتقاء الساكنين أحدهما سكونها في نفسها ،
والآخر سكون اللام التي بعدها في أصلها " الم " فحصل أن الألف
حذفت من هلم اعتبارا بسكونها في اللفظ وسكون ما بعدها في أصل
الأصل ، فهذه ومألتنا سياتي ^(٢) . هذا موقف ابن الفخار من قراءة
أبي السّمّال .

والموقف الثاني الذي يظهر منه اهتمامه بالقراءة الذين لهم قراءة
تخالف القواعد ، أنه قال فيمن تكلم في ابن عامر وهو الزمخشري : انّ قوله
فيه مرغوب عنه ، وهو يعني قول الزمخشري . ^(٣)

(١) الانعام : ١٥٠ .

(٢) الشرح : ٤٥٣ - ٤٥٤ .

(٣) انظر المسألة في الشرح : ٨١٤ الهامش الرابع .

ثانيا : الاستشهاد بالحديث :

دار خلاف كبير حول الاستشهاد بالحديث الشريف بين مانع ومجيز ، وقد كثر البحث حوله ، ولا أريد هنا أن اذكر شيئا من ذلك ، وانما الذي أريد أن أذكره في هذا الموضع ، هو مذهب أبسن الفخار في هذه المسألة . فقد أورد ابن الفخار سبعة عشر حديثا في شرحه هذا ، وهذه الأحاديث التي أوردها يظهر لي ^{بأنه} لا يرى إطلاق الاستشهاد بها ← ، والدليل على ذلك أمران :

الأمر الأول : أن أكثر الأحاديث التي أوردها للتشكيل لا للاستشهاد بها على إثبات قاعدة نحوية .

الأمر الثاني : أنه يشك في صحة الاحتجاج برواية المحدثين حيث قال : "... فالأظهر أن ذلك جائز في النشر على قلة إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدثين " . (١)

هذا ما أمكن التماسه من كلام ابن الفخار ، والآ فانه لم يبسط المسألة في كتابه هذا بسطا نستطيع منه الحكم عليه حكما دقيقا . وقبل أن أترك هذا الموضع فأنني أريد التنبيه على مسألة مهمة ذكرها أهل العلم وهي : أن النحاة لا يردون الاستشهاد بالحديث لعدم وثوقهم بصحة سنده ونحو ذلك من العيوب التي يذكرها المحدثون ، وانما يردونه لأنهم يعلمون أن كثيرا من الأحاديث ليست من لفظ الرسول ، وانما هي منقولة بالمعنى وناقلته بالمعنى كثير منهم من لا يحتج به في اللغة ، هذا ما يريد النحاة ، وهو ما يوضحه قول ابن الفخار السابق .

ثالثا : الاستشهاد بالشعر .

يعد الشعر من أكبر المصادر التي استقى منها النحاة قواعد النحو ،
فلا تخلو كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين من وجود الشواهد الشعرية ،
وكتاب ابن الفخار هذا يعدّ من الكتب المطولة ، واللافت للنظر أنه لا
يوجد به الا مائة وأربعة وستون بيتا بما فيها الأبيات التي للتمثيل ،
فهذا نمط من التأليف غريب .

ويبدو أن السبب وراء ذلك أن ابن الفخار يرى أن الشعر
باب ضرورة ، والنحو انما وضع مقياسا للكلام العربي شعرا ونثرا ، والنثر
أكثر الكلام ، والشعر له ضرائر تخرجه عن سنن النثر ، فلهذا كان استشهاد
ابن الفخار بالشعر قليلا ، في حين أننا نجد شواهد من النثر أكثر من
شواهد الشعر بكثير ، فقد بلغت الآيات القرآنية وحدها مائتين واثنين
وخمسين آية .

والذى يؤكّد أن ابن الفخار قلل الاستشهاد بالشعر ، لأنه باب

ضرورة ما يلي :

١ - تصريح ابن الفخار بذلك حيث قال : " ان الاشباع لا يكون الاّ

في الشعر المبني على الضرائر " . (١)

٢ - أننا نجد أن ابن الفخار ردّ على أبي حيان مذهبه في جواز

تقديم التمييز المنتصب عن تمام الكلام على عامله اذا كان فعلا

نحو : طاب زيد نفسا . وهذه مسألة أجازها البرد والمازني

وأبو حيان ، ومنعها سيبويه وابن الفخار وغيرهما . (٢)

(١) الشرح : ٥٨ .

(٢) الشرح : ١٠٤٠ .

وقد ردّ أبو حيان مذهب ابن الفخار واحتج لصحة مذهبه بكثرة ورود ذلك في كلام العرب واستشهد لذلك بستة أبيات اعتبرها قاطعة لنزاع المخالف فقال : " وهو الصحيح [أي جواز تقديم التمييز] لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك " (١).

واستدل أيضا على جواز تقديم التمييز بالقياس على الحال ، إذ يجوز تقديمها على عاملها الفعل ، والحال والتمييز يتفقان في لزوم التنكير والانتصاب عن تمام الكلام وبيان ما انبهم من الذوات والهيئات ، فكما أنّ الحال يجوز تقديمها على عاملها الفعل ، فكذلك التمييز ، وذكر أن هذا القياس يعضده السماع الذي " أشرت إليه سابقا .

هذه حجة أبي حيان .

وقد ردّ ابن الفخار ما ذهب إليه أبو حيان بأنه لو كان تقديم التمييز جائزا عند العرب كالحال لكثرت نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلا نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلمّا كان الأمر على خلاف ذلك دلّ دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلا ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنّه من ضرائره وبالله التوفيق " . (٢)

فمذهب ابن الفخار أنه مهما تكثرت الشواهد الشعرية على مسألة من المسائل ولو عضدها القياس فلا يخرجها عن الضرورة ما لم يكن هناك

(١) منهج السالك : ٢٢٨ / ١ .

(٢) الشرح : ١٠٤٠ .

سماع في السعة ، بل ان كثرة الشواهد الشعرية وحدها يؤكّد
أن تلك المسألة داخله في باب الضرورة .

٣ - وما يؤكّد أن ابن الفخار قلل من الاستشهاد بالشعر؛
لأنه باب ضرورة ، أنه ذكر عن الأُخفش أنّ من مسوغات الابتداء بالنكرة
كونها فيها معنى الفعل نحو : قائم أخوك .

وحجة الأُخفش في جواز الابتداء بالنكرة هنا ، أنها تجرى مجرى
الفعل في عمله ، فينبغي أن تجرى مجراه في وقوعه أول الكلام والابتداء به .
وقد ردّ ابن الفخار مذهب الأُخفش بقوله : " وهذا قياس على
حاله ان قواه سماع اختيار " . (١)

فهذا القياس عند ابن الفخار لا يعتد به إلا ان قواه السماع
في السعة ، أي أنه لوقوى بسماع شعري فلا عبرة بذلك السماع لأن الشعر
باب ضرورة ، مما سبق يتضح أن ابن الفخار لا يرى اطلاق الاستشهاد بالشعر
ما لم يعضده سماع في السعة وان قواه القياس . والله أعلم بالصواب .

نسخ الكتاب :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ جميعها بالخزانة العامة بالرباط ، وقد اتخذت احداها أصلا ، ورمزت لها في هوامش التحقيق بالأصل ، ورمزت للثانية بحرف " ح " وللثالثة بحرف " ق " .
واليك وصف كل واحدة على حدة :

أولا : نسخة الأصل .

هذه النسخة من مقتنيات الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٦٤ ك ،
ويعنون بحرف " ك " أنها كانت أصلا من نسخ مكتبة عبد الحي الكتاني ،
وهذه النسخة تشتمل على خمس وأربعين وثلاثمائة صفحة ، وخطها مغربي
واضح في مجمله ، غير أنها ليست بخط ناسخ واحد فالجزء الأول ،
وهو الى نهاية صفحة ١٣٦ بخط مغاير لما يليه ، فما يليه من بدايصة
صفحة ١٣٧ الى نهاية ٣٣٦ ، وبعده جزء ينتهي الى نهاية صفحة
٣٤٣ وبعده جزء آخر الى نهاية الكتاب .

أما الجزء الأولان فبالصفحة تسعة وعشرون سطرا ، وبالسطر
تسع عشرة كلمة أو ثمان عشرة كلمة ، أما الجزء الثالث فأسطره مساوية لسطر
سابقه الا أن كلماته أكثر منهما ان يتراوح عدد كلمات السطر الواحد ما بين
سبع وعشرين كلمة وتسع وعشرين كلمة . أما الجزء الرابع وهو صفحة
وثلث تقريبا فهو بخط دقيق وعدد أسطر الصفحة الواحدة ٣٩ سطرا وعدد
كلمات السطر الواحد ٢٣ كلمة .

وأوضح هذه الأجزاء هو الجزء الأول ، ثم يليه في الوضوح الثاني
أما الثالث فيه كلمات كثيرة غير واضحة ، الا أنني استطعت قراءتها

بمساعدة النسختين الأخرين ، وكذلك الجزء الرابع .

ولهذه النسخة نهايتان الأولى كانت كي صفحة ٣٤٢ ، فقد كتب ناسخها في الثلث الأخير من الصفحة على هيئة مثلث مقلوب " نجز الكتاب والحمد لله رب العالمين... الى آخر ذلك . وامام تلك النهاية كتب بخط مغاير : " الفصل في النسب الى الأسماء المحكية " أول الصفحة اليسار بعد هذه الورقة ، ليستصل بقول المؤلف رحمه الله : « ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف » ثم أتى بما ذكر أنه سيأتي به على الصفة التي ذكرها وهو موافق لما في النسختين الأخرين ، وبعد ذلك انتهت هذه النسخة بقوله :

" هذا الى هنا انتهى ما وجد للمصنف رحمه الله من تقييد على كتاب الجمل وصله الله ... الى آخر ذلك ، وهذه هي النهاية الثانية التي أشرت اليها فيما سبق وهذه النسخة مقابلة على أصلها حيث نجد بهوامشها كلمة " بلغت " ويظهر أنها قولت على نسخة أخرى ، لأننا نجد أمام بعض كلماتها كلمات أخرى في هوامشها قد كتب عليها حرف " خ " ليدل بذلك على أن تلك الكلمات التي في الهوامش من نسخة أخرى . وليس على هذه النسخة تاريخ يدل على زمن نسخها ، وانما اعتمدت هذه النسخة أصلاً لأنها اكمل النسخ على ما ستراه في وصف النسختين الأخرين .

ثانياً - نسخة " ح " .

هذه النسخة أيضاً من نسخ الخزانة العامة بالرباط ورقمها :

٢٥ " ح " وهذا الحرف يدل على أنها كانت في الزاوية الحمراء ، وعدد

صفحاتها ثلاث عشرة وثلاث مائة صفحة وعدد أسطرها اثنان وثلاثون سطرا
في كل سطر من ثمان عشرة كلمة الى عشرين في الغالب ، ويبدو أن هذه
النسخة صورة أخرى من التأليف ، فانه يغوتها كثير من الفصول والمسائل
التي تشتمل عليها نسخة الاصل ونسخة "ق" مع أن الناظر اليها مجردة
عن شقيقتها لا يشعر باختلال في سياقها فيبدو أن ما زادت به الاصل
و"ق" كانت تكلمات لاحقة . وهذه النسخة خطها جميل وهي صحيحة
في مجملها وليس بها زيادة كبيرة تفوق بها الاصل الا ما وقع في صفحة
٤٧٤ - ٤٧٦ فهذه الزيادة ساقطة من الاصل ، وهي مقابلة على أصلها
وناسخها واحد وليس عليها تاريخ يدل على زمن نسخها ، ولا اسم يدل
به على ناسخها .

ثالثا - نسخة "ق" .

هذه النسخة أيضا من مقتنيات الخزانة العامة بالرباط ، ورقمها بها
" ٣٠٤ ق " و"ق" هذا الحرف يدل به على أنها من مخطوطات الاوقاف ،
وهذه النسخة ليست كاملة فالباقي منها كتب عليه " السفر الثاني من شرح
جمل الزجاجي تأليف الاستاذ أبي عبد الله بن الفخار " .

وهذا المكتوب على غلافها بخط مغاير ، فقد سقطت فيما يبدو
ورقة العنوان وبها الصفحة الأولى من هذا السفر ، ثم كتبت وألحقت
بها الحاقا ، وتضم صفحة العنوان فهرسا بالابواب التي يشتمل عليها هذا
السفر ، وأولها باب التعجب وآخرها باب التصريف .

وخط هذه النسخة مغربي ليس بجميل ، وعدد صفحاتها اثنان
وثلاثمائة صفحة ، وعدد أسطر الصفحة الواحدة ثمانية وعشرون سطرا ،

وبالسطر الواحد ثلاث عشرة كلمة تقريبا ، وهي صحيحة في جملتها ، وتزيد
عن النسختين الأخرين بباب في التصريف عنوانه فيها " باب منه آخر "
وكتب عقيب هذا الباب : تم ما وجد من تقييد الشيخ الامام أبي عبدالله
محمد بن الفخار . . الى آخر ذلك .

وقد كتبت هذه النسخة على يد : عبد الرحمن . . . السبتي .

وقولت على أصلها وفرغ من مقابلتها بعد عشرين مضت من
ذى الحجة تمام عشرين بعد ثمانمائة . وبنهايتها كتب بيت شعروهو
لَکَلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ " يُسْتَطَبُّ بِهِ إِلَّا الْحُمَاقَةُ وَالطَّاعُونَ وَالْهَرَمُ
وبعده فائدة وهي : فرغ ربك من اربع : خَلْقٌ وَخُلُقٌ وَرِزْقٌ وَاجِلٌ
تعالى أن يتصف بهذه الاربعة .

هذا ولا يفوتني أن أذكر أن لهذا الكتاب نسخة أخرى ذكرها
بروكلمان ، وهذه النسخة في مدينة غرناطة ، وقد وصلت الى غرناطة طلبا
لتلك النسخة أو لسواها مما قد يكون في فهارس خزائن الكتب باسبانيا
أوالمغرب ، وبعد وصولي الى غرناطة ذهبت الى مدرسة الدراسات الشرقية
بحي البيازين في جبل يناوح قصور الحمراء من الجهة الشمالية فيما أظن ،
ثم اطلعت على فهرس المكتبة التي بها شرح " ابن الفخار " فوجدته واحدا
من ستة عشر كتابا تتبع في تلك الخزنة ، ومعهما اتجهت الى الخزنة
المذكورة في رأس ذلك الجبل وتسمى " أباديا " وحاولت بترجمان
أن أحصل على صورة لهذا الكتاب ، إلا أن خازن المكتبة لم يمكننا من لقائه ،
واعذر لهيئة القساوسة في غرناطة بأن المكتبة في حالة ترميم ، والكتب
مخزونة في صناديق لا يمكن مطالعتها ، فرجعت من ذلك بخفي حنين .

فهرس موضوعات القسم الاول (الدراسة)

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة	أ - هـ
الفصل الاول : ابن الفخار وآراءه	٢ - ١١٦
عصره	٣
اسمه ونسبه وشهرته وكنيته	٦
صفات ابن الفخار والثناء عليه	٧
حياته وتنقلاته	١٠
ثقافته	١٣
مؤلفاته	٢٠
شيوخه	٢١
تلاميذه	٢٥
وفاته	٣٥
من يعرف بابن الفخار	٣٧
آراءه	٤٠
الفصل الثاني : شرح ابن الفخار للجمل	١١٧ - ١٥٠
توثيق نسبة الكتاب	١١٨
منهج ابن الفخار في شرح الجمل	١٢٠
المقارنة بين شرحين من شروح الجمل	١٢٧
مصادره	١٣٥
شواهد	١٤١
وصف نسخ الكتاب	١٤٧